صبحي حديدي

سرديّات الطوفان

غزّة المعمدان وصهيون الإبادة

الأهلية

سرديّات الطوفان

غزّة المعمدان وصهيون الإبادة

الأهليّة للنشر والتوزيع
e – mail: alahlia@nets.jo
الفرع الأوّل (التوزيع)
المملكة الأردنيّة الهاشميّة، عمّان، وسط البلد، بناية 12
هاتف 4638688 6 00962، فاكس 4657445 6 00962
ص. ب: 7855 عمّان 11118، الأردنّ
: AlAhliaBookstore : alahlia_bookstore
: 00962775544710 : alahliabookstore@gmail.com
الفرع الثاني (المكتبة)
عمّان، وسط البلد، شارع الملك حسين، بناية 34

◆

سرديّات الطوفان : غزّة المعمدان وصهيون الإبادة/ مقالات
صبحي حديدي/ سوريّة

◆

الطبعة العربيّة الأولى، 2024
حقوق الطبع محفوظة
◆

تصميم الغلاف : **زهير أبو شايب**، عمّان، هاتف ***00962 7 95297109***
صورة الغلاف الأمامي : **مصطفى حسّونة/** فلسطين (وكالة الأناضول)

◆

الصفّ الضوئيّ : **إيمان زكريّا خطّاب**، عمّان، هاتف ***00962 7 95349156***

t.me/soramnqraa

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:	رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2024/2/1230)
عنوان الكتاب	سرديات الطوفان : غزة المعمدان وصهيون الإبادة
تأليف	حديدي ، صبحي مراد
بيانات النشر	عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2024
الوصف المادي	272 صفحة .
رقم التصنيف	306.2
المواصفات	/المقالات//الأحوال السياسية /الصهيونية//غزة (فلسطين)/
الطبعـــة	الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الترقيم الدولي: 0 - 536 - 39 - 9957 ISBN 978

مكتبة
t.me/soramnqraa

صبحي حديدي

سرديّات الطوفان

غزّة المعمدان وصهيون الإبادة

الأهلية

توطئة

بتاريخ 6 نيسان (أبريل) من العام 1990 نشرتُ أوّل مقال في صحيفة «القدس العربي»، وكان تعليقًا سياسيًا قصيرًا بعنوان «عشيّة البيريسترويكا الثانية». إفراد هذا التفصيل بالذات، أي حقيقة أنني بدأت بمادّة سياسية وليس بمادّة ثقافية (وكان الحقل الثاني هذا هو اختصاصي المُعلن بمعنى ما، وكنت أخوض فيه منذ مطلع السبعينيات)، يتوخى التشديد على أنّ تلك الحقبة، مطلع التسعينيات، شهدت مظاهر مختلفة من محنة الرأي الآخر اليتيم، أو ذاك الذي بات غريب الوجه واليد واللسان بعد «عاصفة الصحراء»؛ حين أخذت أعراف ما سُمّي آنذاك بـ«النظام الدولي الجديد» تحرق الأخضر واليابس في الإعلام العربي إجمالًا، وفي الإعلام العربي الخارجي بصفة خاصة.

كانت فورة العاصفة تشتغل وفق منطق المنشار، فتأكل الأقلام في الرواح والمجيء، وتحيّد الانحيازات كلّما رُفعت أثمان التكسّب، حتى لاح مرارًا أنّ القلّة القليلة التي لا يأتي عليها ذلك المنشار الجهنمي هي ــ ببساطة منطق البقاء الطبيعي ــ الأقلية المرشحة لانقراض وشيك ينبغي أن يكون مُطبِقًا ومحتومًا ومحتّمًا وسريعًا: إمّا أن تكون معهم (قلمًا سطحيًا مكشوف الولاء سقيم

الأدوات، أو قلمًا ذكيًّا مبطّن الولاء سفسطائي الأدوات... لا فرق)؛ أو أن لا تكون البتة لأنك لست معهم (أمامهم أو خلفهم، على يمينهم أو يسارهم... لا فرق هنا أيضًا).

وحين نشرتُ ذلك المقال السياسي الأوّل، كان مراسي المحدود في هذا الميدان قد عرف النور قبلئذ في منابر أخرى غير صفحات الصحف اليومية، ضمن المنشورات الحزبية المحظورة أو المطبوعات السرّية التي لا تُلزم الكاتب بتوقيع اسمه على المادّة، أو بالأحرى لا تسمح له (لاعتبارات أمنية وتنظيمية ورقابية) بالتوقيع، حتى إذا جازف وأعرب عن رغبته في العلنية!

وأسجّل هنا أنّني، في المزاوجة المتكافئة بين المادّة الثقافية والأدبية والنقدية، والمادة السياسية؛ التمستُ حافز التشجيع الأبرز من شيوع هذا الخيار لدى الراحل الكبير إدوارد سعيد (1935-2003)؛ وكنتُ قد توجهت إليه بالسؤال التالي، الخام والفجّ والمدرسي كما وصفتُه بنفسي: هل يمكن للناقد الثقافي، أو دارس الأدب كما أفضّل توصيف نفسي، أن يكتب المقالة النقدية والمقالة السياسية، معًا، من دون إخلال بهما في كثير أو قليل؟ وكانت الإجابة شافية وافية بليغة، وشاء الراحل أن ينطقها بقليل من المحكية الفلسطينية: «الناقد إللي ما بيكتب مقال سياسي، كبّرْ عليه!».

والمقالات التي يجمعها هذا الكتاب لا تنأى، كما يحدوني الأمل، عن كليهما، السياسة والثقافة؛ بل تدأب على الجمع بين النوعَيْن، في اللغة والنطاق والمقاربة والموضوعات؛ وتسعى إلى

تكريم ما ينطوي عليه المزيج من فضائل، غير غافلة عن المجازفة أيضًا. وهي، خلاف أعمالي التأليفية السابقة المنشورة، تشتغل على تحليل وقائع كانت جارية ساعة الكتابة، أو تضعها في سياق نُظُم دراسية مختلفة لا تبدأ من السياسة والتاريخ ولا تنتهي عند الأركيولوجيا والأنثروبولوجيا. وإذا كانت حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة هي الدافع الأوّل وراء نشرها هنا، فإنّ انشغالي بمسارات الصهيونية المعاصرة يشكّل ركائز كبرى ومحورية تنتظم المقالات.

القسم الأول أعود فيه قليلًا في زمن ما قبل «طوفان الأقصى»، لاعتبارات أُريد لها أن تخدم توطئة ما، وأن تأخذ هيئة خلفية متعددة الميادين، لما ستسفر عنه جرائم الحرب الإسرائيلية من باطن أبعد في التاريخ من يوم 7 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023. القسم الثاني تتناول مقالاته مسارات ما بعد ذلك الطوفان، اعتباراً من تاريخ 12/ 10/ 2023، ولا تتحاشى إعادة التأكيد على عنصر ما هنا أو هناك، يسير في المنحى المركزي ذاته لتحوّلات الصهيونية المعاصرة، أو «ما بعد الصهيونية» كما يحلو للبعض القول؛ نحو التضخم الاستيطاني والاستعمار والعنصري، واللهاث الحثيث صوب منظومات الأبارتيد.

1

ما قبل

حرب غزّة:

ثمن إسرائيلي فادح لقاء ظفر حمساوي معلَن

بين 450 رئيسًا للكليات والجامعات الأمريكية، ممّن اعتادوا استنكار وإدانة جهود بعض الأكاديميين االبريطانيين لمقاطعة الجامعات الإسرائيلية، لا أحد من هؤلاء نبس ببنت شفة، أو كتب كلمة واحدة، في إدانة أو استنكار القصف الإسرائيلي الهمجي الذي استهدف الجامعة الإسلامية في غزّة، على امتداد ستّ غارات. ورغم أنّ الجامعة تظلّ رمزًا ثقافيًا وتربويًا حمساويًا (تأسست سنة 1978على يد حركة «حماس»، ولكن بموافقة سلطات الإحتلال الإسرائيلية... للمفارقة)، فإنها في نهاية المطاف جامعة في عداد جامعات الأرض: إنها مؤسسة التعليم العالي الأهمّ في غزّة، سيما حين يستذكر المرء حقيقة أنّ سلطات الإحتلال تحظر على طلاب غزّة الدراسة في الضفة الغربية أو الخارج، ولهذا يدرس فيها قرابة 20 ألف طالب، تشكل النساء نسبة 60 ٪ منهم، وتضمّ 10 كليات ليست جميعها في اختصاصات الشريعة والفقه الإسلامي، إذ ثمة كليات للطبّ والهندسة والعلوم وتكنولوجيا المعلومات والتجارة والتمريض.

إذًا، وبعد أن يضع المرء جانبًا ذلك الصمت الشائن واللاأخلاقي الذي يمارسه الساسة، والغالبية الساحقة من المعلّقين والكتّاب والصحافيين هنا وهناك في أوروبا والولايات المتحدة، ها هو النموذج الأكاديمي يتولى اختصار مباركة جرائم الحرب الإسرائيلية في غزّة. ولعلّ مما يلفت الإنتباه أنّ أوّل استنكار لهذا القصف جاء من الأكاديمي الإسرائيلي نيف غوردون، رئيس كلية السياسة والحكم في جامعة بن غوريون، النقب، وصاحب الكتاب المتميز «الاحتلال الإسرائيلي» الذي صدر السنة الماضية، وأحد محرّري التقرير الشهير «التعذيب، حقوق الإنسان، الأخلاق الطبية، والحالة الإسرائيلية»، 1995.

وإذْ يظهر استطلاع للرأي، نشرته بالأمس صحيفة «هآرتز»، أنّ 52٪ من الإسرائيليين يؤيدون استمرار عمليات القصف الجوّي ضدّ غزّة، ويدعو 19٪ إلى رفد هذه العمليات بهجوم برّي، فإنّ أمثال غوردون لا يقبعون في صفّ أقلية الأقلية فحسب، بل هم في عداد «الإسرائيليين كارهي إسرائيل» حسب ابن جلدتهم أري شافيت، المعلّق السياسي الشهير. صحيح أنّ عملية «الرصاص المسبوك» مأساوية لأنها تقتل النساء والأطفال أيضًا، يقول شافيت، ولكنها من جهة أخرى حملة عسكرية عادلة، ولا بدّ لكلّ الحروب من أن تنطوي على المآسي. أمّا ما يتشدّق به إسرائيلون كارهون لإسرائيل، فإنه حسب شافيتز... لا يعين الفلسطينيين، الأحرار والمعتدلين ومحبّي السلام!

أين يمكن العثور على أمثال هؤلاء الفلسطينيين؟ محمد

دحلان؟ أم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي استخدم صفة «الحقيرة» في وصف المجازر الإسرائيلية في بيت حانون قبل سنتين، تمامًا كما وصف عملية استشهادية فلسطينية قبلها بأسابيع معدودات؟ وفي ربيع العام ذاته، 2006، حين أغار الجيش الإسرائيلي على سجن أريحا (التي لا تقع في غزّة، وليست البتة تحت سيطرة «حماس»، ولا تنطلق منها صواريخ القسّام...)، فأهان حرّاس السجن والسجناء الفلسطينيين بإخراجهم عراة أمام الكاميرات، قبل اعتقال الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ورفاقه... ماذا قال عباس في وصف هذا كلّه: «جريمة لا يمكن أن تغتفر»!

لعلّ هؤلاء هم الذين في ذهن المعلّق شافيت، مقابل امّحاء مجازر بيت حانون ومهانة سجن أريحا، وسواها من الجرائم الإسرائيلية، من الذاكرة إياها التي تطلب من الإسرائيليين كارهي إسرائيل ألا يعينوا نقائض عباس ودحلان. والحال أنّ شافيت كان يردّ مباشرة على جدعون ليفي، زميله في «هآرتز»، لأنّ الأخير وصف عمليات قصف غزّة بـ«السبت الأسود»، وتحدّث عن غياب أيّ معنى عسكري مهني أو بطولي في إرسال الطيارين الإسرائيليين لقصف مواقع على الأرض تفتقر إلى القدرة على القيام بأي ردّ عسكري مضادّ، بحيث لا تختلف هذه العمليات عن تلك التي يقوم بها الطيارون أثناء التدريب بالذخيرة الحيّة. وأمّا إثم جدعون الأكبر فإنه، بعد أن حفظ للطيارين حقيقة أنهم إنما ينفّذون الأوامر العسكرية، اعتبرهم في عداد «المتعاقدين الفرعيين»، وطرح عليهم

السؤال الشاقّ: «ألا يفكّرون في الحقد المشتعل الذي يزرعونه في النفوس، ليس في غزّة وحدها بل في أماكن اخرى من العالم، في غمرة المشاهد المريعة على شاشات التلفزة»؟

قبل شافيت، وفي الصحيفة ذاتها التي تفاخر بأنها ليبرالية أو تمثّل يسار الوسط، كتب يوئيل ماركوس، الذي اعتاد التحذير من التورّط في غزّة حتى أنه اعتبرها فييتنام إسرائيل: «لن أخفي ابتهاجي لمشاهد اللهيب والدخان يتصاعد من غزة، والتي أمطرتنا بها شاشات التلفزة. لقد آن الأوان لكي ترتعش نفوسهم ذعرًا فيفهموا أنّ استفزازاتهم الدموية ضدّ إسرائيل لها ثمنها». وهكذا فإنّ الهمجية الإسرائيلية ضدّ غزّة اليوم تستكمل الحلقات الهمجية التي تعاقبت منذ تأسيس دولة الاحتلال، وتدخل في قلب المزاج الدامي والدموي الذي جعل، ويجعل كلّ يوم، سواد الإسرائيليين آلة فتك وآلة كابوس وآلة وجود في آن معًا. وهو مزاج أهوج أعمى، متطرّف وعنصري وبربري، يقتات على الدم الحيّ تارة، مختلطًا بالدخان والدمار واللهيب الذي يبتهج له ماركوس، أو يتغذى طورًا على صورة فلسطيني يزداد زجّه في صورة الآدمي اللامرئي الذي لا يُرى، إذا بان واستبان، إلا في صورة الإرهابي القاتل الإسلامي المتشدد الحمساوي، الذي انفكّ عن كلّ عقل واعتدال. وغزّة اليوم، مثل بيت حانون أو سجن أريحا في الأمس القريب، لا تتنزّل في مستقرّ آخر سوى هذا الانفلات الفاشيّ الوحشي لدولة لم تعد تحفظ من ذاكرة الهولوكوست سوى إعادة إنتاجه بين حين وآخر، فتستوي غزّة مع بيروت، وبيت حانون مع بنت جبيل...

وكان الروائي والكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان (الذي، للتذكير، فقد ابنه أوري ابن الـ20 سنة والضابط الاحتياط في سلاح المدرعات، أواخر العدوان الإسرائيلي على لبنان) قد أقرّ بأنّ الأزمة التي تعيشها دولة الاحتلال «أشدّ عمقًا مما كنّا نخشى في أيّ يوم، وفي كلّ منحى». كان غروسمان يلقي خطبة في ذكرى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين، وأوضح أنه «يحمل لهذه الأرض محبّة هائلة وطاغية ومركبة». وهو علماني التفكير، ولكنه مؤمن بأنّ قيام دولة إسرائيل كان «معجزة من نوع ما، سياسية ووطنية وإنسانية، وقعت لنا كأمّة». وكان غروسمان بحاجة إلى تشديد كهذا، مشبوب غنائي واقعي ـ ميتافيزيقي في آن معًا، لكي يبلغ سلسلة خلاصات كارثية من الطراز التالي:

ـ «هذا وطن جعل كارثتي الشخصية بمثابة «ميثاق دموي»؛ و«طيلة سنوات كثيرة، لم تفرّط إسرائيل في دماء أبنائها فحسب، بل فرّطت في المعجزة ذاتها، وفي فرص بناء دولة ديمقراطية ناجحة، تلتزم بالقِيَم اليهودية والكونية»؛

ـ «كيف حلّ بنا هذا؟ متى فقدنا حتى الأمل في أننا سنكون ذات يوم قادرين على تأمين حياة مختلفة أفضل؟ وكيف حدث أننا نواصل التفرّج كلّ على حدة، كأننا نُوّمنا مغناطيسيًا بفعل الجنون والوقاحة والعنف والعنصرية التي حاقت بوطننا؟»؛

ـ «أحد أكثر نتائج الحرب الأخيرة صعوبة هو الإحساس المتعاظم بأنه لا يوجد ملك في إسرائيل، وأنّ قيادتنا جوفاء، قيادتنا السياسية والعسكرية جوفاء. لست أتحدّث عن أخطاء إدارة

الحرب، أو انهيار الجبهة الداخلية، أو الفساد واسع النطاق. إنني أتحدث عن حقيقة أنّ الناس الذين يقودون إسرائيل اليوم عاجزون عن ربط الإسرائيليين بهوّيتهم، وبتلك المساحة والذاكرة التي تمنحنا الأمل والقوّة، وتضفي بعض المعنى على صراعنا اليائس الواهن من أجل البقاء.»...

وفي التعليق على مجازر غزّة، لا يبدو أنّ هذه الصورة الكابوسية تتلبس غروسمان إذْ ينصح قادة إسرائيل بوقف إطلاق النار لمدة 48 ساعة، من جانب واحد، بهدف إقناع «حماس» بأنّ الضربات التي كانت شديدة يمكن أن تصبح أشدّ إذا استؤنفت! صحيح أنه يطالب، بلغة حازمة، أن تدرك دولة الاحتلال بدقّة متى يتوجب على قوّتها الردعية الجبارة أن تلزم حدّها، إلا أنه يميل إلى اعتماد ذات المعادلة الرائجة، الفاسدة الزائفة: استفزاز صاروخي من «حماس»، مقابل ردّ فعل دفاعي من الاحتلال. غير أنّ معلقًا مخضرمًا مثل البريطاني روبرت فيسك لا يرى ضيرًا في تذكير العالم بالمقارنة التالية، رغم محتواها المأساوي على الجانبين: «صواريخ حماس محلية الصنع، ولم تؤدّ إلا إلى مقتل 20 إسرائيليًا فقط خلال 8 سنوات. غير أنّ هجومًا بالطائرات الإسرائيلية ليوم واحد، أسفر عن مقتل ما يزيد على 300 فلسطيني».

وهذا يعيدنا إلى معلّق إسرائيلي آخر هو ألوف بِنْ، الذي عقد مقارنة افتراضية بين صاروخ فلسطيني من طراز «القسام»، محمّل بمواد انفجارية بدائية، يسقط على سديروت أو عسقلان ويتسبب في أضرار طفيفة لا تتجاوز جرح مستوطن أو حفر طريق إسفلتي؛

وصاروخ سوفييتي الصنع من طراز «سكود»، محمّل برأس كيماوي، يمكن أن ينطلق من نقطة ما على الجبهة السورية، فيسقط على تل أبيب ويوقع مئات الإصابات. وتوصّل بن إلى خلاصة قد تبدو بالغة الغرابة، للوهلة الأولى فقط: أنّ الصاروخ الأوّل، «القسام» هو الأشدّ خطورة. ذلك لأنّ احتمال إطلاق الـ«سكود» يبدو بعيدًا أو حتى مستبعدًا، إذ يعرف بشار الأسد أنّ عواقب إطلاقه سوف تعني قيام مقاتلات إسرائيلية من طراز F-16 بدكّ مواقع السلطة السورية أينما كانت، بدءًا من القصور الرئاسية، وصولًا إلى مختلف المقرّات والمواقع الأمنيّة، وتهديد أمن النظام في الصميم.

ليست المشكلة، إذًا، في التكنولوجيا التدميرية للصاروخ، أو الأمدية التي يمكن أن يبلغها، بل في القرار السياسي خلف الأصابع التي تضغط على زرّ الإطلاق. وبهذا المعنى، استخلص بن أنّ الأسد أرحم لدولة الاحتلال من فتية كتائب عزّ الدين القسّام، وصاروخه الفتاك أقلّ وطأة من صواريخ الهواة التي يصنّعونها بموادّ بدائية وتكنولوجيا فقيرة. والمرء يتذكر أن حكومة إيهود أولمرت أعادت، صيف 2006، احتلال ثلاث مستوطنات سبق للجيش الإسرائيلي أن أخلاها قبل نحو عام، بقرار من رئيس الوزراء السابق أرييل شارون. وكان الهدف تكتيكيًا وستراتيجيًا معًا، يسعى إلى تشكيل مناطق عازلة شمال قطاع غزّة، تحول دون وصول صواريخ القسام إلى عمق، أو حتى إلى تخوم، سديروت وعسقلان داخل ما يسمّيه الاحتلال بـ«الحزام الأمني». لكنّ سقوط «قسام» جديد في قلب عسقلان، بعد احتلال المستوطنات الثلاث وتوسيع رقعة

المناطق العازلة، أعاد العملية بأسرها إلى السؤال الأمّ: هل يتوجّب إعادة احتلال غزّة، والعودة إلى المربع الأوّل الجهنمي الذي غادره شارون على عجل وبلا ندم؟ وأيّ ثمن فادح يتوجب على دولة الاحتلال أن تسدده لقاء هذه العودة ـ الردّة؟

الأرجح أنّ هذا السؤال هو اليوم الأشدّ إلحاحًا على القيادات الإسرائيلية، قبل أغراض أخرى تخصّ تحسين المواقع الشخصية والحزبية قبيل انتخابات الكنيست، أو تعكير صفو الأشغال الإيرانية الإقليمية، أو اللعب المباشر في تجاذبات المحاور العربية، أو اختراق استحقاقات فلسطينية داخلية على رأسها انتهاء شرعية محمود عباس الرئاسية في التاسع من هذا الشهر، ومؤتمر حركة «فتح» المعطّل، وسواها. وإذا صحّ هذا التشخيص، فإنّ «حماس» قد خرجت ظافرة لتوّها، حتى قبل أن تتضح طبيعة المغانم السياسية!

كانون الثاني/ يناير، 2009

نتنياهو والهولوكوست:

اسألْ مَن كان بها خبيرا!

في تفنيد تخرصات بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، حول مسؤولية مفتي القدس الشيخ أمين الحسيني عن هدي أدولف هتلر إلى «الحلّ النهائي»، المتمثل في حرق اليهود؛ يذكّر إيلي بارنافي، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب وسفير إسرائيل الأسبق في فرنسا، بسلسلة وقائع تاريخية كانت، لتوّها، تؤسس للمشروع النازي الرهيب، وذلك قبل سنوات سبقت لقاء الحسيني ـ هتلر، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1941. وأبعد من أن تكون شهادة شاهد من أهلها، أو إحقاق حقّ الحسيني، أو تصويب حقيقة تاريخية رسخت واستقرت طيلة عقود؛ فإنّ سجال بارنافي يستهدف ردّ القداسة إلى مفهوم الهولوكوست في الذاكرة اليهودية، خاصة وأن انتهاكه يأتي من رئيس وزراء دولة تصارع ـ بالحديد والنار، أسوة بالأركيولوجيا والنصّ التوراتي ـ لحيازة اللقب الأثير: «الدولة اليهودية».

وكيف، سوى تحت إغواء العنصرية العمياء والتخبط السياسي والاستخفاف بالعقول، ينسى نتنياهو تلك الخطبة العصماء، التي ألقاها هتلر في 30/ 1/ 1939، أمام الرايخستاغ، في برلين: «سوف

أكون نبيًا، مرّة أخرى اليوم: إذا نجح الممّولون اليهود العالميون، على نطاق أوروبا وخارجها، في دفع الأمم إلى حرب عالمية مجددًا، فإنّ النتيجة لن تكون بلشفة الأرض، وبالتالي انتصار اليهود، بل إفناء العرق اليهودي في أوروبا». ألم تنطلق تباشير «الحل النهائي»، عمليًا وبالمعنى العسكري قبل السياسي والعرقي، في صيف 1939، عشية زحف الجيوش الألمانية نحو العمق البولندي؟ وإذا جاز الحديث عن تعاطف الشيخ الحسيني مع ألمانيا النازية، أفلم تكن تلك حال الناس في معظم البلدان الواقعة تحت الاستعمار البريطاني؟ ألم ينطبق مبدأ «عدوّ عدوّي صديقي» على عصابات «شتيرن» الصهيونية ذاتها، في صراعها مع الانتداب البريطاني على فلسطين؟

والحال أنّ نتنياهو، في إلصاق تهمة صناعة الهولوكوست بالشعب الفلسطيني، ممثلًا بالشيخ الحسيني؛ ليس أوّل الوافدين على هذه «الرياضة» الصهيونية العريقة؛ ولن يكون الأخير، أغلب الظنّ. فقبل سنوات، غير بعيدة، وفي حوار مع المؤرّخ الإسرائيلي بيني موريس، نشرته مجلة Tablet البريطانية الإلكترونية التي تعنى بـ«الحياة اليهودية» كما تعلن في صدارة موقعها؛ لم يتردد شمعون بيريس (وكان، يومئذ، رئيس دولة الاحتلال) في تصنيف بريطانيا ضمن خانة الدول المعادية للسامية، مستذكرًا القول الدارج: «المعادي للسامية هو الشخص الذي يكره اليهود أكثر من المقدار الضروري»؛ ومسترجعًا امتناع بريطانيا عن التصويت على قرار التقسيم لسنة 1947، وفرض حظر على بيع الأسلحة إلى الكيان الصهيوني، وتوقيع اتفاقية عسكرية مع الأردن... باختصار ـ وبعد

أن تناسى أنّ «وعد بلفور»، لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، كان بريطاني الأصل والمنشأ ـ أطلق بيريس هذا الحكم القاطع على البريطانيين: «لقد عملوا ضدّنا على الدوام».

لائمة بيريس لم تقتصر على بريطانيا الرسمية وحدها، بل شملت توبيخ ممثّلي الأمّة المنتخبين إلى مجلس العموم: «مشكلتنا التالية في إنكلترا هي وجود ملايين عدّة من الناخبين المسلمين. وبالنسبة إلى كثير من أعضاء البرلمان، هذا هو الفرق بين الفوز في الانتخابات أو خسرانها. وفي إنكلترا كان ثمة، على الدوام، مناخ مؤيد للعرب في العمق، لا يشمل جميع الإنكليز بالطبع، ومناخ معادٍ لإسرائيل على نطاق المؤسسة (...) إنهم يعتقدون بأنّ الفلسطينيين ضحايا اضطهاد، وبأنّ كلّ العرب مضطهَدون في ناظرهم، رغم أنّ هذا ليس عقلانيًا. خذوا مثال غزّة. لقد أخلينا غزّة من جانب واحد، فلماذا يطلقون علينا الصواريخ؟».

لكنّ تخطئة هذه التصريحات لم تصدر عن برلمانيين أصدقاء خلّص لدولة الاحتلال، مثل جيمس كلابيسون، نائب رئيس جمعية «أصدقاء إسرائيل» في حزب المحافظين، فحسب؛ بل تولى الأمر، أيضًا، عدد من رجالات الجالية اليهودية في بريطانيا، على شاكلة أنتوني جوليوس، وهو محام بريطاني بارز (أشهر قضاياه كانت طلاق الأميرة ديانا من الأمير شارلز)؛ لكنه أيضًا كاتب يهودي يتناول موضوعاته من زوايا تاريخية أو سوسيولوجية (كما في كتابه «محاكمات الشتات»)، وكذلك نقدية وأدبية (أصدر، منذ سنوات، كتابًا لامعًا عن جوانب العداء للسامية في شعر ت. س. إليوت).

ولقد تذكّر جوليوس أنّ التهمة الأشهر في تاريخ العداء للسامية، أي قيام اليهود بذبح الأطفال المسيحيين لاستخدام دمائهم في أداء طقوس دينية سرّية، كانت قد وجدت تطبيقها العملي الأوّل في بريطانيا، وأسفرت عن موجات الطرد الأبكر في التاريخ اليهودي، سنة 1290. لكنه تذكّر، أيضًا، أنّ بريطانيا لم تشهد محاكمة تماثل قضية دريفوس في فرنسا، ولم تبلغ مشاعر العداء للسامية مستوى معسكرات الاعتقال في أوشفتز، أو فظائع الهولوكوست التي جرت هنا وهناك على نطاق أوروبا الشرقية. أغلب الظنّ أنه، وقد نظر إلى الأمر من زاوية حصيفة وذرائعية في آن، أدرك أنّ نسبة 60٪ من الحوادث التي تُصنّف رسميًا في باب العداء للسامية، على الأرض البريطانية، إنما تكون أسبابها سياسية محضة، وبواعثها في الأغلب ناجمة عن الاحتجاج على سياسات دولة الاحتلال ضدّ الفلسطينيين.

يهودي آخر، هو يوسيف غرودزنسكي، أستاذ الألسنيات في جامعة تل أبيب؛ نظر إلى المسألة من زاوية غير مألوفة أبدًا: دور المؤسسة الصهيونية ذاتها في صناعة الهولوكوست، وكيف انطوى ذلك الدور على تواطؤ مباشر وصريح بين بعض القيادات الصهيونية وكبار ضبّاط الرايخ الثالث المسؤولين عن تصميم وتنفيذ «الحلّ النهائي» لإبادة اليهود. وكتابه «في ظلّ الهولوكوست: الصراع بين اليهود والصهاينة بعد الحرب العالمية الثانية»، يعود إلى سلسلة وقائع باتت معروفة، لكنه هذه المرّة يضعها في سياقات جديدة تمامًا تخصّ هذا الجانب تحديدًا: كيف جرى، ويجري، تسويق

الهولوكوست لأسباب سياسية محضة تطمس، وأحيانًا تشطب تمامًا، الوقائع الإنسانية التي تسرد عذابات الضحايا وآلامهم وتضحياتهم؟ وكيف استقرّ دافيد بن غوريون على الرأي القائل بضرورة تضخيم حكاية سفينة «الخروج» الشهيرة، سنة 1947؛ كي تشدّ أنظار العالم إلى مأساة اليهود، وتستدرّ العطف عليهم، والتعاطف مع الوكالة اليهودية التي كانت تقوم مقام دولة إسرائيل؟

وغرودزنسكي يتوقف مطولًا عند «قضية كاستنر»، التي بدأت فصولها سنة 1945 حين نشر اليهودي الهنغاري مالكئيل غرينفالد، أحد الناجين من الهولوكوست، كرّاسًا صغيرًا يتهم فيه اليهودي الهنغاري رودولف كاستنر (القيادي الصهيوني البارز وأحد أقطاب الـ«ماباي»، حزب بن غوريون) بالتعاون مع النازيين خلال سنتَي 1944 و1945. والوقائع التي سردها غرينفالد يقشعرّ لها البدن حقًا: لقد وافق كاستنر، بعد تنسيق مباشر مع الضابط النازي المعروف أدولف إيخمان قائد الـ«غستابو»، على شحن نصف مليون يهودي هنغاري إلى معسكرات الإبادة، بعد أن طمأنهم كاستنر وبعض معاونيه إلى أنّهم سوف يُنقلون إلى مساكن جديدة، حتى أنّ البعض منهم تسابقوا إلى صعود القطارات بغية الوصول أبكر، والحصول على مساكن أفضل! وكان الثمن إنقاذ حياة كاستنر وبعض أقربائه، وغضّ النظر عن هجرة 1600 يهودي إلى فلسطين.

وللراغب في استزادة حول هذا الملفّ، يمكن الرجوع إلى أعمال كتّاب يهود من أمثال نورمان فنكلستين، في «صناعة

الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية»؛ وإديث زيرتال، في «الموت والأمّة: التاريخ، الذاكرة، والسياسة».

فضيلة تصريحات نتنياهو أنها تذكّر بما لا يتوجب نسيانه، البتة، حول جوهر الصراع الفلسطيني مع المؤسسة الصهيونية؛ حيث لا يجري لَوْم الضحية، كما أشار إدوارد سعيد مرارًا، فحسب؛ بل يتوجب على الضحية ذاتها أن تغسل الدماء التي لطخت أيدي الجلادين. الآن، كلّ يوم؛ وعلى مرّ العصور، أيضًا!

تشرين الأول/ أكتوبر، 2015

«مسيرة العودة الكبرى» واستنفار السرديات

من نافل القول إنّ «مسيرة العودة الكبرى» تشكل نقلة نوعية في السلوك الشعبي الجَمْعي إزاء قضايا عديدة تخصّ راهن القضية الفلسطينية إجمالًا، وأنساق المقاومة المختلفة، وواقع وئام أو انقسام الفصائل والتنظيمات في قطاع غزّة؛ وليس فقط الحصار الإسرائيلي الراهن، وخصوصية «الحدود» مع دولة الاحتلال، ثمّ استئناف الموقع المركزي الذي يشغله مفهوم «حقّ العودة» في الوجدان الفلسطيني؛ وصولًا إلى مساءلة الركائز الشرعية في إقامة إسرائيل ذاتها، على أعتاب الذكرى الـ70، استطرادًا.

ثمة، بادئ ذي بدء، هذا الإجماع الواسع على خيار نضالي قوامه الاستنفار الشعبي الأكثر تنوّعًا والأعرض تكوينًا، الذي يعتمد كثيرًا على الناشطين الشباب كما يقتضي المنطق، لكنه يضمّ فئات عمرية متعددة، خاصة أولئك الذين عاصروا وقائع سرقة الأراضي سنة 1976 والانطلاقة الأولى لـ«يوم الأرض»؛ أو حتى أولئك الذين ترتبط ذاكرتهم بـ«النكبة»، على هذا النحو المباشر أو ذاك. السمة الأبرز في هذا الخيار هي التعبير السلمي: عن الوجود الفلسطيني أوّلًا، وعن جملة الحقوق التي تخصّ الماضي والحاضر

والمستقبل معًا، وعن المظالم والانتهاكات وجرائم الحرب التي تواصل دولة الاحتلال ارتكابها.

ذلك لأنّ خيار العودة ما يزال مطلب حقّ مشروعًا حسب القانون الدولي، طبقًا لقرار الأمم المتحدة 149 لعام 1948 الذي أجاز للراغبين أن يعودوا إلى ديارهم؛ بصرف النظر عن عجز «الشرعية الدولية» عن تطبيق هذا القرار، أو أيّ قرار آخر سواه يضرّ بمصالح دولة الاحتلال. وفكرة العودة هذه صنعت على الدوام أحد أكثر الكوابيس إثارة للفزع في السردية الصهيونية حول «الدولة اليهودية»، ليس من زاوية تحقيق التوازن الديمغرافي على أرض فلسطين التاريخية، فحسب؛ بل كذلك في مخاطر تقويض الكثير من العناصر، الزائفة والمختلَقة، التي ضمنت رواج تلك السردية على أصعدة كونية خارج النطاق الصهيوني.

ثمة، ثانيًا، نجاح هذا الخيار النضالي السلمي في تجميد خيارات أخرى عسكرية أو عنفية، وإنْ بصفة مؤقتة وضمن الإطار الراهن للمسيرة وحدها؛ الأمر الذي قد ينعكس، لاحقًا، في حوارات فلسطينية ـ فلسطينية حول واقع المقاومة بصفة عامة، وآفاق العمل الوطني العريض، ومشاريع المصالحة، وربما طيّ خيارات سابقة كانت فاعلة في الماضي وبات من الضروري اليوم تطويرها أو تجاوزها. لافت، في هذا السياق تحديدًا، أنّ الصراعات المعتادة بين «فتح» و«حماس» أخلت الساحة لفعل وحيد مشترك هو حسن استثمار المسيرة، عبر تمكين طرائقها وأدواتها؛ وتلك خسارة أولى كبرى، ذات دلالات بعيدة المدى، مُنيت بها دولة الاحتلال.

والحال أنّ ردّ الفعل الإسرائيلي، الدموي والفاشي الصريح، أعاد صورة العنف الفعلية الأبشع إلى حيث يتوجب أن تظلّ دائمًا، أي عند سلطات الاحتلال التي لا تتردد في استخدام الرصاص الحيّ ضدّ مدنيين عزّل، شيوخًا ونساء وأطفالًا قبل الرجال والشباب، يتظاهرون سلميًا على أرض فلسطين. ورغم كلّ ما تملكه دولة الاحتلال من وسائل في إشغال الرأي العام العالمي عن جرائمها، بل قلب تلك الحقائق أيضًا، فضلًا عن التعتيم عليها؛ فإنّ الجولة انتهت، هذه المرّة أيضًا، لصالح السردية الفلسطينية، أخلاقيًا أوّلًا، ثمّ سياسيًا وحقوقيًا تاليًا، وهذا درس ثالث.

ويبقى، رابعًا، أنّ لا مفاجآت خاصة اكتنفت مواقف الغالبية الساحقة من الأنظمة العربية إزاء انطلاق واستمرار «مسيرة العودة الكبرى»، حتى في المستوى المعتاد الذي يذرف دموع التماسيح على الشهداء والجرحى، أو يدين العدوان، ويستصرخ الأمم المتحدة. اللافت هو العكس، في الواقع، أي ذعر دولة الاحتلال من كمون هذه النقلة النوعية في النضال الفلسطيني، ومسارعتها بالتالي إلى مناشدة بعض الأنظمة (بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية!) كي تتدخل وتلجم المسيرة. كذلك كان السذّج، وحدهم أغلب الظنّ، هم الذين انتظروا موقفًا مختلفًا من الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي، حتى في أضعف الإيمان!

السرديات التكوينية استُنفرت، إذن، ولذلك فإنّ الأيام حبالى بالكثير.

نيسان/ أبريل، 2018

أليس ووكر في قفص معاداة السامية

أليس ووكر قامة عالية في مشهد الأدب الأمريكي المعاصر، ليس بسبب روايتها «اللون الأرجوان»، التي صدرت سنة 1982 وصارت النظير الأفرو ــ أمريكي الأبرع لرواية هاريت سنو «كوخ العمّ توم»، 1852، فحسب؛ بل كذلك اتكاءً على منجز زاخر تجاوز الـ35 إصدارًا، بين رواية وقصة قصيرة وشعر ومقالات. الجانب الوضاء الآخر في شخص ووكر، ولكنه مشكلتها الدائمة بالطبع، يتمثل في أنها تسبح عكس التيار المكرّس والسائد في بلاد العمّ سام؛ خاصة لجهة التعاطف مع الفلسطينيين، واعتبار دولة الاحتلال الإسرائيلي كيانًا عنصريًا استيطانيًا، والسفر إلى قطاع غزّة للتضامن ضدّ الحصار...

وهكذا حدث، ويحدث مرارًا، أنّ المشكلة لا تطغى على القامة العالية في أوساط مجموعات الضغط الصهيونية أو اليهودية أو الأمريكية ــ الإسرائيلية، فتُنتهج وسائل عدّة لحجب ووكر أو تشويهها أو حتى تقزيمها، فقط؛ وإنما تتجسد، أيضًا، في مساعٍ منهجية إلى مصادرة حقوقها الأبسط. وقد تبدأ سيرورة التأثيم في نطاق التعبير عن الرأي والتنقيب في الضمير أوّلًا، ثمّ الانتقال بعدئذ

إلى ميدان عجيب هو... مراقبة القراءة، ومحاكمة الذائقة، والسَوْق استطرادًا إلى قفص الاتهام العتيق المقيم: العداء للسامية!

أحدث الوقائع شهدتها صفحات ملحق الكتب في صحيفة «نيويورك تايمز»، التي تخصص زاوية تستفتي شخصية عامة، ثقافية أو سياسية أو اجتماعية أو علمية، حول المؤلفات التي يضعها قرب سريره للقراءة. وعند سؤالها ضمن هذا الباب، ذكرت ووكر مذكرات الكمبودية سومالي ماي «درب البراءة الضائعة»، ورواية دانييل بلاك «السلام الأمثل»، ومجموعة مايا أنجيلو «ماما وأنا وماما»، ودراسة دافيد آيك «وتعرفون الحقّ والحقّ يحرّركم». وكانت الخيارات ستمرّ دون ضجيج خاصّ، فلا غرابة في لائحة كهذه عند شخصية مثل ووكر؛ لولا أنّ الصحافي الأمريكي اليهودي يائيل روزنبرغ دبّج مقالة في موقع «تابليت» تتهم الصحيفة بأنها «نشرت توصية صريحة بقراءة كتاب معاد للسامية».

الكتاب المتهم هو «وتعرفون الحقّ والحقّ يحرّركم»، والعنوان اقتباس من إنجيل يوحنا، 8:32، وتهمته أنه يعتمد نظرية المؤامرة في تفسير الظواهر، وهو بالتالي يتهم اليهود بقيادة سلسلة من المؤامرات الكونية. «مفردة اليهودي ترد في الكتاب 241 مرّة، واسم روتشيلد يتكرر 374 مرّة. ليس على سبيل الاحتفاء، لأنّ الكتاب معادٍ للسامية بوضوح»، هكذا تشكى روزنبرغ في مقالته. كذلك سرد لائحة من سبع نقاط تدين آيك، بينها زعمه أنّ التلمود «في عداد أشدّ الوثائق عنصرية على وجه الأرض»، وأنّ المنظمات اليهودية كانت وراء تجارة الرقيق، وتقف خلف منظمات يمينية

وعنصرية متطرفة مثل «كو كوكس كلان»، وأنّ اليهود أنفسهم هم الذين يفتعلون أعمال العداء للسامية للاحتفاظ بموقع الضحية الدائمة...

وبصرف النظر عن صحة أو بطلان هذه القراءات لكتاب حافل، فعلًا، بكثير من العجائب والاستيهامات والفرضيات المنبثقة دائمًا من وقوع مؤامرة ما، تديرها جهة ما، ليست دائمًا يهودية كما يزعم روزنبرغ؛ فهل هذا يبرر مصادرة حقّ ووكر، أو أيّ آدمي، في قراءة الكتاب؟ المتهمة الأولى، محررة ملحق الكتب في «نيويورك تايمز» باميلا بول، نشرت تنويهًا دافعت فيه عن قرار الملحق بنشر خيارات ووكر؛ إذْ أنّ غاية الزاوية هي «أن تكون صورة قلمية عبر عالم قراءة هذا الضيف أو ذاك. ذلك لأنّ ما يختاره الناس للقراءة أو عدم القراءة، وأيّ الكتب يرونها ذات تأثير أو معنى، أمر يقول الكثير عن طبائعهم». كذلك نفت بول أن تكون قد ساءلت ووكر عن خيارها هذا تحديدًا، كتاب آيك: «حين نحاور شخصًا ما، شخصية عامة أو زعيمًا أجنبيًا أو فنانًا، فإننا لا نقول إننا نقرّ آراءه أو أفعاله. نحن نقول إنّ الشخص المعنيّ جدير بالمحاورة».

المتهمة الثانية، ووكر نفسها، ردّت بأنها لا تعتبر آيك معاديًا للسامية أو لليهود، بل هو «شجاع بما يكفي لطرح الأسئلة التي يخشى الآخرون طرحها، ولإعلان فهمه الشخصي للحقيقة أيًا كان الدرب الذي سوف تفضي إليه. ولهذا جرت محاولات كثيرة لفرض الرقابة عليه وإخراسه». وكان من غير المنتظَر أن تغفل ووكر نقطة جوهرية أخرى خلف العاصفة التي أُثيرت ضدها: «أعتقد أنّ

محاولة تشويه سمعة آيك، وسمعتي شخصيًا بالترابط معه، هي في الواقع جهد يستهدف التقليل من تأثير تضامننا مع شعب فلسطين»، وخاصة لجهة تأييد حملة مقاطعة دولة الاحتلال. هذا، تابعت ووكر، إلى جانب حقيقة ولعها بقراءة الأعمال الإشكالية، حتى أنها حاولت ذات يوم تصفّح كتاب هتلر «كفاحي»، فوجدته مملًا وطافحًا بتفاصيل مستفيضة عن تاريخ ألمانيا.

تبقى مفارقة أنّ آيك، في مسألة السامية تحديدًا، يتبنى وجهة نظر المؤرخ اليهودي ألفرد ليلينثال؛ الذي يساجل بأنه لا يوجد شيء اسمه «عرق» يهودي: أن تكون يهوديًا، يعني أن تعتنق الديانة اليهودية، وهذه لا صلة تجمعها بالعرق، لأنّ شعوبًا من أعراق لا حصر لها اهتدت إلى الديانة اليهودية على امتداد آلاف السنين، فخلقت بذلك «كوكتيلًا» من ينابيع مختلفة تسمّت باسم اليهود.

هيهات، بالطبع، أن يقتنع روزنبرغ بشهادة شاهد من أهلها؛ وإلا فكيف يبقى قفص معاداة السامية مفتوحًا، فاغرًا شدقه، مسبق الاتهام والإدانة!

كانون الثاني/ يناير، 2019

منتدى الهولوكوست»:

هدايا الذكرى والذاكرة

لم يكن في وسع المرء، إلا نظريًا وفي مستوى الافتراض فقط، اقتحام المحفل الذي انعقد في القدس المحتلة يوم أمس تحت شعار «تذكّر المحرقة، محاربة العداء للسامية»؛ وتقديم هدية متواضعة إلى ساسة تقاطروا من 50 بلدًا، في أوروبا (رؤساء فرنسا، روسيا، ألمانيا، إيطاليا، النمسا، البرتغال، فنلندا، هنغاريا، كرواتيا، ألبانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، مقدونيا، الجبل الأسود، رومانيا، صربيا، أوكرانيا، بلغاريا، جورجيا، لتوانيا؛ وملوك إسبانيا، هولندا، النروج، بلجيكا، ولي عهد بريطانيا؛ ورؤساء حكومات الدانمرك، السويد، التشيك؛ ومن الاتحاد الأوروبي رؤساء المجلس والمفوضية والبرلمان)؛ ومن أمريكا الشمالية (نائب الرئيس الأمريكي ورئيسة البرلمان نانسي بيلوسي، وممثل عن كندا)؛ وأمريكا الجنوبية (الأرجنتين)...

الهدية المتواضعة هي مجموعة من المؤلفات، الصادرة في الغرب وليس في الشرق، وبعضها وضعه كتّاب يهود؛ حول إشكالية الهولوكوست حين ينقلب إلى صناعة معقدة متكاملة، تخوّل أحفاد

ضحايا واحدة من أفظع مآسي التاريخ أن يمارسوا دور الجلاد من دون مساءلة، بل بمباركة أو تبرئة أو مشاركة بذريعة تكريم الضحية. كما تتيح تلك الصناعة، أيضًا، تبرئة بعض الأسلاف من معاصري الهولوكوست، لجهة تواطؤ هؤلاء مع الجهات النازية ذاتها التي نظمت معسكرات الاعتقال والإبادة. بين تلك المؤلفات، وسواها أخرى كثيرة كذلك، في وسع ضيوف القدس المحتلة الكبار أن يقرأوا تيودور هامرو، في «لماذا وقفنا متفرجين: أوروبا، أمريكا، والهولوكوست»؛ ومايكل جونز، في «قضية وليامسون: الكنيسة الكاثوليكية وإنكار الهولوكوست»؛ وإدوين بلاك، في «الآصرة النازية: صلات الشركات الأمريكية بهولوكوست هتلر».

ويصحّ أن يتصدر الهدايا هذه ذلك العمل الشهير الذي وضعه الباحث والمؤرّخ الأمريكي ـ اليهودي نورمان فنكلستين، تحت عنوان «صناعة الهولوكوست: تأملات في استثمار المعاناة اليهودية»؛ الذي برهن أنّ استثمار مآسي اليهود كان، ويظلّ، صناعة حقيقية، بل وصناعة ثقيلة أيضًا، سال فيها وحولها مداد كثير، وصُرفت أموال طائلة، استهدفت تحويلها إلى قوّة جبّارة تستثمر العذاب وتبيعه، بعد تضخيمه وتحريفه وابتذاله. ورغم أنّ كتاب فنكلستين يُعتبر كرّاسًا صغيرًا (أقلّ من 150 صفحة) بالقياس إلى أعماله السابقة حول القضية الفلسطينية وتاريخ إقامة دولة الاحتلال، فإنّ أهميته الكبرى تكمن في إسقاط الأقنعة عن السياسة التي تصنعها الملايين والمليارات؛ وما ينشأ عنها من مؤسسات هائلة تعمل في خدمة تبييض السياسات الإسرائيلية

أوّلًا، وفي تنقية صفحتها لجهة انتهاك حقوق الإنسان وإعادة إنتاج التقاليد النازية ذاتها ثانيًا. ولعلّ الزوابع التي أثارها الكتاب، في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، كانت تدور ضمنًا حول هذا «التسييس» غير المسبوق لقضية لم تكن جوانبها الاستثمارية خافية تمامًا في كلّ حال. لائحة التُهم التي وُجّهت إلى فنكلستين بدأت من أنّ الرجل «سُمّ يهودي»، و«يهودي كاره لذاته»، و«يهودي مُصاب بانفصام الشخصية»؛ وبالطبع، كان لا بدّ أن تنتهي اللائحة الطويلة عند التهمة العتيقة العريقة دون سواها: «يهودي معادٍ للسامية».

لكنّ فنكلستين ليس أوّل يهودي يناقش الهولوكوست من هذه الزاوية الناقدة؛ إذْ سبقهُ راؤل هيلبرغ (الذي يُعدْ حجّة في دراسات الهولوكوست، إلى جانب كونه ــ مثل فنكلستين في الواقع ــ سليل أسرة ذاقت عذاب معسكرات الاعتقال النازية)؛ وقبلهما كان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق الشهير أبا إيبان قد أطلق عبارته المأثورة: «ما من بزنس يشبه بزنس الهولوكوست». أكثر من هذا، دخلت لفظة «هولوكوست» إلى قاموس المعيش اليهودي اليومي، فأصبحت مصدرًا وفعلًا وصفة، وشاع استخدامها في سياقات عجيبة متنافرة متباعدة. على سبيل المثال، حين شاهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين فيلم ستيفن سبيلبيرغ الشهير «لائحة شندلر» فلم يعجبه، حكم بأنّ الشريط «ليس هولوكوستيًا كفاية». وفي الخطاب العامي اليهودي بات مألوفًا وصف الزواج المختلط، بين اليهود وغير اليهود، بأنه «هولوكوست صامت».

وهذا النوع بالذات من إشاعة اللفظة أفسح المجال أمام اشتقاقات تندّرية في صفوف اليهود أنفسهم: ثمة Holokitsch التي تلعب على مفردة Kitsch، أو سقط المتاع؛ وHolocash، التي توظّف مفردة Cash، المال السائل.

هذا إذا لم يضف المرء إلى طرد الهدايا كتابين صدرا باللغة العبرية، وكانا رائدين في مدّ المراجعات النقدية لمعنى الهولوكوست في الذاكرة الإسرائيلية المعاصرة: الأوّل هو «الموت والأمّة: التاريخ، الذاكرة، السياسة»، للمؤرّخة الإسرائيلية إديث زيرتال؛ والثاني عنوانه «في ظلّ الهولوكوست: الصراع بين اليهود والصهاينة بعد الحرب العالمية الثانية»، لأستاذ الألسنيات في جامعة تل أبيب يوسيف غرودزنسكي، وسبقت الإشارة إليهما. أهمية الكتابين تتصل باعتبارات راهنة شهدها المحفل الذي احتشد في القدس المحتلة يوم أمس، على رأسها التباس جوهري بين الذاكرة والتاريخ، والعاطفة والوثيقة، واستيهام التاريخ وتدوينه وقائعيًا. ذلك لأنّ إحياء ذكرى سقوط معسكر أوشفتز (على يد القوّات السوفييتية، للتذكير المفيد)، وتحرير قرابة 7000 يهودي ممّن تبقوا فيه ساعة اقتحامه؛ هو حقّ لا جدال فيه لضحايا المعسكر، وهو أيضًا أمر واجب على الإنسانية جمعاء لأسباب تاريخية وتربوية وحقوقية شتى.

غير أنّ الذكرى ليست ملكًا خالصًا للضحايا، من جانب أوّل؛ وهي، من جانب ثانٍ، لم تعد رهينة الذاكرة وحدها، بل باتت تاريخًا تجب دراسته واستخلاص الدروس منه؛ وهي، ثالثًا، ليست حكرًا

على دولة الاحتلال، ولا حتى على ضيوفها القادمين من المخلفات الدامية للحرب العالمية الثانية. إنها تخصّ الإنسانية جمعاء.

وفي العام 1993 أحيت الإنسانية الذكرى الخمسين لانتفاضة غيتو وارسو، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين؛ الذي حرص قبل سفره على تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى غيتو فلسطيني قسري. وأمّا في العام 2020 فإنّ خَلَف رابين، بنيامين نتنياهو، يدشن محفل «تذكّر المحرقة، محاربة العداء للسامية» على مبعدة أمتار قليلة من جدار الفصل العنصري، والمستوطنات غير الشرعية، وهدم عشرات البيوت السكنية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وتشريع الهوية اليهودية للكيان الصهيوني...

وهذا، في كلّ حال، ليس من دون إثارة غضب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على أعتاب كنيسة سانت آن في المدينة العتيقة، بسبب تجاسر الأمن الإسرائيلي على انتهاك «قواعد قائمة منذ قرون»؛ وليس، أيضًا، من دون أن يُتوّج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإكليل «صديق صهيون»! ولعلّ مشاركة الرأسمالية العالمية، كما تتصدرها اليوم أوروبا وأمريكا، في محفل القدس المحتلة، كان الدليل الأحدث على مقولة المفكرة اليهودية حنة أرندت: أنّ الهولوكوست تفصيل صريح فاجع، في تراث رأسمالي غربي، وحشي وعريق.

كانون الثاني/ يناير، 2020

«إعلان القدس» والعداء للسامية:

جسارة أكاديمية لا تغلق صراع السرديّات

نُشرت في القدس المحتلة، الأسبوع الماضي، وثيقة سياسية وفكرية وحقوقية غير بعيدة عن أن تكون الأولى من نوعها، وعدد الموقعين عليها وجنسياتهم واختصاصاتهم وأماكن عملهم الأكاديمية؛ حملت اسم «إعلان القدس حول العداء للسامية»، ووقّع عليها حتى الساعة أكثر من 200 مختصّ بالدراسات السامية واليهودية والإسرائيلية والفلسطينية والشرق – أوسطية. ولعلّ أبرز العناصر التي تميّز هذه الوثيقة هي أنها تنطلق أصلًا من معارضة التعريف الآخر، المشؤوم والقاصر والخاطئ والاختزالي، الذي صدر في سنة 2016 عن «التحالف الدولي لاستذكار الهولوكوست» خلال اجتماع بوخارست؛ والذي تستند إليه دولة الاحتلال الإسرائيلي ومعظم مجموعات الضغط المناصرة لها في تصنيف أيّ نقد لممارسات الاحتلال العنصرية والاستيطانية تحت صفة العداء للسامية.

تعريف بوخارست تتبناه اليوم 29 دولة، بينها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد

والنمسا واليونان؛ إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، والمجلس والبرلمان والمفوضية في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، وسواهم. النصّ، في إحدى حيثيات التعريف، على اعتبار المقارنة بين السياسات الإسرائيلية والنازية عداء للسامية، أتاح لدولة الاحتلال أن تسحب التعريف على أيّ موقف مناهض لأيّ من سياسات دولة الاحتلال، أو ناقد للصهيونية؛ حتى إذا كان للأمر صفة قانونية قاطعة، مثل قرار محكمة العدل الأوروبية الذي يُلزم منتجات المستوطنات بحمل لصاقة تشير إلى المنشأ؛ أو اعتبار منظمة حقوقية إسرائيلية مثل «مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة» معادية للسامية. وثمة، إلى هذا، حيثية أخرى أكثر غرابة تضع في باب العداء للسامية أي «معايير مزدوجة تطلب [من دولة الاحتلال] سلوكًا غير منتظَر أو مطلوب من أيّ أمّة ديمقراطية أخرى».

تعريف القدس، الذي يقول الموقعون إنّ العمل عليه استغرق سنة كاملة واقتضى تشاورًا واسع النطاق، يُعلي شأن حرّية التعبير والنقد، ويعتمد مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق التي أقرتها الإنسانية، وينصّ على التالي: «العداء للسامية هو تمييز، وتعصّب، وعداء أو عنف ضدّ اليهود بوصفهم يهودًا (أو ضدّ مؤسساتهم بوصفها يهودية)». وعلى الصعيد الفلسطيني – الإسرائيلي، يشير الإعلان إلى أمثلة «يلوح على مظهرها» العداء للسامية، بينها مثلًا تطبيق الرموز والصور والتنميطات السلبية المقترنة بالعداء الكلاسيكي للسامية على دولة الاحتلال؛ أو اعتبار اليهود مسؤولين

بصفة جماعية عن السلوك الإسرائيلي، لمجرد أنهم يهود؛ أو مطالبة الناس، لمجرد أنهم يهود، بإدانة دولة الاحتلال أو الصهيونية علانية؛ أو افتراض أنّ اليهود غير الإسرائيليين، ولمجرد أنهم يهود، أشدّ ولاء لدولة الاحتلال من ولائهم لبلدانهم الأصلية.

كذلك يشير الإعلان إلى أمثلة أخرى «لا يلوح على مظهرها» العداء للسامية، بينها مساندة المطلب الفلسطيني حول العدل والحيازة التامّة لحقوقهم السياسية والمدنية والإنسانية، كما ينصّ عليها القانون الدولي؛ أو نقد الصهيونية ومعارضتها كنزعة قومية، أو المساجلة بترتيبات دستورية لليهود والفلسطينيين في المنطقة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، إذْ ليس من العداء للسامية دعم الترتيبات التي تمنح مساواة تامة لجميع السكان «بين النهر والبحر»، سواء في إطار دولتين، أو دولة واحدة ثنائية القومية، أو دولة ديمقراطية توحيدية، أو دولة فدرالية، أو في أية صيغة أخرى.

هامّ، على نحو خاص أيضًا، ما يُخرجه الإعلان من باب العداء للسامية، ويدخل في إطار «النقد المعلل» لدولة الاحتلال؛ وهذا يتضمن «مؤسساتها ومبادئ تأسيسها. ويتضمن سياساتها وممارساتها، داخليًا وخارجيًا، على غرار السلوك الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزّة، والدور الذي تلعبه في المنطقة، أو بأيّ سبيل آخر يجعل الدولة تؤثر في أحداث العالم. فليس من العداء للسامية أن يُشار إلى التمييز العنصري المنهجي. وبصفة عامة فإنّ المعايير ذاتها التي تنطبق على دول ونزاعات أخرى حول تقرير المصير الوطني، تنطبق على إسرائيل وفلسطين. وبذلك فإنه ليس عداء

للسامية في ذاته ومن أجل ذاته أن تُقارَن إسرائيل مع حالات تاريخية أخرى، بما في ذلك الاستعمار الاستيطاني والأبارتيد». واضح، هنا، أنّ ما «يلوح على المظهر» يستبطن أيضًا إحالة السياسات الإسرائيلية إلى نظائر نازية وفاشية، وفي هذا خطوة كبيرة فارقة، كما يتوجب الإقرار.

ليست أقلّ أهمية إشارة «إعلان القدس» إلى أنّ «المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات [وهذه هي حركة الـ BDS دون سواها، التي يجرّمها تعريف بوخارست] أمور شائعة، وأشكال غير عنفية من الاحتجاج السياسي ضدّ الدول. وهي في الحالة الإسرائيلية ليست، ولن تكون في ذاتها، معادية للسامية». وضمن إيضاح حاسم لا يقبل الالتباس، حول حرّية التعبير تحديدًا، يقول تعريف القدس: «التعبير السياسي لا يتوجب أن يكون منضبطًا، أو متناسبًا، أو ملطفًا، أو متعقلًا كي يحظى بالحماية حسب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو المادة 10 من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان وسواهما من وثائق حقوق الإنسان الأخرى. والنقد، الذي قد يراه البعض مغاليًا أو خلافيًا أو يعكس معايير مزدوجة، ليس في ذاته معاديًا للسامية. وفي العموم فإنّ الخطّ الفاصل بين العداء للسامية وغير العداء للسامية مختلف عن الخطّ الفاصل بين الخطاب غير العقلاني والخطاب العقلاني».

سعت السطور السابقة إلى تقديم «بيان القدس» بأمانة، تليق بالحدث ذاته، وبحقّ إنصاف المنخرطين فيه، الذين ينتمون إلى مؤسسات أكاديمية في مشارق الأرض ومغاربها، والراجح أنهم

تمتعوا بجسارة عالية في تسجيل الحقائق وفي تبيان الأضاليل أيضًا؛ وكلّ هذا في مدينة لا تفتقر إلى الشحنات التاريخية والرمزية القصوى، ولا تفتقر أيضًا إلى سياقات فلسطينية وإسرائيلية ليست البتة أقلّ اكتظاظًا بالدلالات. لكنّ الحقائق، ذاتها التي حفّزت ولادة التعريف، والأخرى التي غابت عن حيثياته، تقتضي وضع الحدث في سياقاته الأكاديمية الصرفة بادئ ذي بدء، وتثمينه من هذه الزاوية على نحو شبه حصري ربما؛ قبيل الانتقال إلى أكثر من جوهر سياسي وحقوقي وثقافي يؤكد أنّ «تعريف بوخارست» ما يزال هو الذي يملك اليد العليا، في واشنطن وباريس ولندن وبرلين وفيينا ومدريد... قبل مدينة القدس، بل من دون أيّ أوهام حول إمكانية دخول «تعريف القدس» في منافسة عادلة. لم يمض زمن طويل على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، وإطلاق تصريح جاريد كوشنر (مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قبل أن يكون صهره) بأنّ العداء للصهيونية هو عداء للسامية، ونقطة على السطر!

«إعلان القدس» خطوة أكاديمية فارقة حقًا، لا تخفى جسارتها الفكرية والأخلاقية قبل تلك السياسية والثقافية؛ وقد لا يجد المرء كبير عناء في تلمّس حرص عدد كبير من المشاركين فيها على انتشال العداء للسامية من ابتذال إسرائيلي، وآخر أكاديمي بالطبع، يجعل المفهوم رهينة التعميم والاختزال والتسخيف، من جهة أولى؛ أو حليف القوى والأنظمة العنصرية والشعبوية الكارهة لليهود وللأقليات عمومًا، من جهة ثانية؛ أو الفزّاعة التي تحجر على العقل

النقدي وحرّية التعبير وتغلق «الكتاب على أهل الكتاب أنفسهم» حسب تعبير المفكر اليهودي جورج شتاينر، من جهة ثالثة.

وفي غمرة هذا التصارع حول سرديات لم يعد فيها غموض كثير، أو التباس يستدعي التأويل والتأويل المضاد، استشعر غالبية الموقعين على بيان القدس أنّ الخطر يطال أوّلًا أناسَ مفهوم العداء للسامية، ولا مفرّ من وقف الانحدار نحو هاوية في ابتذاله لا يرقص على حوّافها سوى أمثال بنيامين نتنياهو؛ اليوم كما في الأمس، وحسبما يدلّ الغد أيضًا.

نيسان/ أبريل، 2021

بلينكن بين خيبر مائير ولحوم كوخافي

في نسختها العبرية اقتفت صحيفة «هآرتز» الإسرائيلية أثر صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، فنشرت صور وأسماء 67 طفلًا فلسطينيًا ضحايا العدوان الإسرائيلي الوحشي الأخير على قطاع غزّة، تحت عنوان يقول: «هذا هو ثمن الحرب»؛ بل يصحّ التنويه إلى أنّ الصحيفة الإسرائيلية تفوقت على الصحيفة الأمريكية في أنّ الأخيرة نشرت صور وأسماء 66 طفلًا، تحت عنوان «كانوا أطفالًا فقط».

لم تمرّ الواقعتان من دون ردود فعل تعيدهما إلى «نصاب» سابق وقائم على أكثر من نحو، عنوانه تنزيه دولة الاحتلال عن ارتكاب جرائم حرب تذكّر بأسوأ ما ارتُكب بحقّ اليهود، الأطفال منهم بصفة خاصة. ولهذا سارعت «نيويورك تايمز» إلى نشر إعلان مدفوع على صفحة كاملة، يتهم العارضتين الشهيرتين من أصول فلسطينية بيلا وجيجي حديد، وكذلك المغنية البريطانية من أصل ألباني دوا ليبا؛ بالانتماء إلى حركة «حماس»، والدعوة إلى هولوكوست جديد. «هآرتز»، من جانبهما نعمت باتهامات شتى، ليس أقلها ما غرّد به عضو في الكنيست من أنّ الصحيفة... حمساوية!

أغلب الظن أنّ الواقعتين تعكسان، في مستوى أوّل من التأويل، مظاهر جلية لتحوّلات ملموسة في الرأي العام الإسرائيلي والأمريكي تجاه سلوك دولة الاحتلال الإسرائيلي عمومًا، وسياساتها في الاستيطان والتمييز العنصري والعدوان بصفة خاصة؛ ثمّ التضامن مع الشعب الفلسطيني تاليًا، على أصعدة إنسانية ابتداءً، ثمّ سياسية وحقوقية في المحصلة المنطقية.

وليست مبالغة أن يساجل البعض بأنّ وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن يعود من المنطقة وفي جعبته دلالات ذلك التحوّل كما عكسته صور الصفحة الأولى من الصحيفة الليبرالية الأمريكية وصحيفة يسار الوسط الإسرائيلي، حيث لا يبدأ النطاق الدلالي من موقع الصحيفتين في الرأي العام الأمريكي ونظيره الإسرائيلي، فحسب؛ بل يذهب أبعد مما سمع بلينكن في رام الله والقدس المحتلة والقاهرة وعمّان لجهة غليان الشارع الشعبي الفلسطيني (من النهر إلى البحر، قولًا وفعلًا هذه المرّة)، والشوارع الشعبية العربية، بخصوص معادلة مستجدة نسبيًا تضع القدس في قلب حصار غزّة، أو تقرّب هذه من تلك.

ولم يعد كافيًا أن يجترّ الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن سويعات شرق ـ أوسطية وجيزة أمضاها كنائب للرئيس في ولايتَيْ الرئيس الأسبق باراك أوباما، أو أن يكتفي بإعادة إحياء صيغة حلّ الدولتين الكلاسيكي وفتح خزائن الإدارة أمام مساعدات إنسانية

إلى غزّة، مشروطة على الطراز الأكثر افتقارًا إلى المعطيات الواقعية الفعلية. ثمة اضطرام في الرأي العام الأمريكي، وأوساط ناخبي بايدن والحزب الديمقراطي تحديدًا، لا يستمدّ زخمه من التوأمة بين أهمية حياة السود وأهمية حياة الفلسطينيين فقط، بل كذلك من همجية العدوان الإسرائيلي بوصفها وحشية الضحية السابقة على وجه التحديد.

وكانت غولدا مائير، ابنة حزب العمل ورابع رؤساء الحكومة الإسرائيلية وأوّل امرأة تتولى المنصب، هي صاحبة العبارة الشهيرة: «يمكننا أن نسامح العرب على قتلهم أطفالنا، ولكن لا يمكننا أن نصفح عنهم لإجبارهم إيانا على قتل أطفالهم»؛ ولكنها، هي أيضًا، تلك التي وقفت ذات يوم قبالة شاطئ العقبة، وهتفت: «إنى أشمّ رائحة أجدادى في خيبر»؛ وأمّا رئيس أركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي، فإنه لا يأكل اللحوم لأنه ببساطة... يكره قتل الحيوانات!

وضمن تغطية «نيويورك تايمز» عن القتلى من أطفال غزّة، يشير النرويجي كارل شيمبري، الناطق باسم «مجلس اللاجئين النرويجي» الذي يدير في غزّة برنامجًا للتربية والعلاج النفسي يختص بالأطفال، إلى أنّ 11 طفلًا من الخاضعين للعلاج في البرنامج استُشهدوا، و«هم اليوم دُفنوا مع أحلامهم وكوابيسهم في آن»، حسب تعبيره. والتوازي بين خيبرية مائير ولحوم كوخافي هو دفتر مواصفات لصهيونيّ معاصر اقتات طويلًا على صفة الضحية، ثمّ انقلب إلى جلاد/ وحش كاسر؛ تتلازم على يديه ثنائيات الحلم

والكابوس، القاتل والقتيل، المستوطن الدخيل وابن الأرض الأصيل... واللائحة لا عدّ لها ولا حصر.

أيار/ مايو 2023

2

ما بعد، وأبعد

«طوفان الأقصى»:

حروب الانحياز وترجيع أصداء الأكاذيب

ليس منطقيًا، ولا يصحّ وقائعيًا وتاريخيًا في الأساس، أن يُفاجأ امرؤ عاقل بطبائع الانحياز الغربي، الأمريكي أوّلًا والأوروبي عمومًا وتاليًا، لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي في حروب الإبادة والتدمير والعقاب الجماعي التي تشنها حكومة بنيامين نتنياهو، وهي الآن حكومة طوارئ «وطنية»، ضدّ قطاع غزّة؛ في سياق الردود على عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها فصائل المقاومة المسلحة ضدّ مواقع عسكرية إسرائيلية ومستوطنات وكيبوتزات في عمق ما يُسمى بـ«غلاف غزّة».

لا جديد، استطرادًا، في أن تنطوي تلك الطبائع على تسيير حاملات الطائرات، الأحدث تطوّرًا والأعلى قدرة على التدمير؛ أو إرسال المعدات والذخائر العسكرية، صحبة وزراء الخارجية؛ أو الذهاب إلى درجة منع التظاهرات السلمية التي يكفلها الدستور في بلدان أوروبية ديمقراطية، وعدم التردد في حظر رفع العلم الفلسطيني، مقابل السماح بكلّ وأيّ مظهر لتأييد دولة الاحتلال، ورشق نجمة داود على برج إيفل في قلب العاصمة الفرنسية

باريس. غير مفاجئ، بل هو متكرر مستعاد، أن تُلصق تهمة العداء للسامية كلما ارتفع صوت منتقد لسياسات دولة الاحتلال وممارسات جنودها ومستوطنيها، حتى حين يشكو البعض من بصاق المستوطنين على حجاج مسيحيين أجانب يحملون صليب يسوع، في شوارع مدينة القدس العتيقة.

ثمة، ضمن هذه الطبائع وسواها، ما يكتسب صفة الطارئ غير المسبوق، الفاقع والسافر والسفيه والفاجر، إذْ يصدر عن جهات يُفترض أنها ليست عليمة وممتازة الاطلاع فقط، بل تقع أقوالها في منزلة بالغة الخطورة من حيث الوقع والتأثير والتصديق ونطاقات الاستقبال؛ كما في تصديق الرئيس الأمريكي جو بايدن على أكذوبة صحافية مراسلة لقناة إسرائيلية، حول قيام مقاتلي «حماس» بقطع رؤوس الأطفال بعد أخذهم رهائن. الفاضح أكثر أنّ البيت الأبيض تراجع عن اعتناق تلك الرواية الكاذبة، ولكن ليس على مستوى إصدار اعتذار رسمي أو تكذيب أو سحب لتلك الأقوال؛ بل، ببساطة هي ذروة في الوقاحة، عن طريق تسريب معلومة إلى صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية وشبكة «سي إن إن» الإخبارية، تنقل عن «مسؤول في الإدارة» الاعتراف بأنّ بايدن أو أيّ من مساعديه «لم يروا هذه الصور».

مستوى آخر من الانحياز، أقلّ وطأة وإنْ كان لا يقلّ خطورة كما أنه ليس طارئًا تمامًا، جدير بإشارة خاصة لأنه يشمل مئات من رؤساء الكليات والجامعات الأمريكية، ممّن اعتادوا استنكار جهود بعض الأكاديميين البريطانيين لمقاطعة الجامعات الإسرائيلية، الذين

لم ينبسوا ببنت شفة في استنكار القصف الإسرائيلي الهمجي الذي استهدف الجامعة الإسلامية في غزّة، وسوّى مبانيها بالأرض تقريبًا. ورغم أنها تظلّ رمزًا ثقافيًا وتربويًا حمساويًا (أسستها الحركة سنة 1978، ولكن بموافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلية... للمفارقة)، فإنها في نهاية المطاف جامعة محسوبة ضمن جامعات الأرض؛ بل هي مؤسسة التعليم العالي الأهمّ في غزّة؛ سيما حين يستذكر المرء حقيقة أنّ الحصار الإسرائيلي الخانق المفروض على القطاع منذ 16 سنة يمنع طلاب غزّة من الدراسة في الضفة الغربية أو الخارج، ولهذا يدرس فيها أكثر من 20 ألف طالب، تشكل النساء نسبة 60٪ منهم، وتضمّ كليات متنوعة ليست جميعها في اختصاصات الشريعة والفقه الإسلامي، فثمة كليات للطبّ والهندسة والعلوم وتكنولوجيا المعلومات والتجارة والتمريض.

والمرء، بصدد أكذوبة قطع رؤوس الأطفال الإسرائيليين الرهائن، يستذكر الصحافي الإرلندي اليساري ألكسندر كوبرن (1941ـ2012) الذي كان، خلال التحضيرات الأمريكية لاجتياح العراق في إطار عملية «عاصفة الصحراء»، أوّل من امتلك شجاعة التشكيك في صحّة حكاية حاضنات الأطفال الرضّع الكويتيين، حين كان السواد الأعظم (في الغرب والشرق على حد سواء) يذرف الدموع السخية توجّعًا من ذلك السلوك «البربري» للقوات العراقية الغازية. ولقد اتضح سريعًا أنّ الحكاية كانت مفبركة تمامًا، وأنّ مؤسسة عملاقة مختصة بالعلاقات العامة قبضت مبلغًا خياليًا لإعداد السيناريو، الكفيل بكمّ أفواه الذين كانوا ينوون الاعتراض

على الحرب. ولقد توفّر صحافي إسرائيلي واحد على الأقلّ، هو أورين زيف، غرّد على منصة X بأنه كان في عداد الفريق الصحفي ذاته التي تواجدت فيه الصحافية الإسرائيلية صاحبة المزاعم حول قطع رؤوس الأطفال، وأنه لم يشاهد شيئًا من هذا القبيل، وشدّد على أنّ الجنود الذي تحدث معهم شخصيًا في المستوطنة المعنية لم يذكروا شيئا عن هذه المزاعم.

مستوى ثالث عكسته تغطيات يومية «ليبيراسيون» الفرنسية، المحسوبة تاريخيًا على اليسار، والتي اختارت أن تشغل غلافها صورٌ قديمة ملوّنة لثلاث فتيات متفاوتات الأعمار من أسرة واحدة، مع مانشيت يقول: «رهائن حماس»؛ حيث الرسالة المبطنة خلف هذا الخيار لا تقتصر على استدرار تعاطف، مشروع بالطبع، مع الفتيات والرهائن المدنيين عمومًا، بل تتوخى الانخراط في التحشيد الإعلامي الفرنسي لصالح دولة الاحتلال، إذْ أنّ التغيّب عن الركب يستوجب الأثمان الباهظة، متعددة الأصناف والأطراف. وأمّا في موادّ العدد الداخلية، فثمة تقارير متعاقبة عن «الجرائم بحقّ الإنسانية» التي ارتكبها الفلسطينيون خلال المواجهات؛ وتقرير يتيم عن عمليات القصف الإسرائيلية، يتخذ منحى الإخبار من دون حكم أخلاقي أو إنساني؛ وتغطية للارتباك الذي ساد أروقة الاتحاد الأوروبي بعد إعلان وقف المساعدات للفلسطينيين، ثمّ التراجع عنه؛ وتحليل (هذه المرّة!) لعزلة مجموعة «فرنسا الأبية» داخل الجمعية الوطنية وتحالف اليسار، بسبب رفضها اعتبار «حماس» منظمة إرهابية؛ وهكذا...

في صحيفة «هآرتز» الإسرائيلية يعثر المرء على رأي من جدعون ليفي، المعروف بنقده لغالبية سياسات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزّة؛ ورأي آخر، له طابع الاختلاف أيضًا، من المعلّق المخضرم تزفي برعيل؛ أو حتى افتتاحية للصحيفة، تطالب حكومة الطوارئ بطرد إيتمار بن غفير من صفوفها. لكنّ الأكثر شراسة، والأعلى صوتًا في إعلاء الأكاذيب والتحريض من أجل محو قطاع غزّة عن الخريطة، هم أمثال إيتان نيشين، الذي يأخذ على «اليساريين» أنهم لا يقيمون مقارنة وثيقة بين «حماس» و«تنظيم الدولة الإسلامية». وهكذا، في الصحيفة ذاتها التي تفاخر بأنها ليبرالية أو تمثّل يسار الوسط، يكتب يويل ماركوس: «لن أخفي ابتهاجي لمشاهد اللهيب والدخان يتصاعد من غزة. لقد آن الأوان لكي ترتعش نفوسهم ذعرًا فيفهموا أنّ استفزازاتهم الدموية لها ثمنها».

ولأنّ حبل الأكاذيب قصير عادة طبقًا للحكمة العتيقة، وأنه يمكن أن يتكشف عن قِصَر أشدّ افتضاحًا بأيدي المتورطين في الكذب أنفسهم؛ فقد خرج الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على أنصاره بتصريح يقول فيه إنّ الاستخبارات الإسرائيلية لم تشترك في عملية اغتيال قاسم سليماني، وأنّ نتنياهو أراد تجيير العملية لرصيده الشخصي وهو أمر يدعو إلى الإحباط. ليس هذا هو الوقت المناسب لتكذيب دولة الاحتلال، يردّ عضو الكنيست عن حزب الليكود الذي يشغل أيضًا منصب وزير الاتصالات بالنيابة، و«من العار على شخص [مثل ترامب] أن يشارك في

بروباغندا الترويج لأشياء تؤذي الروح المعنوية لمقاتلي جيش الدفاع الإسرائيلي وروح سكان إسرائيل». في عبارة أخرى، ممنوع ألا تصادق على أكاذيب دولة الاحتلال، حتى إذا كان المكذّب هو ناقل السفارة الأمريكية إلى القدس والضاغط لإلحاق بعض العربان بقاطرات التطبيع.

مستجدات إذن، وطوارئ جديرة بالإشارة، ليس أكثر؛ إذْ أنّ تاريخ 75 سنة من الانحياز الغربي للكيان الصهيوني، حتى ودولة الاحتلال تحثّ الخطى نحو نظام الأبارتيد الأشنع عالميًا اليوم، ليس سوى تحصيل حاصل وترجيع أصداء.

نتنياهو في هارفارد:

تحوّلات الحقّ والباطل

صحيفة Harvard Crimson هي النشرة الناطقة باسم طلبة جامعة هارفارد الأمريكية العريقة، ويعود تأسيسها إلى سنة 1873 وتُعدّ بين أبكر الصحف الجامعية الأمريكية التي تعتمد في طواقمها (من التحرير والتغطية إلى التصوير والتصميم) على الطلاب في مراحل ما قبل التخرّج؛ وذات يوم كان الرئيس الأمريكي الأسبق جون ف. كنيدي أحد محرريها. كانت يومية في البدء، ثمّ أصبحت أسبوعية اعتبارًا من خريف 2022، وتستمدّ أهميتها من حقيقة أنّ هارفارد هي الجامعة الأمريكية الأبرز في ميادين العلوم السياسية والقانون على وجه الخصوص؛ وسبق لها أن خرّجت ثمانية من رؤساء أمريكا، وثمة اليوم 4 من خريجيها بين القضاة الـ9 أعضاء المحكمة العليا.

الصحيفة هذه الأيام هي الميدان الأكاديمي الأوضح لانقسام الرأي العام الطلابي الأمريكي بصدد الصراع بين منظمة «حماس» ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وفي الوسع الذهاب أبعد نحو خلاصة مشروعة تفيد بأنّ تباينات الآراء التي تعكسها صفحات

المطبوعة هي مرآة، صادقة بمعدلات عالية، لانشقاقات اليسار الأمريكي بصفة عامة، وشرائحه الطلابية والأكاديمية على وجه الخصوص. ثمة بيانات تصدر هنا وهناك، تنحاز كليًا إلى الصمت على عمليات القصف الوحشية الإسرائيلية الوحشية ضدّ السكان المدنيين في قطاع غزّة، أو تسكت عنها تمامًا، أو تتذرّع بتصنيف عملية «طوفان الأقصى» في الخانات التقليدية التنميطية. وثمة، في المقابل، بيانات (ليست البتة خجولة، أو قليلة، في واقع الأمر) تحمّل الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية ما جرى وسيجري، وتتوقف تحديدًا عند همجية الحصار الخانق المفروض على القطاع منذ 16 سنة، وتعقد تناظرات قانونية وإنسانية بصدد استهداف المدنيين الفلسطينيين بالمقارنة مع المدنيين الإسرائيليين.

شجاعة التشخيص لم تكن خافية عن النصّ، في الروحية العامة واللغة غير المتعففة عن تعيين دلالات صريحة: «أحداث اليوم لا تقع في فراغ. خلال العقدين الأخيرين أُجبر ملايين الفلسطينيين في غزّة على العيش في سجن مفتوح. المسؤولون الإسرائيليون يعدون بـ«فتح بوابات الجحيم»، وارتكاب المجازر في غزّة بدأ للتوّ (...) ونظام الأبارتيد هو الوحيد الذي يُلام. العنف الإسرائيلي هَيْكَلَ كلّ جوانب الوجود الفلسطيني منذ 75 سنة. من الأراضي التي تُصادر بانتظام إلى عمليات القصف الروتينية، والاعتقالات التعسفية، والحواجز العسكرية، والفصل القسري بين العوائل وصولًا إلى الاغتيالات الفردية، دُفع الفلسطينيون إلى العيش في حال من الموت، البطيء أو المفاجئ على حدّ سواء».

زائر موقع Harvard Crimson سوف يعثر على سجالات وسجالات مضادة، لا تقتصر على آراء الطلاب أو الأكاديميين، بل تشمل استقالات هنا وهناك في مختلف مستويات الإدارة ضمن الكليات والأقسام؛ اتفاقًا مع هذا البيان المؤيد للفلسطينيين أو رفضًا له، وانضواء في صفّ هذا التجمع المتضامن مع أبناء غزّة تحت القصف والحصار أو مقاطعة له أو التحاقًا بتجمّع آخر لا يُتاح لنجوم العلم الأمريكي الـ50 أن تباري نجمة داود في الراية الإسرائيلية.

وإذْ يشارك بنيامين نتنياهو، صحبة حكومته الفاشية العنصرية الأكثر تطرفًا على امتداد تاريخ الكيان، في تحرير Harvard Crimson، وإنْ بصفة غير مباشرة ومن الزوايا الأشدّ مقتًا وبشاعة؛ فإنّ سجالات هارفارد ليست بعيدة أيضًا عن متغيرات ملموسة أخذت تطرأ على جسم الكتلة الانتخابية للحزب الديمقراطي، في أوساط الناخبين الطلاب والشباب عمومًا. ففي أحدث استطلاع للرأي، أجرته مؤسسة «غالوب» في صفوف ناخبي الحزب الديمقراطي، تفوّق المتعاطفون مع القضية الفلسطينية على أولئك المناصرين لدولة الاحتلال بمعدّل 49 مقابل ٪38، ضمن «الجيل الألفي» مواليد ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم؛ والأبرز مغزى في هذا المعطى أنّ الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن لا يمكن أن يفوز برئاسة ثانية إذا امتنعت عن التصويت له هذه الفئات الشابة.

ولعلّ قادم الأيام يشي بتحولات أعمق، وأكثر تجذرًا في نزاع الحقّ مع الباطل.

الكتابة بنار الحصار

باللغتين الإنكليزية والفرنسية، إذا شاءت هذه السطور الاختصار والاقتصار على لغتَين كونيتين واسعتَيْ الانتشار، ثمة عشرات المؤلفات التي تناولت قطاع غزّة؛ من جوانب شتى متنوعة، تبدأ دائمًا من حروب دولة الاحتلال الهمجية ضدّ القطاع وأهله، وتمرّ بالحصار الخانق والبربري المستمرّ منذ 16 سنة، وليس لها أن تتفادى إشكاليات الصراع بين منظمتَيْ «فتح» و«حماس»، وبالتالي لن تنتهي عند سلسلة المشكلات الإنسانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية الناجمة عن اجتماع هذه العوامل وتفاعلاتها.

يُشار، ضمن العجالة أيضًا، إلى كتاب «تأزّم غزّة: تأملات حول الحرب ضدّ الفلسطينيين»، 2010، الذي وقّعه نوام شومسكي وإيلان بابيه؛ والمؤرّخ الفرنسي جان – بيير فيليو، في «تاريخ غزّة»، 2012؛ والإسرائيلي جدعون ليفي، «معاقبة غزّة»، 2010؛ والأمريكي نورمان فنكلستين، «غزّة: استقصاء حول استشهادها»، 2018؛ والأمريكية سارة روي، «إنطاق غزّة: تأملات حول المقاومة»، 2021. وفي جوانب أقرب إلى أنثروبولوجيا الحياة

اليومية والثقافة والاجتماع البشري، لا يصحّ إغفال أعمال مثل «مذاق غزّة: أطعمة وتقاليد من الوطن»، كتاب ليما الشوا ابنة غزّة، الذي صدر بالإنكليزية واحتوى على عشرات الصور الفوتوغرافية البديعة (بعدسة فلك فايز الشوا خصوصًا، ومن الأرشيف الشخصي للمؤلفة) فضلًا عن مسرد يضبط بالإنكليزية جميع أسماء الأطعمة الغزاوية على اختلافها.

ثمة، إلى هذا، طراز آخر من المؤلفات التي تخصّ القطاع وأهله، على غرار كتاب «نور في غزّة: كتابات ولدت من النار»، بتحرير مشترك من جهاد أبو سالم وجنيفر بنغ ومايكل مريمان – لوتز، وصدر السنة الماضية بالإنكليزية ضمن منشورات Haymarket في شيكاغو. الموادّ كتبها رفعت العرعير، أسماء أبو مزيد، شهد أبو سلامة، بسمان الديراوي، سالم القدوة، سهيل طه، نور نعيم، مصعب أبو توهة، درغام أبو سالم، يوسف الجمال، وإسراء محمد جمال. وهؤلاء كتّاب وشعراء وفنانون وأكاديميون واقتصاديون، سجّلوا شهادات متنوعة المحتوى ومتعددة الأساليب ومتغايرة الرؤية، لكنها جميعها تلتقي (ربما بالمعنى الحرفي للكلمة) في قاسم مشترك أعظم هو الانبثاق من النار؛ أيًا كانت منابعها الكثيرة، المتنوعة والمتعددة والمتغايرة بدورها.

ثمة شعر أيضًا، كما في القصيدة القصيرة «وردة تبزغ»، من الشاعر الفلسطيني أبو توهة: «لا تتفاجأ أبدًا/ عندما ترى وردةً تبزغ/ بين ركام البيت:/ هكذا نجونا». وهذا، للعلم، شاعر فلسطيني غزاوي يكتب بالعربية والإنكليزية، وهو مؤسس مكتبة

إدوارد سعيد العامة في مدينة غزّة، وكانت مجموعته الشعرية «أشياء يمكن أن تعثر عليها مخبأة في أذني» قد صدرت بالإنكليزية السنة الماضية ونالت إحدى «جوائز فلسطين للكتاب» في لندن؛ وتتميز قصيدته بإبراز المفارقة العالية في قلب المشهد المأساوي للحياة اليومية في القطاع، ليس من دون مسحة تهكّم على مساخر التنميطات المغلوطة والتمثيلات الكاذبة للقطاع وأهله (قصائده «الانتحاب من غير صوت» و«كان جدّي إرهابيًا» و«قفزة أولمبية في لعبة الخطّة» أمثلة على هذه الخيارات الأسلوبية). وأبو توهة نموذج معبّر عن كتلة شعرية غزاوية أفلحت، ببراعة مدهشة وأنفة منتظَرة واقتدار فنّي أكثر إدهاشًا، في تفادي التعبير عن الحصار بطرائق مباشرة أو تقريرية أو تقليدية.

ثمة في الكتاب طرافة كذلك، قاسية موجعة ثقيلة الوطأة لكنها ليست سوداء بمعنى التشاؤم والقنوت بل هي، للمفارقة المفاجئة، فاتحة أمل وتطلّع ومقاومة، كما في مادة أبو مزيد المعنونة: «حول السبب في أننا ما نزال نتمسك بهواتفنا المحمولة ونسجّل»؛ وفيها توضح ضرورة التسجيل حتى في أقسى سياقات القصف والتدمير والموت: «لأننا تعلّمنا بمشقة أنّ توثيق ما نعيشه شديد الأهمية لضمان بقاء سرديتنا حيّة، ولبقائها ملكنا. ولأنّ حكاياتنا، نضالنا وآلامنا، والفظائع التي ارتُكبت بحقّنا طيلة سبعة عقود، يتمّ محوها». طه، في مادته «نور الشعب في ظلام غزّة»، يتناول مأساة اعتماد ثلثَيْ الطاقة الكهربائية في القطاع على الاحتلال الإسرائيلي، عدا عن حقيقة ارتهان المولدات بالوقود اللازم لتشغيلها، والذي تتحكم

به سلطات الحصار الإسرائيلية؛ وهو لا يتردد في إحكام المفارقة الصارخة عن طريق اقتباس قول مأثور من توماس إديسون، مخترع المصباح الكهربائي: «سوف نجعل الكهرباء رخيصة إلى درجة أنّ الأغنياء وحدهم سوف يواصلون إشعال الشموع».

وفي تقديمه للكتاب يشدد أبو سالم، أحد المحررين الثلاثة، على أنّ هذه الكتابات تحاول كسر الحصار الفكري والإقصاء السياسي للأصوات الفلسطينية؛ ولذلك فالهدف يذهب أبعد من «طلب الإذن بسرد الرواية»، حسب التعبير الشهير الذي أطلقه إدوارد سعيد. وإذْ يستهدف تأمين منصة لمؤلفين فلسطينيين كي يكتبوا عن غزّة، فإنّ الكتاب يسعى إلى الحثّ على العمل، وتوفير بصيص أمل في زمن اليأس والاستعصاء السياسي، فضلًا عن اقتراح تمرين على تنشيط المخيّلة، وهذا فعل يندر أن يمارسه الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزّة.

والكتاب يعيد التذكير مجددًا بأنّ غزّة، على غرار كلّ مساحة إنسانية وجغرافية محاصَرة، لا تنبض بأنساق من الحياة اليومية الحيّة والحيوية، المذهلة في عمقها وعراقتها وتماسكها، فحسب؛ بل هي، في ذلك كلّه وسواه، أنموذج طروادي الطبيعة والطابع، مقاوِم وصامد وإبداعي أيًا كانت سُبُل جلاء خصائصه أو خفائها أمام ناظر يحدّق فيرى، أو يتعامى... ولكن لا مناص إلا أن يرى أيضًا!

اختزالات «حماس»:

الاجتماع السياسي خلف العقيدة الإسلامية

في الولايات المتحدة، وعموم الغرب المناصر لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بدأ التوصيف تحت مصطلح «النزاع الإسرائيلي – العربي»؛ ثم انتقل، بعد صعود «فتح» وفصائل المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى صيغة «النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني»؛ ومنذ فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزّة، وقبله نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع 2006، استقرّ الاصطلاح على «النزاع الإسرائيلي مع حماس»، خصوصًا لجهة ما تتيحه العبارة من استسهال تامّ في إلصاق صفة «الإرهاب» بالحركة الفلسطينية.

غنيّ عن القول إنّ سلسلة من التحولات السياسية والعسكرية، الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، لم تكن فاعلة في استيلاد هذه المصطلحات، فحسب؛ بل أقحمت عليها، أو على كلّ منها إذا شاء المرء التدقيق أكثر، تبعات متعددة الأنساق والأشكال والوسائل، الجيو – سياسية والعسكرية والأمنية، من دون استثناء التفريعات الخطابية التي جرى تدريجيًا تعميمها في مفردات

الاستخدام اليومي لوسائل الإعلام ومراكز الأبحاث و«خزانات التفكير» هنا وهناك في المناطق إياها، أي الولايات المتحدة على نحو خاصّ ثمّ أوروبا الغربية استطرادًا.

وإذا صحّ أنّ مفردة «نزاع» ليست في حدّ ذاتها قاصرة وركيكة ومنفصلة عن واقع الحال الذي تزعم التعبير عنه فقط، لكنها أيضًا تضليلية عن سابق قصد وتصميم؛ وهذا وجه أكثر خطورة في واقع الأمر، لأنّ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزّة ليس نزاعًا بين طرفين متخاصمين، بل هو احتلال في أوّل المطاف ونهايته، استنادًا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذا إلى جانب أنه نهج استعمار واستيطان ومصادرة أراض وتمييز عنصري وكيان يُنهض مقومات وجوده كـ«أمّة» على أساس المحتد الديني اليهودي، وليس المواطنة في حدودها الدنيا التي تعترف بها (ولا تكفّ عن التبشير بها) الديمقراطيات الغربية ذاتها، المناصرة لدولة الاحتلال.

عند هذا المستوى من السجال، لا يكون تجريد «حماس» من ركائز معمارها الابتدائي، كمنظمة سياسية واجتماعية وإيديولوجية وعسكرية في آن معًا، سوى اصطفاف أعمى خلف ستراتيجية إسرائيلية قديمة ترتد إلى حقبة احتلال القطاع سنة 1967، لكنها دائمة التجدد والتنويع بوسائل شتى لا تبدأ من الحصار الخانق ولا تنتهي عند خمس حروب همجية سقط خلالها آلاف المدنيين الفلسطينيين وسوّيت بالأرض أحياء كاملة في غزّة المدينة وبلدات ومخيمات دير البلح وخان يونس وجباليا ورفح والشاطئ. وأيًا

كان اختلاف المرء مع «حماس» الحركة، و«حماس» العقيدة الإيديولوجية، و«حماس» الحكومة في القطاع منذ 2007؛ ثمّ خيارات قياداتها السياسية في التذرّع بمبدأ «التواجد» لاتخاذ مواقف تحالف متقلبة من أطراف مثل نظام آل الأسد في سوريا ذات تاريخ دامٍ وخياني بصدد قضايا الشعب الفلسطيني... فإنّ اختزال «حماس» إلى مجرد تنظيم عسكري يجافي المنطق الأبسط في أية قراءة سياسية – اجتماعية تدّعي التبصّر والإحاطة، من جانب أوّل؛ كما أنّ ردّ الاختزال إلى مقارنات تبسيطية بين العلمانية مقابل الأسلمة والمجتمع المدني مقابل الحكم الإسلامي، إنما يُفقد المجتمع الفلسطيني حيوية أي اجتماع بشري من حيث الديناميات الداخلية الفاعلة.

لا يُستغرب اللجوء إلى أيّ من طرائق الاختزال، وسواها، لدى الرهط ذاته المناصر لدولة الاحتلال في الولايات المتحدة والغرب عموماً، وقد يصحّ هنا اقتباس كتاب ماثيو ليفيت «حماس: السياسة، الإحسان، والإرهاب في خدمة الجهاد»، الذي صدر سنة 2006 عن منشورات جامعة ييل الأمريكية؛ ولا تأتي هذه السطور على ذكره إلا لأنّ كاتب المقدمة ليس سوى دنيس روس، دون سواه! ومنذ السطور الأولى في التقديم يعترف روس بأنّ انتصار حماس في الانتخابات التشريعية مطلع 2006 أبعدها عن موقع اللاعب الثانوي في المشهد الفلسطيني، وعزّز جاذبيتها لدى الفلسطينيين، لأسباب يسردها روس هكذا: «أنها ليست فاسدة في بحر الفساد الذي ميّز السلطة الفلسطينية»، وهي

توفّر «الخدمات، الطبية، ورعاية التلاميذ بعد المدرسة، ومراكز توزيع الأغذية»، وهذا ما فشلت فيه السلطة الفلسطينية؛ كما أظهرت أنها «تستطيع إيذاء الإسرائيليين» الذين يواصلون إيذاء الشعب الفلسطيني.

الفقرات اللاحقة من المقدمة تنخرط في تأثيم «حماس» تحت التنميطات ذاتها التي تتكرر وتُستعاد في الأوساط الأمريكية والأوروبية المناصرة لدولة الاحتلال، غير أنّ اضطرار روس إلى البدء من واقعة الانتخابات التشريعية يتنامى في إشارات لاحقة نحو ما هو أشدّ خطورة وتسطيحًا وانحيازًا لصالح الاحتلال، ونحو المزيد من مستويات الاختزال بالطبع. وليس واردًا أن تكون ذاكرة روس، أو أيّ من نافخي الأبواق المماثلة في هذا الصدد، قصيرة حسيرة إلى درجة تتغافل عن حقيقة أنّ الانتخابات التشريعية الفلسطينية كانت «حرّة، ونزيهة، وديمقراطية» باعتراف منظمة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وبمصادقة وفد الاتحاد الأوروبي الذي راقب الانتخابات.

وما يُسمّى بـ«العالم الحرّ»، ذاته الذي سكت في الماضي، ويسكت اليوم، عن جرائم الحرب الإسرائيلية ضدّ القطاع وأهله؛ هو الذي أحبط تجربة الانتخابات التشريعية الفلسطينية تلك، من جانب أوّل؛ واعتمد، من جانب ثانٍ، نهج الإفشال والتعطيل والحصار والمقاطعة، عامدًا متعمدًا. يومذاك لاح وكأنّ الناخب الفلسطيني قد تلقى الرسالة التالية من ذلك العالم، ممثلًا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي: لم يكن عليكم أن تمنحوا

«حماس» هذه الأغلبية في المجلس، وممنوع عليكم في المستقبل أن تنتخبوا أغلبية لا تتفق معنا (أي: مع الإسرائيليين)؛ تحت طائلة تكرار ما جرى من حصار وتجويع وسفك دماء، وعواقب حروب عسكرية إسرائيلية خمس ضدّ القطاع.

جدير بالتذكير، إلى هذا، أنّ حكومة إسماعيل هنية كانت قد انقلبت إلى محض استطالة بيروقراطية للجهاز الأمني ـ العسكري الحمساوي، الذي بلغ ذروة قصوى في إبطال القرار الشعبي الفلسطيني، ذاته الذي جاء بـ«حماس» إلى الحكومة؛ ولكن، في المقابل، كانت حكومة سلام فياض قد انقلبت لتوّها إلى محض استطالة بيروقراطية للجهاز الرئاسي الذي سكت تمامًا، لكي لا يُقال إنه شجّع، الذروة القصوى التي بلغتها أجهزة محمد دحلان، اقتفاء للغرض ذاته في الواقع: أي إبطال الفعل الديمقراطي الذي جاء بـ«حماس».

وليست خالية من المغزى هبّة عشرات الفلسطينيين في الضفة الغربية ضدّ سلطة عباس، بعد ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي مجزرة المشفى المعمداني في غزّة، حين تعالى شعار «الشعب يريد «إسقاط الرئيس»؛ لأنّ اليوم الدامي هذا كان يذكّر بخطاب ناري ألقاه عباس أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذروة احتدام الصراع بين «فتح» و«حماس»، حين وصف الأخيرة بأنها «إرهابية» و«انقلابية» و«تكفيرية». وإذا كان رئيس كلّ الفلسطينيين (وليس الزعيم الفتحاوي فقط، أخلاقيًا ودستوريًا على الأقلّ) أطلق هذه الصفات على أبناء شعبه ناخبي «حماس»، فكيف

يُستغرب من الخطاب الإسرائيلي أو الأمريكي وضع الفلسطينيين، جميع الفلسطينيين، في خانة الإرهاب؟

صحيح، بالطبع، أنّ عملية «طوفان الأقصى» ذكّرت بحضور «حماس» في قلب معادلات القضية الفلسطينية، ولكنها لم تفعل ذلك على مستوى العمل العسكري الصاعق وحده، ولا على أمدية صواريخ القسّام وحدها، بل على الأصعدة الأعمق للصراع العربي – الإسرائيلي في جانب أوّل؛ ولواحد من أوضح ميادين تمكين الحقّ أمام الباطل، والقانون الدولي أمام غطرسة الانتهاكات الإسرائيلية، في عمق وعي الشعوب وضمائر الرأي العام العالمي وحركات المقاومة، من جانب ثانٍ.

والاختلاف مع «حماس» أمر لا يتطابق، أو هكذا يقول المنطق السليم، مع إغلاق العقل أمام حقائق الاجتماع السياسي الفلسطيني خلف العقيدة الإسلامية التي تعلنها الحركة؛ ليس في القطاع وحده، للإيضاح الحاسم، بل على امتداد فلسطين بأسرها، من البحر إلى النهر.

واشنطن والـ«فيتو»:

لا وقف لإراقة الدم الفلسطيني

استخدمت واشنطن حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لتعطيل مشروع قرار برازيلي الصياغة يدعو إلى هدنة إنسانية في حرب دولة الاحتلال الإسرائيلي ضدّ أكثر من 2 مليون قاطن في قطاع غزّة، وذلك رغم أنّ النصّ يدين ما وصفها بـ«الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنّتها حماس». وكان في وسع الولايات المتحدة أن تفوّض أيًا من حليفتيها بين الدول دائمات العضوية في مجلس الأمن الدولي، فرنسا مثلًا أو بريطانيا (التي اختارت لعبة الامتناع عن التصويت) لتعطيل المشروع، تخفيفًا من حدّة اصطفاف واشنطن الأعمى المطلق خلف الهمجية الإسرائيلية؛ لكنها لم تفعل، لأسباب شتى لا يتوجب أن تغيب عنها حقيقة «الفلسفة» المتكاملة التي تعتمدها الإدارات الأمريكية في تسيير حقّ النقض كلما اتصل بأمر يؤذي دولة الاحتلال.

لافت، إلى هذا، أنّ ذريعة الرفض، كما جاءت على لسان ليندا توماس غرينفيلد المندوبة الأمريكية الدائمة، هي عدم تشديد النصّ على حقّ دولة الاحتلال في الدفاع عن النفس؛ وأمّا الجوهر،

في المقابل، فهو أنّ الهدنة/ وقف إراقة الدم الفلسطيني لا تخدم ستراتيجيات الاحتلال في هذه المرحلة من عمليات «السيوف الحديدية»؛ وبالتالي فإنّ مبدأ وقف إطلاق النار (المبتغى في كلّ الحروب، من حيث الشكل على الأقلّ) ليس مرغوبًا إسرائيليًا في هذا الطور من العدوان، ولا أمريكيًا استطرادًا.

غير خافٍ، بالطبع، أنّ حقّ النقض هذا استُخدم، ويُستخدم مرارًا وتكرارًا، لتعطيل مشاريع القرارات التي لا تلائم هذا أو ذاك من أعضاء مجلس الأمن الدائمين، أمريكا وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا؛ ولو كان مشروع القرار يخصّ إدانة نظام بشار الأسد في سوريا، لانتهاكات لا تقلّ شناعة عن جرائم الحرب الإسرائيلية، لاستخدمت موسكو أو بكين الحقّ إياه.

الأمر، من جهة ثانية، يتصل بنهج قديم ومتقادم ودائم التجدد، هو رفض مبدأ الهدنة حين تكون دولة الاحتلال هي الطرف الذي يشنّ الحرب؛ ولعلّ الواقعة الأشهر، في ذاكرة الصراع العربي – الإسرائيلي الحديثة أو شبه المعاصرة، كان رفض واشنطن ولندن إيقاف العمليات العسكرية خلال الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان سنة 2006، ومنح جيش الغزو الإسرائيلي ترخيصًا بالمزيد من المجازر. آنذاك أيضًا، وعلى صعيد قاطرات الاتحاد الأوروبي اللاهثة خلف البيت الأبيض، خيّم على أروقة بروكسيل جدل بيزنطي عقيم انخرطت فيه غالبية الديمقراطيات الأوروبية، حول التفريق اللفظي بين «وقف إطلاق النار» و«وقف الأعمال العدائية»؛ وأمّا الوحش الإسرائيلي البربري الهمجي فقد كان يواصل الإجهاز

على المزيد من المدنيين في لبنان، فيقتل عشوائيًا، ولا يُبقي حجرًا على حجر، برًّا وجوًّا وبحرًا...

وما يجري في غزّة الشهيدة اليوم، على نهج ما جرى في لبنان صيف 2006 والعراق ربيع 2003 والحروب الإسرائيلية السبع ضدّ القطاع، يعيد من جديد تظليل قسمات هذا النظام الدولي الذي استجدّ بعد سقوط جدار برلين وانهيار أنظمة الاستقطاب القديمة. الآن، وبعد توسيع الحلف الأطلسي خصوصًا، لم يعد دهاقنة تحليل العلاقات الدولية مضطرين إلى تقليب الرأي في استقطاب أنغلو – ساكسوني (أمريكي/ بريطاني)، مقابل استقطاب أوروبي (فرانكو/ ألماني)، وثالث آسيوي (هندو/ صيني)، أو رابع يتشكل بين موسكو وبكين... وصار في الوسع الحديث، اليوم، عن نظام أمريكي إمبراطوري، تشارك فيه أطراف «العالم الحرّ» على نحو من المحاصصة الوظيفية النسبية والتناسبية: لدولة الاحتلال الإسرائيلي أدوار غير تلك التي تتولاها بريطانيا، وعلى أستراليا أداء واجبات غير تلك الملقاة على عاتق اليابان، وفي وسع فرنسا أن تعترض أو تشاغب أو تتوسط، مثل ألمانيا أو إيطاليا، شريطة البقاء ضمن التعاقد الأعرض.

وإذْ تصادق واشنطن على إرادة العدوان الإسرائيلي في عدم التوقف عن إراقة الدم الفلسطيني، فإنّ الجوقة الغربية لا تكتفي بترديد الصدى، بل تلهث خلفها وبها تلتحق.

حروب الصورة والوردة الإسرائيلية

كما يبدو راهنًا، لا حدود لمظاهر الانحياز الفاضح للرواية الإسرائيلية ولجيش الاحتلال الإسرائيلي لدى كبريات وسائل الإعلام الغربية المقروءة والمسموعة والمرئية على حدّ سواء؛ خاصة تلك التي تزعم عراقة في التأسيس والتقاليد والمهنية العالية (مثل الـBBC البريطانية)، والكفاءة التكنولوجية الفائقة في مختلف جوانب التغطية المباشرة أو عن بُعد (مثل الـCNN الأمريكية). وقد لا يُدهش المرء حين تتكشف له جولات متماثلة في ممارسة تلك المظاهر، إياها، وبما يشبه القصّ والنسخ واللصق؛ كلما اتصل الأمر بحروب دولة الاحتلال ضدّ قطاع غزّة وأهله.

خذوا، في المثال الأحدث عهدًا، ما تسرّب عن قرار محطة وموقع الـMSNBC إبعاد ثلاثة من أبرز مذيعيها، مهدي حسن وأيمن محي الدين وعلي فلشي، عن سدّة إدارة الأخبار في أعقاب عملية «طوفان الأقصى»؛ لا لأيّ سبب يتصل بالكفاءة وحُسن الأداء والجماهيرية الوطيدة، بل لسبب واحد ظاهر ومشترك مفاده أنّ الثلاثة مسلمو الديانة، وعُرف كلّ منهم بطرائق متفردة في إطلاق الصوت المختلف الذي يُكتم عادة، والرأي الانشقاقي

الذي يخالف السائد أو المسيّد. حسن (الهندي/ البريطاني الأصل)، هو أكثرهم ميلًا إلى السجال الفكري والنقدي والبلاغة في الحجة وطرائق الإفحام والإقناع؛ وعلي (الكيني الأصل) منشدّ أكثر إلى مسائل الاقتصاد والأشغال والأعمال، ولكن من زوايا إنصاف الفئات الدنيا إزاء رساميل الهيمنة والتسلط؛ ومحي الدين (مصري الأصل) يظلّ أحد أمهر المراسلين على أرض المعارك والوقائع الساخنة، وبين الأشجع في طرح الأسئلة المسكوت عنها دائمًا.

وللثلاثة سجلات عمل باهرة ومشرّفة في وسائل الإعلام المرئية الأمريكية والبريطانية الأكبر والأوسع انتشارًا، ولديهم بالتالي ذلك الجمهور العريض، ليس المحلي فحسب، بل الكوني أوّلًا في الواقع؛ وليس المتعدد في الاهتمامات والميول السياسية والإيديولوجية فقط، بل متنوّع الأجيال والأقوام والأجناس كذلك. ولم يكن قرار إبعادهم عن منصّة إدارة الأخبار باليسير على إدارة محطة وموقع الـMSNBC، بالطبع، لولا أنّ الحدث يخصّ دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ ولهذا لم يجد الناطقون باسم المحطة والموقع وسيلة التفاف على القرار، ولأنه كان فاضحًا فاقعًا، سوى اعتبار الإبعاد خطوة مؤقتة... وكأنها، بالفعل، يمكن أن تنقلب إلى اجتثاث دائم وساحق وماحق!

وخذوا، على سبيل اختصار المشهد وتبيان تكرار القديم وسيادة النمط المتماثل، نموذج محي الدين الذي كان، خلال العدوان الإسرائيلي على غزّة مطلع 2009، الوحيد الذي راسل

محطات عالمية، أمريكية بصفة خاصة، من موقع المتواجد على الأرض وفي الميدان؛ كما كان، أواخر العام 2012، قد غطى الغارات الإسرائيلية على القطاع؛ وامتاز، سنة 2014، بأنه الشاهد البليغ، المؤثر عاطفيًا والمحترف مهنيًا، على قصف القاذفات الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين الأربعة الذين كانوا يلعبون على رمال الشاطئ.

فكيف كافأته محطته على ذلك التقرير الأخير، الانفرادي والاستثنائي؟ كفّ اليد عن العمل، والنقل إلى موقع آخر، ليس خارج القطاع وحده، فحسب؛ بل خارج فلسطين كلها، أو إلى جهة ظلت مجهولة طيلة أيام. زملاؤه، وأوساط صحفية وإعلامية في أمريكا أوّلًا، وعلى نطاق عالمي، تضامنوا معه من دون إبطاء، وبصدق، وبنزاهة بدت مدهشة بالقياس إلى حساسية ملفّ غزّة، وسطوة مجموعات الضغط المؤيدة لدولة الاحتلال. لا أحد، إلا رهط المتواطئين الشامتين، اشترى الذريعة التي ساقتها المحطة في تفسير نقل محي الدين، أي الحرص على أمنه الشخصي مع دنوّ احتمالات اجتياح برّي إسرائيلي. ولهذا راجعت إدارة المحطة قرارها، مضطرة أغلب الظنّ، فأصدرت بيانًا تعلن فيه إعادة الرجل إلى غزّة، مع تنويه خاصّ بـ«مساهمته القيّمة والفريدة في حكاية موت الأطفال الفلسطينيين الأربعة».

حكاية أخرى، غزّاوية أيضًا، وقعت قبل سنوات وتخصّ المجلة الإلكترونية MSNBC، التي اعتادت تنظيم مسابقة سنوية لأفضل الصور الفوتوغرافية، يشارك في تحكيمها القرّاء عن طريق

التصويت الإلكتروني المباشر. وذات سنة كانت صورة «موت في غزة»، عن استشهاد الطفل الفلسطيني محمد الدرة، قد صعدت إلى المركز السادس، فالرابع، حتى استقرّت أخيرًا في المركز الأوّل بأغلبية مليون صوت. وبدا واضحًا أنها سوف تفوز بعيدًا عن أية منافسة تُذكر، خصوصًا بعد أن تحوّلت إلى نوع من حرب رسائل إلكترونية بين المتعاطفين معها (ومع الانتفاضة والفلسطينيين إجمالًا)، والمناهضين لها (وللانتفاضة والفلسطينيين إجمالًا، واستطرادًا). وفي الحصيلة ارتفع عدد الأصوات المؤيدة للصورة إلى ثلاثة ملايين صوت، من مختلف أنحاء العالم، مقابل نحو نصف مليون عند إطلاق المسابقة. لكن «موت في غزة» لم تفز في نهاية المطاف، لأنّ الناطق باسم المجلة أعلن أنّ التحرير قرّر ببساطة إلغاء المسابقة، نهائيًا؛ وقال في بيان رسمي: «لدينا أدلة مادية على وجود تزوير في التصويت».

ولا جديد في التذكير بأنّ الصورة هي أيقونة عصور العولمة بامتياز، وهي تظلّ ساحة حرب شرسة لا تختلف في الشدّة والضراوة، وفي الوحشية والهمجية، عن قتال القاذفات والدبابات والمدفعية في ميادين الحروب الحيّة. غير أنّ المرء يندر أن يعثر على أدلة قاطعة تثبت مقولة كهذه إذا تلفّت بعيدًا عن صورة دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي لا يجوز أن تُقذف بوردة من دون أن يُراق على جوانبها الدم!

فرنسا والعقدة الإسرائيلية:

«الفلسفة» خلف تخبّط الدبلوماسية

حال التخبط التي تطبع المواقف الفرنسية الرسمية إزاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة لا تحتاج إلى إمعان في التفصيل والتحليل: تكفي المقارنة بين 1) ارتجال الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون تلك الفكرة الركيكة حول انخراط التحالف الدولي ضد «داعش» (وهو ائتلاف أمريكي/ بريطاني أساسًا، ومشاركة فرنسا فيه لا تختلف كثيرًا عن حضور دولة مثل الفلبين أو البوسنة والهرسك!) في القتال ضدّ «حماس»؛ و2) خطبة وزيرة الخارجية الفرنسية أمام مجلس الأمن الدولي (التي دعت إلى هدنة إنسانية تمهد لوقف إطلاق النار)؛ و3) بيان رئيسة الحكومة الفرنسية إليزابيت بورن أمام الجمعية الوطنية/ البرلمان (هدنة إنسانية أيضًا). وللمرء أن يضيف وجهة رابعة إلى هذا التخبط، في مساعي قصر الإليزيه للتخفيف من سخف فكرة ماكرون، ثمّ تصريحات الرئيس نفسه خلال لقاءات تالية مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس والملك الأردني عبد الله والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

بيد أنه انحطاط على صعيد دبلوماسي، يتناغم تمامًا مع أنساق

انحطاط أخرى عديدة شهدتها وتشهدها أصعدة إعلامية رسمية وخاصة، وأخرى قانونية وقضائية وإدارية، وثالثة رقابية وأمنية تختلط فيها دوافع الانحياز للرواية الإسرائيلية وحربها الهمجية ضدّ القطاع وأهله، بحوافز كتم أي صوت مخالف وتأثيم أي موقف متعاطف مع الشعب الفلسطيني حتى في أدنى المستويات الإنسانية. شهد الفرنسيون اضطرار وزير الداخلية إلى الانحناء أمام رأي مجلس الدولة، الذي طعن في الحظر المطلق لتظاهرات التأييد للفلسطينيين؛ وتراجعه بصدد اتهام لاعب كرة القدم كريم بنزيما بالانتماء إلى حركة الإخوان المسلمين، لاعتبار جوهري قاطع في ناظر شرطي فرنسا الأوّل هو تعاطفه مع الضحية الفلسطينية. كذلك تابع أحفاد فولتير تفاصيل زيارة العار التي قامت بها ممثلة السلطة الرابعة في هرم الديمقراطية الفرنسية، رئيسة البرلمان الفرنسي يائيل برون ـ بيفيه، إلى غلاف غزّة المحتل، وإعرابها عن دعم «لامحدود» لدولة الاحتلال؛ صحبة وفد لا ينحاز أفراده إلى الاحتلال بصفة مطلقة فقط، بل يلجأ أحدهم (مائير حبيب) إلى تصنيف عنصري منحط للعرب وللفلسطينيين.

ولا عجب في خضمّ هذه الأنساق من التخبط أن تحضر «الفلسفة» الفرنسية، بل لا يصحّ أصلًا ألا تحضر جريًا على عادتها كلما اتصل الأمر بالكيان الصهيوني: صاخبة جوفاء ومنحازة عمياء؛ على ألسنة رهط الثلاثي المنضوي تحت مسمى «الفلاسفة الجدد»، ألان فنكلكراوت وأندريه غلوكسمان وبرنار ـ هنري ليفي. ولأنّ تسعة أعشار أفكارهم بصدد الحرب الإسرائيلية الهمجية ضدّ

قطاع غزّة ليست أكثر من تنويعات على حفنة محدودة تمامًا من طرائق التعصّب المطلق للاحتلال، فإنّ هذه السطور سوف تكتفي بالتوقف عند فنكلكراوت؛ وليس، أيضًا، لأنه كبيرهم الذي يعلّمهم (فلا علم أصلًا، ولا من يتعلّمون)، بل ببساطة لأنّ مظاهر انحيازه هي الأشدّ اقترابًا من الهستيريا. ثمة، إلى هذا، اعتبار آخر يبرر إفراده عن الثلاثي، مفاده أنه أكثرهم استسهالًا لاجترار المقولات ذاتها، جيئة وذهابًا إذا صحّ التعبير، وبصرف النظر عن ضحالتها تارة أو تسطيحها إلى درجة الإخلال الفاضح تارة أخرى.

وفي حوار مع أسبوعية «ماريان» الفرنسية، استخلص «الفيلسوف» هذا المآل المستعصي، من دون أن يكترث بتصنيفه تحت خانة العقدة غير القابلة للحلّ، أو حتى تلك التي تحتاج إلى سيف الإسكندر الأكبر على غرار العقدة الغوردية: «التعايش مع الفلسطينيين في دولة واحدة مستحيل، والانفصال مستحيل أيضًا». ذلك يعني أنّ سائر قرارات الأمم المتحدة، وجميع ما ينصّ عليه القانون الدولي حول الصراع العربي – الإسرائيلي والفلسطيني – الإسرائيلي، نافلة بحكم الأمر الواقع كما يشخصه «الفيلسوف»، أو هي ببساطة لا قيمة لها ولا جدوى من مرجعيتها ما دامت استحالة التعايش هي المبدأ الناظم. في توسيع لهذه الفكرة/ العقدة: إذا كان المستحيل يسري على التعايش مع الفلسطينيين، فإنّ قواعد الإمكان (والترخيص والشرعية والمساندة) تنطبق على أيّ وكلّ سلوك تعتمده دولة الاحتلال في ممارسة الاستيطان والتمييز العنصري والإبادة والتطهير العرقي وترسيخ منظومات الأبارتيد...

لكنّ «الفيلسوف»، خلال الحوار ذاته، يحار في العثور على تفسير ــ فلسفي أو سواه، سيّان ــ لمعطيات هذا المشهد التالي: «لماذا هذا العداء؟ لماذا الشارع العربي، من القاهرة وحتى الدار البيضاء، يمتلك كلّ أسباب التجنيد، ويصرخ بعدائه لهذه الأمّة الصغيرة [دولة الاحتلال]؟ لماذا جماعات الـWokes الغربيون ينضوون الآن تحت راية حماس؟ لا جواب عندي». حقًا، لا جواب لدى «الفيلسوف» على أسئلة بالغة البساطة مثل هذه؟ وكيف عثر، بسهولة فاضحة، على إجابات لمطارحات أخرى ضمن الحوار ذاته، من طراز هذا التركيب الاستغفالي الصريح: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة، أعطى «حماس»؛ والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، أعطى «حزب الله»؛ والانسحاب من الضفة الغربية، سوف يعطي الصواريخ والمذابح؛ حيث لا مجال عند «الفيلسوف» لأية وقفة، قانونية أو سياسية أو تاريخية، لمفردة الاحتلال الإسرائيلي، ولماذا في ظنّه يتوجب أن يبدو الانسحاب الإسرائيلي بمثابة أعطية كريمة؟

وإذْ تسير هذه «الفلسفة»، عامدة وعن سابق قصد اختزالي وتصميم تضليلي، خلف التخبط الرسمي كما تجلى في المستويات العليا لهرم السياسة في الجمهورية الفرنسية الخامسة؛ فإنّ حرص فنكلكراوت على وضع الـWokes ضمن أطراف التأييد لـ«حماس» يتجاوز صياغة نسق جديد من الانحياز الأعمى للكيان الصهيوني، فيبلغ شأو توريط شرائح من اليسار الأمريكي والغربي عمومًا، ثمّ زجّ حركات احتجاج السود والأفرو – أمريكيين في بوتقة تأثيم

ناقدي الاحتلال. فمن المعروف أنّ تيارات الـWokeism صعدت بقوّة في الولايات المتحدة ابتداء من سنة 2010، وتبلورت على نحو أوضح بعد احتجاجات فيرغسون سنة 2014 ونهوض شعار «حياة السود مهمة»؛ والتسمية صارت تشمل إحقاق الحقوق المدنية والجنسية مقابل أنماط التمييز العنصري والجندري، ولم يكن عجيبًا أنها اكتسبت طابعًا يساريًا وتقدميًا استوجب محاربتها من أطراف يمينية وعنصرية شتى، ليس في أمريكا وحدها بل في أوروبا والغرب عمومًا. وفي الربط بين الـWokes و«حماس»، فإنّ فنكلكراوت لا يغرّد خارج سرب فرنسي دشّن تلاوينه يميني متطرف وعنصري وانعزالي وكاره للإسلام والمهاجرين عمومًا مثل إريك زيمور؛ وانخرط فيه وزراء تحت إدارة ماكرون، أمثال وزيرة التعليم العالي السابقة فريديريك فيدال، ووزير التربية السابق جان – ميشيل بلانكير، ووزيرة التنوّع إليزابيت مورينو.

ولأنّ الشيء بالشيء يُذكر، في حزيران (يونيو) 2002، عند ذروة البربرية الفاشية الإسرائيلية ضدّ مخيّم جنين، كان إدغار موران (الفيلسوف وعالم الاجتماع المعروف)، وسامي نير (الكاتب والوزير السابق)، ودانييل سالناف (الكاتبة والأكاديمية)؛ قد وقّعوا في صحيفة «لوموند» الفرنسية، مقالًا مشتركًا بعنوان «إسرائيل وفلسطين: السرطان»؛ انتقدوا فيه سياسات أرييل شارون، واعتبروا أنّ طبيعة السرطان ناجمة عن اعتلال سياسي ـ أمني ينهض على الإخضاع والهيمنة. ولقد سارعت منظمتان مناصرتان للاحتلال إلى رفع دعوى قضائية ضدّ الثلاثة، ومعهم جان ـ ماري كولومباني

رئيس تحرير «لوموند» يومذاك؛ ومرّت القضية بأطوار الحكم والاستئناف والنقض، فانتهت إلى تبرئة الثلاثة. وتلك حال لم ترضِ «الفيلسوف»، غنيّ عن القول، فكتب يسخر من الثلاثة ومناصريهم (كان في عدادهم أمثال بول ريكور، ريجيس دوبريه، جان بودريار، جيل مارتينيه، بيير نورا، ألان تورين، جياني فاتيمو، وبيير ـ فيدال ناكيه)؛ لأنهم لم يذكّروه إلا بقول شارل بودلير: «ما يثير السأم في فرنسا أنّ الجميع يتصرّفون مثل فولتير»؟

إذْ توجّب، في ناظره، أن يتصرفوا مثله، أو مثل... بنيامين نتنياهو!

جيجيك في غزّة: الراقص والضحية

جانبَ الكثيرون الصواب حين اعتقدوا أنّ سلافوي جيجيك، الفيلسوف والناقد الثقافي السلوفيني الشهير، قد بلغ ذروة قصوى في العروض الفلسفية البهلوانية حين «أفتى» بوجوب انتخاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، سنة 2018. لكنّ موقفه من العدوان الإسرائيلي الهمجي الحالي ضدّ قطاع غزّة وسكانه الفلسطينيين كان مناسبة جديدة للتأكد من أنّ جيجيك بدأ، ويستحق باضطراد، استعارة «إلفيس برسلي الفلسفة»، في إحالة إلى شخصية المغنّي الأمريكي الراحل المقترنة بالاهتزاز والنواس والتذبذب؛ ولجهة التحقّق الدائم لمنهجية الرجل في مزج فلسفة هيغل بالنكتة القديمة السلافية أو اليهودية، وخَلْط طرائق التحليل النفسي عند الفرنسي جاك لاكان بفيديوهات السخرية من الألبان والبوسنيين.

وثمة ما يُغضب بالفعل، أو هو بالأحرى أشبه بدعوة إغضاب مفتوحة، تبدأ من إلصاق توصيف «البربرية» بأفعال «حماس» وتنتهي إلى «التشدّد» لدى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو؛ وبالتالي فإنّ هذا الخيار في المقارنة لن يرضي «جمهور» جيجيك على الضفتَين، الفلسطينية/ اليسارية والإسرائيلية/ اليمينية. الضحية

الفلسطينية، التي تجاوزت أعدادها 7000 حتى الساعة، تُلثهم على الأقلّ من الأطفال، مضيَّعة ومكمَّمة ومعوَّمة تحت هذه المقولة الفضفاضة من المقارنة الرخوة؛ وليس لأية خلاصة فعلية أن تبيّن الفارق بين القاتل الإسرائيلي الذي يقود القاذفة في سماء غزّة، والقتيل الفلسطيني على الأرض وفي المشافي والمخابز والمساجد.

فإذا غادر المرء أرض فلسطين واستعاد «فتاوى» جيجيك حول سوريا، مثلًا، كما تضمنتها مقالة شهيرة بعنوان «سوريا صراع زائف»، نشرتها صحيفة الـ«غارديان» البريطانية؛ فسيكون التالي هو الحصيلة عمليًا: «حسنًا، هنالك دكتاتور سيء يستخدم (كما زُعم) الغاز السامّ ضدّ سكان دولته ذاتها ـ ولكن مَن الذي يعارض نظامه؟ يبدو أنّ ما بقي من المقاومة الديمقراطية ـ العلمانية غارق الآن، كثيرًا أو قليلًا، في فوضى المجموعات الإسلامية الأصولية». وفي المقابل، واستكمالًا للصورة الموازية، على جانب النظام، يتابع جيجيك: «سوريا بشار الأسد ادّعت أنها دولة علمانية على الأقلّ، ولهذا فلا عجب أنّ المسيحيين والأقليات الأخرى تميل اليوم إلى الاصطفاف معه ضدّ المتمردين السنّة».

تلك كانت حصيلة، لأنّ جيجيك التزم الصمت خلال 30 شهرًا من وقائع الانتفاضة الشعبية السورية، حين كان الحراك الشعبي سلميًا تمامًا وقبل لجوء النظام السوري إلى إطلاق غلاة الإسلاميين من السجون في ترخيص لتأسيس هذه أو تلك من التنظيمات الجهادية المسلحة؛ ثمّ خرج بـ«فورمولا» تبسيطية مسطحة وسطحية، أسوأ من الكليشيهات الأردأ التي ساقها النظام

ذاته في توصيف المشهد السوري بعد آذار (مارس) 2011. وهي التوليفة التي تتيح له إغماض العقل عن حقيقة أنّ الأسد «علماني» زائف، وريث نظام قام على التزلف للأديان وتجنيد الطوائف واعتماد سياسات التمييز والتفريق والمحاباة، وبالتالي فهو ليس محض «دكتاتور سيء»، بل في عداد أشرس طغاة عصرنا.

ليس أقلّ فضائحية أنّ جيجيك أعاد النظر في أطروحاته السابقة، والمبكرة التي اقترنت بانتفاضتَيْ تونس ومصر تحديدًا، حول الدور «التحرري» الذي يمكن أن يلعبه الإسلام السياسي. فهو، بصدد سوريا بالأمس وفلسطين اليوم، لا يرى ديناميات حضور التيارات الإسلامية في قلب قواعد شعبية لا تمارس التحزّب فقط، بل تنخرط فعليًا في مستويات شتى من الاجتماع السياسي والاقتصادي والتنظيمي؛ بمحاسنها ومساوئها ـ وبامتيازاتها ومظانّها.

وخذوا خاتمة التوليفة: «قد يبدو هذا طوباويًا، ولكنّ الصراعين [الإسرائيلي والفلسطيني] قطعة واحدة. في وسعنا، وعلينا بلا تحفظ، مساندة حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضدّ الهجمات الإرهابية. ولكن علينا أيضًا وبلا تحفظ أن نتعاطف مع الظروف اليائسة حقًّا التي يواجهها الفلسطينيون في غزّة والأراضي المحتلة».

مساندة، إذن، مقابل تعاطف؛ حيث هذه الواجهة الأخلاقية، التبسيطية والابتسارية والاختزالية، لا تُسقط فقط الموازين الأوضح بين الحقّ والباطل والمسؤوليات الدنيا تجاه جرائم الحرب الإسرائيلية، وإنما تشدّد مجددًا على شخصية جيجيك: «الفيلسوف» الهزّاز، الراقص أبدًا.

إدوارد سعيد في الليلة الظلماء

الراحل الكبير إدوارد سعيد (1935 – 2003) يُفتقد كثيرًا، كما يليق بمفكّر وناقد أدبي/ ثقافي رفيع الإسهام وعميق الرؤية؛ في ميادين شتى لا تبدأ من القضايا السياسية والإنسانية الكبرى (التي باتت تُحمّل صفة «الخاسرة»)، ولا تنتهي عند المنحنى الراهن في أحقاب ما بعد الاستعمار القديم/ الجديد وفجر الإمبريالية الأحدث، وتمرّ دائمًا بالانشغال الأهمّ والأعمق والأكثر إفصاحًا عن شجاعة الرجل وتَميُّز سجالاته وعمق بصيرته: القضية الفلسطينية.

وبين كتاباته الكثيرة الغزيرة عن فلسطين والفلسطينيين، وبالتالي عن دولة الاحتلال الإسرائيلي وماضي وحاضر ومستقبل الحركة الصهيونية، تجد هذه السطور دلالات عديدة في التوقف عند واحد من أهمّ أعماله في هذا الصدد، ولعله بين الأخطر والأجدى والأبكر استشرافًا لمآلات الصراع العربي – الإسرائيلي، ولاصطفافات الغرب الرسمي والشعبي خلف الكيان الصهيوني. وهو، من جانب آخر مؤسف، عمل غير معروف على نطاق واسع، أو بما يكفي ويستوجب، لدى الشرائح الأوسع من قرّاء سعيد

العرب على نحو خاص. وأمّا ثالثًا، وليس أخيرًا بالطبع، فهو أنّ محتويات العمل تخاطب الراهن على نحو مذهل؛ سواء لجهة انفلات الهمجية الإسرائيلية من كلّ لجام خلال العدوان على قطاع غزّة وسكانه المدنيين الفلسطينيين، أو لجهة انحطاط الغالبية الساحقة من ديمقراطيات الغرب إلى الدرك الأقصى من السكوت على جرائم الحرب أو التواطؤ معها أو حتى تشجيعها.

الكتاب هو «لَوْم الضحايا: الأبحاث الزائفة والقضية الفلسطينية»، الذي أشرف سعيد على تحريره بمشاركة الكاتب البريطاني الراحل كريستوفر هتشنز، وصدر بالإنكليزية ضمن منشورات Verso في لندن، سنة 1988؛ وفي حدود ما تعلم هذه السطور، ليست للكتاب سوى ترجمة عربية واحدة أنجزتها «الهيئة العامة للاستعلامات» في القاهرة سنة 1991، وصدرت تحت عنوان «إلقاء اللوم على الضحايا: الدراسات الزائفة والقضية الفلسطينية»، من دون ذكر اسم المترجم. ولائحة المساهمين، إلى جانب المحرّرَين، ضمّت نورمان فنكلستين، بيريتز كيدرون، نوم شومسكي، ج. و. بويرسوك، إبراهيم أبو لغد، رشيد خالدي، جانيت أبو لغد، محمد حلاج، وإيليا زريق. سعيد كتب المقدمة، وشارك في مقالة مشتركة حول صورة الشعب الفلسطيني، وثلاث مساهمات: «مؤامرة إطراء»، «قراءة كنعانية»، و«الإرهابي الضروري» الجديرة هنا بتفصيل خاصّ.

ذلك لأنّ المقالة كُتبت في أواسط ثمانينيات القرن المنصرم، خلال سياقات أمريكية وأوروبية شهدت شحن مفهوم «الإرهاب»

بما هبّ ودبّ من معانٍ وتأويلات مصطنَعة غالبًا، أو مصنَّعة وزائفة استهدفت استبدال الشيوعية كـ«عدوّ الشعب الأوّل» بأيّ وكلّ ما يمكن إدراجه من نزاعات وصراعات ومواقف مناوئة للغرب عمومًا وللإمبريالية الأمريكية خصوصًا، تحت خانة الإرهاب العامة والمعممة والغائمة. هدف ثانٍ لمقالة سعيد كان مساجلة كتاب صدر خلال الفترة ذاتها وسرعان ما انقلب إلى «إنجيل» من الأقوال المأثورة، المفخخة والضحلة والمغلوطة، بصدد «قياس» الإرهاب و«تشخيص» الإرهابيين؛ الذين تمّ حصرهم، بأقصى درجات الاستخفاف، في الإسلام أوّلًا، ثمّ في تفريعاته التي يأتي الفلسطينيون على رأسها.

ولم تكن مصادفة، كما أثبتت الوقائع اللاحقة أنّ محرّر الكتاب ذاك، الذي صدر بالإنكليزية في نيويورك سنة 1986 بعنوان «الإرهاب: كيف يمكن للغرب أن ينتصر»، لم يكن سوى... بنيامين نتنياهو، وكان آنذاك مندوب دولة الاحتلال لدى الأمم المتحدة. ولا عجب، كذلك، أن يتصدّر المساهمين «خبراء» من أمثال بنصهيون نتنياهو (والد المحرّر الهمام، وكان يومها أبرز الإسرائيليين الأحياء المناصرين علانية لأفكار زئيف جابوتنسكي، خاصة خلال أطوار هيام الأخير بالفاشية الإيطالية)؛ أو إسحق رابين (بطل حثّ الجيش الإسرائيلي على استخدام الصخور في دقّ عظام الفلسطينيين)؛ صحبة جورج شولتز، برنارد لويس، بول جونسون، جين كيركباترك، وموشيه أرنز. ولا غرابة، ثالثًا، أن تتوزع فصول الكتاب على عناوين مثل «تحدّي الديمقراطيات»،

«الإرهاب والتوتاليتارية»، «الإرهاب والعالم الإسلامي» بالطبع، و... «الركائز القانونية للحرب ضدّ الإرهاب».

لافت إلى هذا أنّ تعريف الإرهاب الذي يقترحه نتنياهو يبدو، لسخرية التاريخ، منطبقًا كلّ الانطباق على جرائم الحرب التي واصل الجيش الإسرائيلي ارتكابها في سائر فلسطين، على امتداد 75 سنة من عمر الكيان الصهيوني؛ ويواصلها اليوم أيضًا، على النحو الأشدّ وحشية وهمجية وفاشية، ضدّ 2,2 مليون آدمي فلسطيني في قطاع غزّة، من دون استثناء المشافي والمخابز والمساجد والمدارس. الإرهاب، كتب نتنياهو في تقديم الكتاب، هو «الإجرام المتعمد والمنهجي، والتشويه، والتهديد، بحق الأبرياء لزرع الخوف لأسباب سياسية»؛ الأمر الذي يعني أنّ التعريف ليس قاصرًا عن توصيف إرهاب الدولة الإسرائيلي القديم والمتجدد فقط، بل يبدو ألطف وأرقّ من أن يُقارَن بأيّ من مذابح الكيان، منذ تأسيسه وحتى الساعة. الأرجح، استطرادًا أنّ نتنياهو محرّر الكتاب آنف الذكر سوف يكون أوّل المعترضين على التعريف ذاك، المراجعين له بما يغسل أيدي الاحتلال الإسرائيلي من دماء آلاف الفلسطينيين؛ ومن غير المستبعد أن يكون رجل مثل الرئيس الأمريكي جو بايدن ثاني المعترضين على ذلك التعريف... الفقير!

يُفتقد سعيد، إذن، في ليالٍ ظلماء مثل هذه التي ترخي سدولها الدامية على أرض فلسطين؛ ومع افتقاده يزدحم المشهد بخطابات الانحياز الأعمى والانحطاط الأخلاقي وتسطيح المفاهيم وتزييف الحقائق والتهليل لإراقة الدماء...

غزّة و«العمّال» البريطاني:

أبعد من ستارمر والتصهين المتأصل

لعلّ من الإنصاف التذكير بأنّ فئة، غير ضئيلة، من أنصار جيريمي كوربن، زعيم «حزب العمال» البريطاني السابق، يدفعون اليوم ثمنًا باهظًا، سياسيًا وتنظيميًا وأخلاقيًا، جرّاء تصويتهم لصالح كير ستارمر خلال انتخابات قيادة الحزب في ربيع 2020؛ ظنًّا منهم أنّ الأخير يمكن أن يُدخل صياغات «ألطف» وأكثر جاذبية لدى الناخب المحايد من تلك التي دأبت عليها مجموعة كوربن. وإذا لم يكن جديدًا أن يتأزم الحزب حول ملفات ذات صلة بدولة الاحتلال الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني عمومًا، ثمّ الحروب الإسرائيلية الوحشية المتعاقبة ضدّ قطاع غزّة المحاصَر منذ 16 سنة خصوصًا؛ فإنّ حال التأزّم الراهنة تكتسب صفة الشرخ الآخذ في الاتساع والتعمق بسبب مواقف ستارمر، الذي لم يكتفِ بتأييد العدوان الإسرائيلي الراهن على القطاع وسكانه المدنيين ورفض مبدأ وقف إطلاق النار، بل ذهب إلى سوية فاضحة في الانحطاط حين صادق على شرعية دولة الاحتلال في قطع الغذاء والماء والكهرباء عن غزّة.

ورغم أنّ ستارمر سعى إلى الالتفاف حول ذلك التصريح، من دون أن يسحبه أو يعتذر عنه، مكتفيًا بالترويج لمعزوفة «الهدنة الإنسانية» والفذلكة اللفظية حول القوانين الدولية التي تنظّم شؤون الحرب، خاصة خلال مؤتمر صحفي عقده في شاتام هاوس؛ فإنّ الشرخ يتسع أكثر فأكثر، على مستويات قواعد الحزب المسلمة، وأعضاء المجالس المحلية، وعدد من نوّاب الحزب، وصولًا إلى بعض وزراء الظلّ. ثمة ما يقترب حثيثًا من تحرّك عصيان تتنوّع مظاهره بين اعتصامات أمام مقرّ «حزب العمال»، تهتف ضدّ ستارمر بالاسم؛ وبين استقالات من الحزب ومجالسه في مراكز مدينية كبرى مثل العاصمة ومانشستر وكامبرج وأكسفورد وغلوستر؛ ومساندة نوّاب عماليين (زارا سلطانة، جون مكدونيل، غراهام موريس، بيث ونتر) لاقتراح مجلس العموم وقف إطلاق النار؛ ومبادرة 60 من نوّاب الحزب إلى الدعوة ذاتها، ضمن تحرّك مستقل؛ فضلًا، بالطبع، عن مشاركة عضو البرلمان العمالي أندي مكدونالد في مسيرة لندنية متضامنة مع الفلسطينيين، قال خلالها: «لن نكلّ حتى نحصل على العدل. حتى يمكن لجميع الشعوب، إسرائيليين وفلسطينيين بين النهر والبحر، أن يعيشوا بسلام وحرّية»، الأمر الذي استوجب مسارعة ستارمر إلى تعليق عضوية مكدونالد في الحزب.

ومن الجائز الافتراض بأن قلّة اكتراث ستارمر بأصوات ناخبي «العمال» المسلمين ينطوي، موضوعيًا، على استخفاف بوزن هذه الشريحة قياسًا على ما يَفترض بأنها كتلة الحزب الناخبة الأوسع،

في صفوف أفراد الطبقة العاملة من البيض، بريطانيي الأصل؛ وهذا إلى جانب تسخير ما يتيسّر لسياسات ستارمر الراهنة من سرقة أصوات ناخبي حزب المحافظين (ضمن متابعة، ناسخة طبق الأصل، لخيارات توني بلير و«العمال الجديد»). الخطأ الفادح، الذي اتضح وتأكد بقوّة بسبب مواقف ستارمر في التأييد الأعمى لدولة الاحتلال الإسرائيلي، هو أنّ كتلة انتخابية أخرى هامة وكبرى تتمثل في ناخبي المدن من أصول أفرو – كاريبية وجنوب آسيوية؛ وهؤلاء تكفلت تظاهرات بريطانيا التضامنية مع غزّة وأهلها بإيضاح ميولهم الفعلية، الرافضة على نطاق واسع لخيارات «العمال» الحالية بصدد غزّة والوحشية الإسرائيلية. ولا يلوح، حتى الساعة على الأقلّ، أنّ انخراط ستارمر في نهج تصفية اليسار داخل الحزب، مقابل تعزيز أجنحة اليمين، ومغازلة «المحافظين» عقائديًا؛ سوف تنتهي إلى استيلاد نسخة ثانية من «العمال» على طريقة بلير، سواء حقق الحزب نصرًا صريحًا في الانتخابات المقبلة أم خسر مقاعد لا تقلّ صراحة ومكانة لصالح المستقلين أو «الليبرالي».

ولا يتورّع بعض مؤرّخي «العمّال» عن التشديد على عنصر محوري كان وراء تصعيد ستارمر على جثة كوربن، عمليًا، وتمثّل في تضخيم تهمة العداء للسامية التي أُلصقت بالأخير، إلى درجة قصوى أُريد لها أن تطبع الحزب في مجموعه، أو في قطاعات واسعة داخل صفوفه؛ وذلك رغم أنّ لجان التحقيق التي لم يتأخر الحزب في تشكيلها، وحظيت بمباركة جلية من كوربن نفسه، خلصت إلى خلوّ الحزب، جماعيًا وعلى مستويات تنظيمية شتى،

من العداء للسامية كظاهرة أو تيار أو نهج. والتاريخ الوقائعي، وليس ذاك الذي يستخلصه المؤرّخ، سجّل على سبيل المثال أنّ ستارمر، زعيم الحزب الجديد، لم يتردد في الفتك الفوري بعدد من معارضيه داخل قواعد الحزب، بما في ذلك منافسته في انتخابات قيادة الحزب ربيكا لونغ بايلي التي حصلت على 135 ألف صوت. وكانت الأخيرة تشغل حقيبة التعليم في حكومة الظل، و«الإثم الفظيع» الذي ارتكبته، في ناظر ستارمر وقيادته، كان إعادة تغريد تصريح للممثلة البريطانية ماكسين بيك تتهم فيه الاستخبارات الإسرائيلية بتدريب الشرطة الأمريكية على تكنيك الضغط بالركبة، الذي أدى إلى وفاة المواطن الأمريكي جورج فلويد.

وليس من دون مغزى بالغ الخصوصية أنّ حوافز ستارمر في مساندة العدوان الإسرائيلي على غزّة، إلى درجة قصوى ذهب فيها أبعد من الحماقة عندما بصم على حقّ الاحتلال في قطع الغذاء والماء والكهرباء، لا تبدأ فقط من نزوعاته الصهيونية المتأصلة (التي لا يكترث بإخفائها في كلّ حال، بل يفعل العكس في الواقع: «أنا أدعم الصهيونية بلا توصيف أو تحفّظ»)؛ بل تمرّ، عن سابق قصد وتصميم، بتكتيكات استمالة العدد الأكبر من مانحي التبرعات الأثرياء، وهم غالبًا صهاينة متأصلون، أو سرقة بعضهم ممّن اعتادوا التبرّع للمحافظين. ولا مشكلة، كما تبيّن، إذا كانت شركة كبير هؤلاء المتبرعين (رجل الأعمال غاري لوبنر، المتبرّع بمبلغ 5 مليون إسترليني حسب صحيفة «فايننشيال تايمز») قد تورطت في التحايل على العقوبات ضدّ نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا.

ثمة، استطرادًا، تاريخ أقدم لانجراف «العمّال» نحو التأييد الأقصى، الأعمى أو حتى العشوائي في حالات عديدة، ليس لدولة الاحتلال في توصيفها التبسيطي ضمن تبشيرات الحزب العقائدية (أنها «ملاذ» لليهود المضطهدين)، فحسب؛ بل كذلك، وأوّلًا ربما، لأنّ الحزب كان على الدوام رديف التاج ومؤسسة الحكم، وسند المشاريع الاستعمارية، وهذه حال دشنها مؤتمر مشهود للحزب عُقد في 10 آب (أغسطس) 1917، أي قبل ثلاثة أشهر من تاريخ رسالة وزير خارجية المملكة المتحدة آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد وحملت الوعد الشهير المشؤوم. تواريخ لاحقة سجّلت التالي، على سبيل الأمثلة فقط: في مؤتمر 1920، تبنى الحزب قرارًا عنوانه «فلسطين لليهود»؛ وخلال الانتخابات العامة لسنة 1935، أعرب زعيم الحزب كلمنت أتلي عن الافتخار بمساندة الصهيونية «في الأيام السوداء للحرب الكبرى».

وعلى سبيل تشخيص الموقع الإجمالي الذي يحظى به زعيم «العمال» في هيكلية الحزب القيادية الراهنة، تلجأ أسبوعية الـ«إيكونوميست» البريطانية، العليمة النافذة غنيّ عن القول، إلى هذا المعيار الطريف: كيف يمكن لظلال كوربن (معلّق العضوية، والممنوع من الترشيح لمجلس العموم باسم الحزب) أن تنحسر عن قامة ستارمر، الذي خدم في حكومة الظلّ ثلاث سنوات حاملًا حقيبة البركست؟ وإذا جاز أنّ هموم بريطانيا الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية تحديدًا، تمنح ستارمر تفوّقًا على رئيس الوزراء الحالي ريشي سوناك، فلماذا

يتوجب أن تُعلي شأنه في ملفّ السياسة الخارجية الذي أثبت مرارًا أنّ خبرته فيه محدودة؟

إلا إذا كانت «الخبرة» تخصّ اللهاث المحموم، الأقرب إلى الهستيريا، خلف سياسات دولة الاحتلال الإسرائيلي، وقيادة الحملات الشعواء رافعة فزاعة العداء للسامية؛ وهذا مآل تأنف الـ«إيكونوميست» عن، ولا تتجاسر أصلًا على، النظر فيه.

زيمور في غلاف غزّة:

طنبور «الحروب الحضارية»

فور ذيوع أنباء «طوفان الأقصى» تشكلت في فرنسا نماذج شتى لما يشبه «جوقة» واحدة متماثلة، تولت التهليل لجرائم الحرب التي سارعت إلى ارتكابها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضدّ قطاع غزّة، بشرًا وحجرًا ومدارس ومستشفيات ومخابز ومساجد؛ ضمن تنميطات منسّقة تجمّل الهمجية الإسرائيلية، وفي الآن ذاته تذهب في تأثيم حركة «حماس» إلى مستويات تتجاوز صفة «الإرهاب» والإحالة إلى نموذج «داعش»، فتبلغ شأو استحضار الهولوكوست، ليس أقلّ.

المنخرطون في «جوقة» التهليل تلك تنوّعوا بين صحافي ومعلّق وخبير وباحث (في الإسلاميات بالطبع!)، وبين ساسة ضمن صفوف المعارضة في غالبية تياراتها (إذْ اجتمع أقصى اليمين مع فلول زاعمي الانتماء إلى الديغولية الجمهورية، ودياصورات الحزب الاشتراكي مع أفيال الحزب الشيوعي)؛ ثمّ الساسة في الحكم، الذين تدافعوا في «حجيج» لاهث إلى دولة الاحتلال، ابتداء من رئيس الجمهورية ووزيرة خارجيته، وليس انتهاء برئيسة

الجمعية الوطنية/ البرلمان. ولم يكن ينقص الطنبور هذا سوى صاحب النغم الأوضح عنصرية وقباحة وكراهية وسطحية: إريك زيمور، زعيم حزب «الاسترداد» اليميني المتطرف العنصري، والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية في انتخابات 2022.

وكي يبزّ جميع زائري دولة الاحتلال الفرنسيين، تعمّد زيمور تكرار معزوفته الكلاسيكية، عالية التحريض الشعبوي وبائسة المحتوى الفعلي، حول «الحروب الحضارية» التي يخوضها «الغرب اليهودي – المسيحي» في وجه «إسلام القرآن»، هذا النصّ الذي هو «أصل العداء للسامية» في رأيه؛ من دون أن يرفّ له جفن في عقد مقارنات بين جمهور «حماس» في فلسطين وسكان «الضواحي الإسلامية» في فرنسا؛ ومع تلهّف مسرحي على إطلاق هذه التصريحات من كيبوتز كفار عزة، مرتديًا السترة الواقية من الرصاص، يصحبه عضو كنيست عن حزب «شاس» اليميني المتطرف.

لا جديد هنا، قياسًا على تاريخ زيمور في العداء للإسلام والمسلمين والمهاجرين واللاجئين، ما خلا أنّ أبرز المنظمات اليهودية في فرنسا (الـCrif، التي يحدث أنها عريضة النفوذ واسعة السطوة)، سبق أن تذوّقت الطعم الحلو/ المرّ جراء مواقف زيمور وخياراته السياسية والسلوكية والتاريخية: ثمة فارق بين أن تحرّض على مسلمي الضواحي الفرنسيين، المتعاطفين عمومًا مع حقوق الشعب الفلسطيني؛ وبين أن تنزّه شخصية مثل فيليب بيتان، رئيس نظام فيشي المتعاون مع الرايخ الثالث، عن اضطهاد يهود فرنسا، كما فعل زيمور (وبسببه يخضع، حتى الساعة، للقضاء).

كذلك تنبه بعض قياديي الـCrif إلى أنّ زيمور لم ينخرط في «حجيج» الساسة الفرنسيين إلى دولة الاحتلال كي يواصل العزف على الطنبور ذاته فقط؛ بل سعى، من خلال لقاء حاشد عقده في نهاريا، إلى إطلاق أولى الأنشطة في حملته الانتخابية الشخصية للرئاسيات الفرنسية المقبلة؛ وحملة حزبه، كذلك، في انتخابات البرلمان الأوروبي. ليست هذه الانحيازات على أجندة مجموعات الضغط اليهودية الفرنسية، حتى إشعار آخر على الأقلّ، بالنظر أيضًا إلى انعدام أيّ اعتبار جدّي يدفعها إلى نقض تحالفاتها الوثيقة مع قصر الإليزيه وحزب «النهضة» الذي يمثّل الرئاسة.

ومع ذلك، كان محتمًا أن يحضر نموذج زيمور في غلاف غزّة، لاعتبارات إسرائيلية داخلية بينها أنه يتكامل في سمات كثيرة مع بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الأشدّ يمينية في تاريخ الكيان الصهيوني؛ ولأنّ زيارته تشفي غليل ساسة فرنسيين كثر يزعمون النأي بالنفس عنه علانية، ولكنهم ضمنًا يتشوقون إلى «الزيمورستان» كما شاء البعض توصيف فرنسا التي يبشّر بها زيمور.

يبقى توضيح على نيّة التذكير: هنيئًا لدولة الاحتلال بمواطن فرنسي يهودي ولد لأبوين من الجزائر، وترعرع في ضواحي العاصمة باريس، واقتيد مرارًا إلى المحاكم بتهمة العنصرية ونشر الكراهية والدعوة إلى طرد العرب والمسلمين والسود لأنهم، أجمعين، لصوص ومجرمون وقتلة؛ وكتب أنّ راتب المرأة لا يجوز أن يتساوى مع راتب الرجل، كما حثّ على إعادة تحريم الإجهاض قانونيًا، وحظر العلاقات بين مثليي الجنس...

«صهيون الجديدة» أم غزّة المعمدانية؟

أعربت كنائس معمدانية غربية، في بريطانيا والولايات المتحدة خصوصًا، عن الحزن إزاء استهداف القاذفات الإسرائيلية «المستشفى الأهلي العربي» في حيّ الزيتون، جنوب مدينة غزّة؛ بالنظر، أوّلًا، إلى أعداد الضحايا التي بلغت أكثر من 400، معظمهم أطفال ونساء وشيوخ؛ وبالنظر، أيضًا، إلى صلة المستشفى بكنيسة إنكلترا والأسقفية الأنغليكانية في القدس. ندر، مع ذلك، أنّ كنيسة تذكرت حقيقة ذات مغزى تقترن بهذا المشفى: أنه تأسس سنة 1882، وهو بالتالي أكبر بـ66 سنة من العمر الرسمي لدولة الاحتلال. شاع، كذلك، أنّ غالبية بيانات الأسى على مجزرة المستشفى التحقت بسرديات حكومية بريطانية وأمريكية تردّ مسؤولية القصف على صاروخ فلسطيني، وليس على أطنان القنابل الإسرائيلية.

الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أنّ بيان الكنيسة البروتستانتية الأمريكية (المعروفة باسم Presbyterian Church) شدّد على نفي الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني المسؤولية عن القصف؛ في متابعة لنهج اعتمدته قيادات الكنيسة منذ عملية «طوفان الأقصى»،

عماده إقامة ميزان غامض، وغائم وغير عادل بالطبع، بين «أفعال حماس الفظيعة» و«ردّ إسرائيل العنيف»؛ مع تشديد إضافي، سياسي تمامًا ويندر أن يلجأ إليه خطاب الكنيسة، على أنّ «حماس» لا تمثّل الشعب الفلسطيني.

هنا أيضًا، وكما في الغالبية الساحقة من سياقات العدوان الإسرائيلي المفتوح على قطاع غزّة، يعيد التاريخ تكرار هذا أو ذاك من أنساق الصمت أو التواطؤ أو المشاركة في ارتكاب جرائم الحرب، وفي تشجيعها وتسليحها وإدامتها، أو في المقابل خنق أي صوت يعلو ضدها وأي ضمير يستيقظ لاستنكارها. وما دامت هذه السطور قد تناولت الكنيسة البروتستانتية الأمريكية، فلعلّ إلحاح الدلالة يجيز استذكار واقعة قد لا يصحّ أخلاقيًا نسيانها... هذه الأيام تحديدًا.

ففي سنة 2014 لم تتردد الكنيسة في سحب كرّاس كانت قد وضعته على موقعها الرسمي، في شبكة الإنترنت؛ لأنّ بضع منظمات يهودية أمريكية اعتبرته معاديًا للعقيدة الصهيونية، ولدولة الاحتلال استطرادًا، رغم أنه لم يكن ينطوي على أيّ عداء للديانة اليهودية ذاتها. الكرّاس صدر بعنوان «صهيونية غير مستقرّة: دليل دراسة للرعايا»، وقد تمّ إعداده ونشره على الموقع لأغراض تعليمية، ولخدمة أعضاء هذه الكنيسة العاملين في الشرق الأوسط عمومًا، والأراضي الفلسطينية بصفة خاصة. لكنّ منظمات نافذة شنّت على الكرّاس حملات منظمة، لأنه أطلق على الصهيونية توصيف «اللاهوت الزائف»، وذكّر بأنّ الكنيسة البروتستانتية لم تعترف بهذه العقيدة أبدًا.

صحيح أنّ مسائل لاهوتية، بعضها شائك على الجانبين مثل مسألة «شعب الله المختار»، هي التي غذّت على الدوام الفارق في النظرة إلى دولة الاحتلال بين الكنيسة البروتستانتية والتيارات المسيحية الإنجيلية الأمريكية عمومًا؛ إلا أنّ إصدار الكرّاس، ثمّ الاضطرار إلى سحبه، يؤشّر على حضور المسائل السياسية أيضًا، وربما تعمّقها أكثر فأكثر حول تصنيف المشروع الصهيوني تحت مسميات مثل «الكيان الاستيطاني» و«الدولة الاستعمارية» و«المخفر الإمبريالي»، خاصة في أوساط الشباب وما يُسمّى عمومًا بـ«الجيل الألفي». وبهذا المعنى فإنّ استبعاد الكرّاس من التداول ظلّ قرارًا أصدرته إدارة الكنيسة ولكنها لم تفلح في، أو لعلها لم تشتغل منهجيًا على، انتزاع أفكاره من عقول رعايا الكنيسة، أو من ضمائرهم.

يُسجّل، إلى هذا، أنّ صعود شخص مثل فهد أبو عقل (الأمريكي فلسطيني الأصل، ابن كفر ياسيف) إلى مراتب قيادية في الكنيسة المعمدانية الأمريكية ابتداء من ثمانينيات القرن المنصرم، وكذلك في إطار «التحالف الفلسطيني المسيحي من أجل السلام»؛ أتاح توظيف حدثَين بارزَين لصالح تعميق الإبصار السياسي للقضية الفلسطينية في ضمائر رعايا الكنيسة: المؤتمر الدولي حول العنصرية في دربان، جنوب أفريقيا، والذي صادق على أنّ «الصهيونية عنصرية»؛ والانتفاضة الثانية، وما اقترن بمراحلها من مشاهد الفظائع الإسرائيلية. من هنا، وبسبب الاستقطاب الثنائي في مستوى قيادات الكنيسة بين إحقاق الحقوق الفلسطينية، والدعم

شبه المطلق لدولة الاحتلال؛ تُفهم مظاهر الشقاق، إذا جاز وصفه هكذا، بصدد العدوان الإسرائيلي الراهن على القطاع.

وليست بعيدة عن إذكاء مناخات التباعد مفاعيلُ الآداب الأمريكية الكلاسيكية، خاصة في روايات هرمان ملفيل ومارك توين، التي توفّر مادّة خصبة حول فلسفة عتيقة تضرب بجذورها في الركائز العقائدية التي قام عليها أحد أبرز المعاني الرمزية لنشوء الولايات المتحدة الأمريكية؛ أي أنها «صهيون الجديدة»، أو «كنعان الثانية». تلك كانت صيغة ميتافيزيقية - أدبية، لا تخلو مع ذلك وحتى الساعة من روح تبشيرية إمبريالية، تكمل النظرية الشعبية الأعمّ التي سادت منذ القرن الثامن عشر في مختلف المنظمات المسيحية الأمريكية، والبروتستانتية الإنجيلية بصفة خاصة. وكما هو معروف، تقول هذه النظرة بعودة يسوع إلى عالمنا لتخليصه من الشرور، حين تكتمل جملة شروط، بينها قيام دولة إسرائيل، ونجاحها في احتلال كامل أرض التوراة ومعظم المشرق؛ وإعادة بناء الهيكل الثالث في موقع، وعلى أنقاض، قبّة الصخرة والمسجد الأقصى...

ذلك يفسّر قسطًا غير قليل من انشطار آراء القيادات الكنسية بين التطلّع إلى «صهيون الجديدة»، تماشيًا مع طغيان تنظيرات التيارات المسيحية/ الصهيونية؛ أو التحديق مليًا في الهمجية الإسرائيلية ضدّ «غزّة المعمدانية»؛ حيث الفوارق صارخة وبيّنة وتفقأ الأعين!

فرنسا والعداء للسامية:

اجترار المكرّر وتكرار المجترّ

يائيل برون - بيفيه رئيسة الجمعية الوطنية/ البرلمان، وجيرار لارشيه رئيس مجلس الشيوخ، في فرنسا، أطلقا دعوة إلى تظاهرة حاشدة في العاصمة الفرنسية باريس، تحت لافتة مناهضة العداء للسامية؛ في مسعى، لا يخفى بالطبع، لتنظيم احتشاد يُراد له أن ينتهي إلى مساندة دولة الاحتلال الإسرائيلي في العدوان الهمجي الراهن على مدنيي قطاع غزّة من أطفال ونساء وشيوخ.

وكان في وسع المرء أن يضيف هذا الخبر إلى مسلسل الانحياز الأعمى لصالح الاحتلال، كما تجلى في سلوك وعلى ألسنة غالبية ساحقة من ساسة فرنسا على اليمين واليسار والوسط، ابتداء من الرئيس إمانويل ماكرون وبرون - بيفيه نفسها (التي هرعت إلى غلاف غزّة منذ الأيام الأولى لانفلات الهمجية الإسرائيلية من كل عقال)؛ وليس انتهاء بالمرشح الرئاسي السابق والعنصري العريق إريك زيمور (زائر كيبوتز كفار عزّة). كما كان في الوسع أن يُهمَل الخبر تمامًا، فلا جديد هنا بصدد فزّاعة العداء للسامية، في سائر بلدان الغرب كما في فرنسا على نحو خاصّ.

لولا أنّ تفصيلًا خاصًا لافتًا، من طراز يمزج المأساة بالمهزلة، دخل على خطّ الخبر: أنّ مارين لوبين، زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا، وحزب «التجمع الوطني» وريث حزب «الجبهة الوطنية» وابنة زعيمه التاريخي جان – ماري لوبين، والمرشحة في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية الأخيرة؛ أعلنت أنها سوف تشارك في التظاهرة صحبة رئيس الحزب ونوّابه في البرلمان. ذلك لأنّ تاريخ الحزب لا يسجّل تعاونًا مع القوى النازية وسخرية من الهولوكوست فقط، بل لقد أُدين رئيسه السابق أمام القضاء بتهمة العنصرية و... العداء للسامية!

وهذا تفصيل يستدعي من هذه السطور وقفة أولى ذات دلالات تلقي بظلالها على الراهن، مثلما تربط عناصر الماضي إلى المستقبل. ففي سنة 2017، خلال واحدة من ذرى الحملات الانتخابية الرئاسية، تقصدت لوبين دغدغة مشاعر تلك الشرائح التقليدية في حزبها فأعلنت براءة فرنسا، الدولة والشعب معًا، من حملة اعتقال وتجميع وترحيل أكثر من 13 ألف يهودي سنة 1942، استجابة لأوامر سلطات الاحتلال النازية. صحيح أنها لم تخالف، في الجوهر، التشخيص ذاته الذي سبق أن توصّل إليه أربعة من رؤساء فرنسا خلال الجمهورية الخامسة (شارل دوغول، جورج بومبيدو، فاليري جيسكار ديستان، وفرنسوا ميتيران)؛ إلا أنها تغافلت عن حقيقة أنّ الرئيس جاك شيراك كسر هذا الإجماع في سنة 1995، وألقى بالمسؤولية على عاتق فرنسا الحكومية، ثمّ اقتفى أثره الرئيس اليميني نيكولا ساركوزي والرئيس الاشتراكي فرنسوا هولاند.

وإلى جانب دغدغة عواطف المتشددين وتحريك نوستالجيا سنوات تأسيس الحزب وأطوار التماهي مع الفكر النازي، سعت لوبين يومذاك إلى استدراج ديناميكية سجالية من حول تصريح إشكالي قد يتكفل بتفعيل موقعها مقابل مرشحي اليمين واليسار ويرفع رصيدها الشعبي أو الشعبوي؛ الأمر الذي انساقت إليه معظم وسائل الإعلام الفرنسية، بالفعل، فتحدثت صحيفة «لوموند»، عن «خطّ أحمر»، هو «الإجماع الوطني حول قراءة الوقائع الأشدّ إيلامًا في تاريخ فرنسا»، معتبرة أنّ لوبين تجاوزته في نفيها مسؤولية البلد عن ترحيل آلاف اليهود إلى المعسكرات النازية. صحف أخرى، ومجلات أسبوعية، ومحطات تلفزة، سارعت إلى استضافة مؤرخين وكتّاب وساسة، فكانت حصيلة التعليقات أشبه باجترار المكرر، وتكرار المجترّ!

والمبادرة إلى تظاهرة مناهضة العداء للسامية، إذْ تأتي من أعلى هرم البرلمان ومجلس الشيوخ ويعلن المشاركة فيها حزب يميني متطرف عُرف تاريخيًا بسلسلة خيارات غير صديقة لليهود، فضلًا عن فلسفة كارهة للمسلمين والمهاجرين؛ إنما تعيد تفصيلًا ثانيًا ذا دلالات ترشق الماضي على الحاضر، لأنه يخصّ مكانة أثيرة يتوجب أن تتمتع بها فرنسا في نفوس الصهاينة. فهذا هو البلد/ مهد محاكمة الضابط الفرنسي اليهودي ألفرد دريفوس، التي اتكأ عليها صحافي نمساوي يهودي يدعى تيودور هرتزل كان آنذاك في باريس؛ فكتب مسرحيته «الغيتو الجديد»، وكرّاسه الأشهر «الدولة اليهودية». وإذا كان قد رحل قبل تبرئة دريفوس، إلا

أنّ هرتزل شاهد بأمّ عينيه، وأصاخ السمع عميقًا للحناجر الفرنسية وهي تهتف: «الموت لليهود!» على خلفية محاكمة الضابط البريء.

والمفارقة المتمثلة في أن دريفوس نفسه كان بعيدًا تمامًا عن أيّ تفكير صهيوني، وهكذا ظلّ حتى وفاته عام 1935؛ لا تغيّر كثيرًا من طبيعة الجدل الديناميكي الذي أطلق الحركة الصهيونية، ولا مواقف التشكك إزاء فرنسا والنفور منها لدى ممثلي أبرز التجمعات اليهودية على الأراضي الفرنسية. وللمرء هنا أن يستعيد عبارة شهيرة أطلقها روجيه كوكيرمان، الرئيس الأسبق للمجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا (CRIF)؛ تعليقًا على أحلام السلام الفلسطيني - الإسرائيلي كما أعرب عنها يهودي فرنسي آخر هو تيو كلاين، كان رئيس المجلس التمثيلي ذاته: «قد نرغب في رسم الذئب بألوان وردية. لكنه يظلّ ذئبًا»! وكان كوكيرمان يتساءل عن (ويشكك في) حقّ أيّ يهودي في انتقاد الحكومة الإسرائيلية، الآن بالذات. وبالطبع، ولمن فاته إدراك طرفَي الاستعارة، كان ياسر عرفات هو الذئب الذي يمكن رسمه باللون الوردي دون أن يتغيّر باطنه الذئبي.

ثمّ تابع كوكيرمان حملة تأثيم أعداء دولة الاحتلال في فرنسا، فكتب مقالة في صحيفة «لوموند»، شنّ فيها الهجوم على «قادة هذا البلد ممّن يقللون من أثر الأفعال المعادية لليهود»؛ وعلى «السلطات التي يحلو لها أن ترى في الهجوم على كنيس مجرّد عمل من أعمال العنف وليس فعلًا معاديًا للسامية»؛ وعلى «بعض اليهود الذين فقدوا الصلة بالواقع اليهودي»؛ وعلى وسائل الإعلام التي يطيب

لها إعطاء أكبر صدى ممكن للأصوات التي تنتقد إسرائيل واليهود، خصوصًا حين تكون تلك الأصوات يهودية»...

مضبطة كوكيرمان الاتهامية هذه لم يكن لها أن تنتهي قبل تأثيم القضاء الفرنسي ذاته، في مجمله، دون تمييز: «يطيب للعدالة ألا تعاقب بطريقة مُثلى على هذا العنف المعادي لليهود، حتى حين يُعتقل مرتكبوه بالجرم المشهود: السجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، أي لا شيء بالنسبة إلى اعتداء على مكان عبادة يهودي، مقابل السجن سنة كاملة بسبب اعتداء على كوخ من قشّ»؛ في إشارة إلى قضية شهيرة سياسية ـ أمنية قيل إنّ محافظ كورسيكا نفسه تورّط فيها.

ولقد توجّب أن يمضي كوكيرمان أبعد، فيردّ تهاون القضاء الفرنسي إلى سلسلة طويلة من الأسباب السياسية والسوسيولوجية: أنّ العنف (ضدّ اليهود، من جانب واحد كما يقول) مرتبط بالصراع في الشرق الأوسط؛ ولأنه يجري، غالبًا، الخلط بين اليهودي والإسرائيلي؛ كما لا يصدر من اليمين المتطرف، بل من الضواحي المغاربية؛ ولأنّ فرنسا الجمهورية تتردد في الإقرار بأنها فشلت في الدمج التعليمي والاجتماعي للشبيبة المغاربية؛ ولأننا نسامح تمامًا كلّ ذنوب الذين نشعر إزاءهم بعقدة الذنب؛ وأخيرًا، لأنّ الجالية المسلمة مهمّة في كلّ اعتبار...

ويبقى أنّ لوبين، التي قرأت، وتُحسن على الدوام قراءة، طبائع نفاق ساسة فرنسا الراهنة؛ أعلنت، جادّة وساخرة في آن، أنها مستعدة للمشاركة في التظاهرة من الصفوف الخلفية لا الأمامية،

كي لا تحرج المتصدرين من قيادات خلائط الماكرونية وفلول الديغولية وديناصورات الحزب الاشتراكي. وقد لا تغيب عن هذا الخيار رسالة إلى المصابين بحمّى النوستالجيا في صفوف حزبها: أنها، ونوّابها، لا تشارك إلا من الخلف في... اجترار المكرّر وتكرار المجترّ!

قبل «أرض الميعاد» وأبعد منها

الصلات كثيرة بين الهمجية الإسرائيلية الراهنة ضدّ الفلسطينيين من سكان قطاع غزّة، وبين الاصطفاف الأمريكي الأعمى خلف دولة الاحتلال، حتى حين يستدعي الانحيازُ تجميل مظاهر قصوى من الفاشية الإسرائيلية. ولأنه يشمل الساسة في البيت الأبيض والكونغرس، مثل غالبية ساحقة من المعلّقين والصحافيين في وسائل الإعلام المختلفة؛ فإنّ للتحيّز ذاك سلسلة أنساق تتنوّع من حيث الأشكال والطرائق والتقنيات، كما تتقارب كثيرًا من حيث المضامين والسرديات، ويحدث أنها تتوافق (وعلى نحو مدهش حقًا) من حيث استعادة هذا أو ذاك من سياقات ارتباط الماضي بالحاضر.

ففي سنة 1995 أصدر الصحافي الأمريكي غلين فرانكل كتابه «مابعد الأرض الموعودة: اليهود والعرب على الطريق الوعرة صوب إسرائيل الجديدة»، الذي أثار نقاشات مشهودة، وحصد العديد من الجوائز (بينها بوليتزر الشهيرة). فالمؤلف شغل منصب مدير مكتب صحيفة «واشنطن بوست» في القدس خلال طور عاصف من تاريخ دولة الاحتلال، وهو الذي تسبب بالكثير

من الحرج بين الصحيفة المنحازة والدولة المتمتعة بالانحياز، في نيسان (أبريل) 1988 حين سحبت السلطات الإسرائيلية بطاقته الصحفية عقابًا على اتهامه الجيش الإسرائيلي باغتيال خليل الوزير (أبو جهاد).

يُستعاد هذا الكتاب كلما بلغت الهمجية الإسرائيلية أوجًا، قديمًا أو متجددًا، في قطاع غزّة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ويُعاد التشديد على معظم الأطروحات التي ناقشها فرانكل، وحذّر منها آنذاك، حين تناول ما سُمّي بـ«عملية» السلام العربي - الإسرائيلي من زاوية خاصة: الشخصية اليهودية، ومدى ما أتيح ويُتاح لها من فرص وأوضاع كي تتصالح مع التاريخ الذي سيّج و يسيّج تلك السيرورة، وألقى ويلقي بظلاله الكثيفة عليها.

ورسالة الكتاب كانت بسيطة بقدر ما هي ضاغطة في استحقاقاتها السياسية والسوسيولوجية والسيكولوجية، لأنها تناولت ثقافة الحصار التي ظلّت تغذّي الشخصية اليهودية داخل (وإلى حدّ ما، خارج) دولة الاحتلال. وباتت تطرح على جدول أعمال الحياة اليومية مسائلَ أخرى تفرّق بعد أن كانت توحّد، وتسبب الانشقاق والشرخ بعد أن كانت تسبب التراصّ والتلاحم؛ وللمرء أن يستطرد من دون مجازفة: حتى بعد، وربما في ظلّ، عواقب «طوفان الأقصى».

الهروب من جداول الحياة اليومية لمواطني أيّة أمّة سليمة الوجدان، ثمّ صحيحة الجسد والروح قبلئذ، هو علامة على أنّ

تلك الأمّة ناقصة موضوعيًا، أو منتقصة في ذاتها وبذاتها، يساجل فرانكل؛ وبالتالي فإنّ ما يغذّي شخصيتها الوطنية ليست العناصر التي تصون وجودها وتحصّن مستقبلها، دينية كانت أم قومية أم عسكرية، بل تلك التي تفعل العكس تمامًا: تنخر البنيان، وتقوّض الدعائم، وتفضي إلى الهاوية.

فكيف إذا كان التوصيف الغربي لهذه الدولة أنها «واحة الديمقراطية» في بيداء الشرق الأوسط، هذه ذاتها التي قتلت حتى الآن أكثر من 10 آلاف فلسطيني مدني، وقصفت المشافي والمخابز والمدارس وملاجئ الأونروا، وقطعت الماء والكهرباء والوقود والاتصالات؟ وكيف إذا كان السلوك ذاته بربرية في توصيف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إذا مارسته روسيا في أوكرانيا، ولكنه حقّ دفاع عن النفس إذا مارست دولة الاحتلال ما هو أبشع منه وأعنف؟ ثمّ، أخيرًا وليس البتة آخرًا: كيف إذا تمسك الإسرائيليون بحصر هذه الأرض، التي كانت وتظلّ تُسمى فلسطين، تحت توصيف توراتي قاصر وحسير مثل «أرض الميعاد»؟

لا يخفى، إلى هذا وذاك، أنّ أفضل الأسئلة التي تُطرح اليوم عند أخلص «العقلاء» القلّة من أصدقاء الاحتلال هي التالية، على سبيل الأمثلة فقط: ما الذي يتبقى من هذا «الفردوس» الموعود، الذي لم يعد يغادر تحوّلات كيان استعماري، عسكرتاري، استيطاني، عنصري، إرهابي، أبارتيدي؟ أين يخمد أو يتواصل الاحتقان بين مفهومه عند أمثال تيودور هرتزل،

دافيد بن غوريون، مناحيم بيغن، إسحق رابين، أرييل شارون، بنيامين نتنياهو؛ مقابل أمثال مارتن بوبر، يشعياهو ليبوفيتش، إيلان بابيه، آفي شلايم؟

أو، باختصار بليغ: ما الذي قبل الميعاد، قياسًا على ما فيه راهنًا، وما بعده؟

مكتبة
t.me/soramnqraa

اعتناق الإبادة الجماعية

ثمة، ضمن أنساق الانحياز الأمريكي المطلق لحرب دولة الاحتلال الإسرائيلي ضدّ أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة، وقائع لا يكاد هولها الصارخ يتيح للعقل السليم تصديق وقوعها، فكيف بالبحث عن أيّ سواء إنساني وبشري لتأويل منابعها البغيضة والشائهة والإجرامية. أحدث ما وقعت عليه هذه السطور، ولا ريب في أنّ العشرات سواها قد تفوقها قباحة وبشاعة، الموقف العلني الذي صدر عن ميشيل سولزمان، النائبة الجمهورية في مجلس نوّاب ولاية فلوريدا؛ التي دعت، علانية ونطقًا باللسان خلال اجتماع رسمي، إلى قتل جميع الفلسطينيين. الواقعة بدأت حين كانت النائبة آنجي نكسون (الأفرو - أمريكية، للعلم) تلقي خطابًا باكيًا حول القصف الإسرائيلي ضد القطاع، فأشارت إلى 10 آلاف ضحية، وتساءلت: «كم من الفلسطينيين سوف يكون كافيًا» كي تتوقف المجزرة؛ فجاءتها الإجابة من سولزمان: «جميعهم All of them»!

وحين اتضحت فداحة هذا التصريح، من زاوية كونه دعوة صريحة إلى ارتكاب الإبادة الجماعية، سارعت سولزمان إلى

التغريد بأنها (من موقعها كـ«زوجة ليهودي وأمّ ليهودي»، كما كتبت) إنما كانت تقصد «حماس» ولا يمكن أن تدعو إلى «محو جماعة بشرية بأكملها». وهو التفسير الذي سارعت إلى تلقفه الجهات السياسية والإعلامية ذاتها التي سبق أن حرّضت على النائبة رشيدة طليب وطالبت بمعاقبتها على تصريحات لا تُحيل، البتة، إلى أيّ تأثيم جماعي لليهود أو حتى للإسرائيليين، فطُوي بالتالي أيّ احتمال لمساءلة سولزمان.

وبصدد الإشارة اليهودية التي ساقتها النائبة الجمهورية، وأنها تمنعها من الدعوة إلى الإبادة الجماعية، قد تصحّ استعادة مقولة شهيرة طرحها الناقد والفيلسوف الفرنسي الأمريكي جورج شتاينر (1929 - 2020): أنّ اليهودي، في تعريفه، هو ذاك الذي سيعجز أبدًا (لاحظوا نبرة الإطلاق: أبدًا!) عن ممارسة التعذيب، وعن دفن الأحياء، وعن منع الكتب... أيًا كانت الأسباب والموجبات. ثمة، في نظر شتاينر، إرث أخلاقي عريق يحول دون قيام اليهودي بأيّ من هذه الممارسات الثلاث؛ فاليهود قبيلة الأنبياء، ورثة الكوارث، وأهل المآسي؛ وهم دُفنوا أحياء على امتداد التاريخ، ولا يعقل أن يدفنوا سواهم؛ واليهودي يقيم في بيت النصّ، أصلًا، وليس له أن يمنع الكتاب.

فيما بعد، ومع ولادة الانتفاضة الفلسطينية الأولى وافتضاح حقائق الممارسات الإسرائيلية في قمعها على نحو يفقأ حتى الأعين حسيرة البصر، اعترف شتاينر بأنّ إسرائيل مارست التعذيب، ودفنت الفلسطينيين أحياء، ومنعت الكتب. وقبل أن ينخرط

الرجل في حزن عميق معلَن، كتب يرثي الثمن الباهظ الذي تدفعه اليهودية في انتقالها من طور المعجزة السوداء لحفظ النوع والبقاء، إلى المعجزة الدموية لدولة تعيش بحدّ السيف وحده. هذا عن «الدولة»، وأمّا أنصارها هنا وهناك في أرجاء «العالم الحر»، أمثال النائبة الجمهورية سولزمان، فهم أشدّ تسابقًا على مجاراة نموذج وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الذي ألقى خطابًا، من قلب عاصمة الأنوار الفرنسية، ذكر فيه أنه «لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني، وينبغي أن يسمعوا ذلك في قصر الإليزيه وكذلك في البيت الأبيض»؛ أو رئيس حكومته نتنياهو، الذي رفع من سدّة الأمم المتحدة خارطة للشرق الأوسط خالية تمامًا من أية جغرافيا فلسطينية.

وعند عدد من مجموعات الضغط الصهيونية/ الإسرائيلية، في الولايات المتحدة خصوصًا، لا يستقيم أن تكون يهودي الديانة، وأن تمتنع في الآن ذاته عن نصرة دولة الاحتلال، أو حتى أن تلتزم الصمت فلا تساند ولا تدين؛ كما هي حال المخرج السينمائي البارز ستيفن سبيلبرغ، الذي حلّ عليه سخط «مؤسسة الناجين من الهولوكوست ـ فرع الولايات المتحدة». ولم يشفع للرجل أنه مخرج الفيلم الشهير «لائحة شندلر»، 1994، أحد ألمع نتاجات هوليود في إضاءة سلسلة من الجوانب الخافية حول إنقاذ اليهود من السوق إلى معسكرات الهولوكوست؛ كما لم يخفف من تجريمه أنه وقّع فيلمًا ثانيًا بديعًا بعنوان «آل فيبلمان»، 2022، توغل فيه إلى بواطن إنسانية معمّقة لآلام سيرة صبا يهودية، ولآمالها.

لا نريد منك فيلمًا خاصًا عن 7 تشرين الأول (أكتوبر)، هكذا ببساطة كتب رئيس المؤسسة دافيد شيكتر في رسالته المفتوحة إلى سبيلبرغ؛ ولكن نطالبك «بالإعلان عن موقف ضدّ الإرهاب، وضدّ حماس والملايين التي تحتفي بإراقة الدم اليهودي، وتطلب المزيد». هنا أيضًا، لا يمكن لمفردة «الملايين» أن تعني «حماس» وحدها؛ بقدر ما تطبّع، ضمنًا أو صراحة، مع مفهوم الإبادة الجماعية. وعلى أكثر من نحو، وبطرائق قديمة لا تتجدد إلا من حيث الشكل؛ تستأنف المؤسسة نهج ابتزاز كبار الكتّاب والصحافيين والفنّانين الأمريكيين اليهود، واتهامهم ليس بالتخاذل والخور في الدفاع عن دولة الاحتلال فحسب، بل كذلك بالتهمة العظمى: العداء للسامية! بين هؤلاء وودي آلن، الممثل والسينمائي المعروف، لأنه أعلن العجز عن هضم مشهد جندي إسرائيلي يدقّ بالحجارة عظم فتى فلسطيني أعزل؛ وسيمور هيرش، الكاتب والمحقق الصحافي المعروف، لأنه نبش خفايا الموساد وأسرار التسلح النووي الإسرائيلي في سلسلة مقالاته وتحقيقاته، ثم في كتابه «خيار شمشوم»...

هذا في ماضي الأزمنة، أما اليوم فلم يعد ثمة حرج في اعتناق الإبادة الجماعية جهارًا، وفي تجميل قتل الفلسطينيين؛ جميعهم، وبالملايين!

في غزّة كما في واشنطن:

مجمّع الشفاء واستباحة الجسد البشري

يُفهم، بيُسر وبساطة وكثير من المنطق المستند إلى سوابق لا عدّ لها ولا حصر، أن تلتحق مختلف مؤسسات الإدارة الأمريكية الراهنة بهذه أو تلك من الأكاذيب، الفاضحة الفاقعة، التي تروّج لها دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ في سياقات شتى عمومًا، وبصدد العدوان الهمجي الراهن على المدنيين من أبناء قطاع غزّة خصوصًا. لم يكن جديدًا تبنّي الإدارة الأكذوبة الإسرائيلية بصدد قصف المستشفى الأهلي المعمداني، ولن تكون أخيرة «المعلومات الاستخبارية» الزائفة التي أعلنت الإدارة أنها تملكها حول وجود قيادة عمليات لحركة «حماس» في أقبية مجمّع الشفاء الطبي. كما أنّ هذا السلوك الببغائي خلف أضاليل الاحتلال لم تنفرد إدارة بايدن بإدخاله وترسيخه، بل انتهجته الإدارات الأمريكية كافة، وطوال عقود من المساندة العمياء للفظائع الإسرائيلية على اختلاف أصنافها، السياسية والعسكرية والاستيطانية والعنصرية، من دون استثناء المجازر الدامية وجرائم الحرب الصارخة.

ما لا يصحّ أن يُفهم، باليُسر ذاته على الأقلّ، هو سكوت الهيئات الصحية الأمريكية، الرسمية منها ولكن الأهلية أيضًا وفي المقام الأوّل، عن استهداف المشافي والمصحات وسيارات الإسعاف، وبداخلها أيّ وكلّ عامل في الخدمات الطبية فلسطينيًا كان أم أجنبيًا. فضائحي أكثر، وسافر جدير بأقصى الاستنكار، أن تتجاهل تلك الهيئات ما يصدر في هذا الصدد عن منظمات أممية ودولية مثل الصحة العالمية أو اليونيسيف أو الأونروا أو الصليب الأحمر أو أوكسفام، وكذلك عن منظمات حقوقية ذات شأن مثل العفو الدولية أو هيومان رايتس ووتش.

خلافًا، على سبيل الإيضاح المفيد، لاثنين من أشهر النصوص في القانون الدولي حول حماية المشافي والعاملين في الخدمات الطبية: 1) المادة 19 من مواثيق جنيف لعام 1949، التي تقول: «لا يجوز، تحت أيّ ظرف، مهاجمة المؤسسات والوحدات الطبية، ويتوجب احترامها وحمايتها من جانب أطراف النزاع»؛ و2) القاعدة 25 من «القانون الإنساني العالمي»، الذي ينصّ على أنّ «العناصر الطبية المكلفة بواجبات طبية يتوجب احترامها وحمايتها في جميع الظروف». هذا عدا عن اشتراطات اتفاقية روما 2002، التي شكّلت الأساس القانوني لمحكمة الجنايات الدولية، والتي تنصّ صراحة على أنّ الهجمات عن سابق قصد ضدّ المشافي وأماكن إيواء الجرحى والمرضى تُعدّ جريمة حرب.

المثال الأحدث، ولعله لن يكون الأخير أو حتى الأبرز، هو موقف «الرابطة الطبية الأمريكية AMA»، التي عقدت اجتماع

مجلس المندوبين يوم 11 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، فرفضت قيادتها دعوة 135 من الأعضاء لإجراء مناقشة حول ضرورات وقف إطلاق النار، بل وحجبت عن هؤلاء الحقّ الشرعي في 90 ثانية من التعليق على جدول الأعمال. وجاء في بيان المطالبين بفتح النقاش أنّ على عاتق الرابطة «مسؤولية التمسك بأمان العاملين في العناية الصحية وخفض المعاناة الإنسانية، ومن الواضح تمامًا أنّ هذه القيم لا تُراعى من جانب بعض الأطباء المتنفذين في البلاد».

هذه حال فاضحة استوقفت العديد من الكتّاب والباحثين المعنيين بالعلاقة بين الطبّ والحرب، من زوايا حقوقية وقانونية وإنسانية وأخلاقية، ثمّ سياسية في نهاية المطاف؛ على غرار روبا ماريا، الطبيبة وأستاذة الطب في جامعة كاليفورنيا ومؤلفة الكتاب الرائد «التهاب: الطبّ العميق وتشريح انعدام العدالة»، 2021، بمشاركة الصحافي الهندي راج باتيل. وفي السطور الأولى من الكتاب يستعيد المؤلفان مقولة الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، في أنّ الجسد البشري «مورّط مباشرة في الميدان السياسي، وعلاقات القوّة تمارس تأثيرًا فوريًا عليه، فتستثمر فيه، وتترك عليه علامتها، وتعذّبه، وتجبره على تنفيذ المهامّ، وعلى أداء الطقوس، وإصدار العلامات. هذا الاستثمار السياسي للجسد البشري مقترن بعلاقات تبادل معقدة، وباستخدام اقتصادي، وهذه قوّة إنتاج تُستثمر في علاقات القوّة والإخضاع».

لم يكن غريبًا أنّ أمثال ماريا وباتيل كانا في طليعة الأصوات التي لم تتردد في إدانة جرائم الحرب الإسرائيلية عمومًا، وتلك التي

استهدفت المشافي والمرافق الطبية خصوصًا؛ وتصدت، استطرادًا، لفضح سكوت الهيئات الصحية الأمريكية عن تلك الجرائم، من جانب أوّل؛ بالمقارنة، في المقابل، مع صراخها ضدّ انتهاكات أقلّ مارستها القوات الروسية الغازية في أوكرانيا. هنا، أيضًا، تتلاقى طرائق استثمار الجسد البشري بالتوازي مع علاقات القوّة والإخضاع، ويصبح نافلًا أيّ وجه للمقارنة بين مشفى في كييف وآخر في مدينة غزّة؛ كما تُكمم، أو حتى تُخنق تمامًا، الأصوات التي تدعو إلى منطق مساواة في الحدود الدنيا، بين ضحية وضحية وطبيب وطبيب، على شاكلة ما فعل مدراء مؤتمر «الرابطة الطبية الأمريكية» مؤخرًا.

وهذه الرابطة، للإيضاح المفيد مجددًا، تأسست سنة 1847 في شيكاغو، وتضمّ 271,660 منتسبًا، بين طبيب وطالب طبّ، وميزانيتها تُحتسب بمئات الملايين، كما يتفق الكثيرون على أنها في عداد أقوى مجموعات الضغط داخل الولايات المتحدة إذْ تنفق نحو 18 مليون دولار سنويًا على أنشطة تأييد حملة هنا أو إفشال أخرى هناك. تاريخها يسجّل مخازيَ كثيرة، بينها إقرار الفصل العنصري بين الأطباء البيض والسود خلال حراك الحقوق المدنية، وعرقلة اعتماد الأطباء الألمان اللاجئين إلى أمريكا هربًا من النازية والرايخ الثالث؛ وزائر موقع «رابطة فلسطين الطبية الأمريكية» سوف يعثر على ملابسات شتى، قديمة ومتجددة، بصدد مواقف الرابطة الأمّ بصدد القضية الفلسطينية. الأحدث، كما سلف، كان رفض التصويت على وقف إطلاق النار في غزّة، بذريعة أنه «مطلب

جيو – سياسي» وليس من اختصاص الرابطة؛ التي اقتفت، في واقع الأمر، الخطّ الجيو – سياسي ذاته الذي اعتمده البيت الأبيض وزعماء ديمقراطيات غربية أخرى في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي في الركب ذاته.

وكي لا تبدو الرابطة الأمريكية أقلّ اغترابًا عن مثيلاتها داخل دولة الاحتلال، كان نحو 100 طبيب إسرائيلي قد توافقوا على عريضة (نعم: عريضة!) مكتوبة بالعبرية، تدعو إلى قصف كلّ مشافي غزّة، وتقول بالحرف: «لا يجب أن يكون هناك مكان آمن لكلّ من يخلط بين المشافي والإرهاب»؛ وأيضًا: «سكان غزّة الذين قبلوا تحويل المستشفى إلى وكر إرهابي والاستفادة من الأخلاقيات الغربية، هم أولئك الذي تسببوا في إفناء ذاتهم». وهكذا فإنّ هؤلاء «الأطباء»، ممّن أدّوا قسم أبقراط كما يُفترض، لا يكتفون بالدعوة إلى فرض العقاب الجماعي والعشوائي والهمجي على المشافي فحسب؛ بل يعمدون أيضًا إلى إسباغ الشرعية على الإبادة الجماعية، تحت مظلّة استشراقية بذيئة عنوانها «أخلاق» الغرب، وضمن تصنيف موازٍ لذاك الذي اعتمده رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حين تحدث عن «أطفال الظلام» في غزّة، أو وزير دفاعه يوآف غالانت الذي اختار توصيف «الحيوانات البشرية».

وإذا لم تكن عريضة الأطباء الإسرائيليين غريبة عن سياقات عديدة شهدت تواطؤ العديد من المهن والوظائف الإسرائيلية مع سياسات الاحتلال القمعية والاستيطانية والعنصرية، فإنّ امتناع

الرابطة الأمريكية عن المطالبة بوقف إطلاق النار في غزّة ليس دعوة صريحة لإعلان حرب مفتوحة على الجرحى والمرضى والمصابين والعاملين في الخدمات الطبية والمستشفيات، فحسب؛ بل هو خيانة قصوى، شنيعة وبغيضة، لأبسط ما يقتضيه الطبّ من طرائق وإجراءات. هو استباحة للجسد البشري، عبر السكوت عن اضطرار أطباء مشافي غزّة إلى إجراء عمليات توليد قيصرية بسبب تدني أو انعدام شروط الحدّ الأدنى، أو إجراء الجراحات المختلفة من دون تخدير، أو استخدام المنظفات المنزلية في تعقيم المشارط...

أنساق استباحة قصوى، بأوامر نتنياهو في غزّة، وسكوت الرابطة الأمريكية في واشنطن.

العاطفة» الإسرائيلية:

من أينشتاين ونتنياهو إلى بايدن

أيًا كانت مقادير التزوير، وطرائق التلفيق، وعكس الحقائق، أو طمس الوقائع؛ ليس مرجحًا أن يفلت الرئيس الأمريكي جو بايدن من سلسلة قبائح سوف يلصقها التاريخ بشخصه في ملفات شتى، لعلّ أبرزها اليوم الحرب الهمجية التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضدّ قطاع غزّة. وهيهات أن تُغسل يمناه، مثل يسراه ولسانه وكامل لغة جسده كلما تطرّق إلى تلك المجزرة المفتوحة، من دماء أطفال ونساء وشيوخ فلسطين، في مدينة غزّة وتخومها وبلداتها ومخيماتها، كما في جنين ونابلس والخليل وحوارة...

صحيح أنه لم يخالف نهج الغالبية الساحقة من رؤساء أمريكا في مساندة الاحتلال وسياساته، خلال منعطفات ذات عواقب قياسية على أصعدة سياسية وعسكرية وأخلاقية، وأطوار شتى شهدت انفلات المشروع الصهيوني في فلسطين من معايير إنسانية وحقوقية زعمت «الحضارة» الغربية ذاتها أنها ثوابت راسخة. إلا أنّ بايدن تفوّق على كثر من أسلافه، بمن فيهم أهوج عصابي مثل دونالد ترامب، في اللحاق بأكاذيب الاحتلال، على النحو الأشدّ

ركاكة في التبرير، والخفّة في سَوق البراهين؛ حتى حين تبلغ الأضاليل الإسرائيلية مستويات قصوى من الانتهاكات والفظائع التي أخجلت وتُخجل كلّ إرث دامٍ إجرامي حفظه التاريخ على امتداد الألفيات والقرون.

هو التاريخ ذاته، في شطره الخاصّ بالعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، بل وفي تفصيل دالّ منه يتصل بمواقف بعض كبار اليهود في الولايات المتحدة؛ الذي حفظ واقعة كانون الأول (ديسمبر) 1948، حين نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» رسالة مفتوحة غير عادية وقّعها عدد من أبرز الشخصيات اليهودية في أمريكا؛ بينهم ألبرت أينشتاين، سدني هوك، سيمور ميلمان، وحنّة أرندت. النصّ احتجّ، بشدّة في الواقع وباستخدام لغة توبيخ غير مألوفة، على مشروع زيارة كان يعتزم القيام بها مناحيم بيغن، وحذّر اليهود من استقبال ودعم «بطل الصعود الفاشي» الذي يبشّر «بخطّ إرهابي يمزج الغلوّ القومي بالتصوّف الديني والتفوّق العرقي». خاتمة الرسالة سارت هكذا: «هذه علائم صريحة على ولادة حزب فاشي أداته الأولى هي إساءة التمثيل وممارسة الإرهاب (ضدّ اليهود والعرب والبريطانيين على حدّ سواء)، وغايته الكبرى هي دولة عليا فوق المجتمع».

ورغم أنّ البارحة البعيدة ليست اليوم الراهن بالطبع، ولكن ألا يلفت الانتباه أنّ ذلك الخطاب الاعتراضي يبدو وكأنه يصف حزب بنيامين نتنياهو الراهن (وهو الليكود إياه، في نهاية المطاف)؛ ومآلات دولة الاحتلال الراهنة (ليس بصدد الهمجية في قطاع غزّة

فقط، بل كذلك في تكريس منظومات الأبارتيد والتمييز العنصري والدولة فوق القانون والقضاء)؟ وهل عجزت الأرحام الأمريكية عن ولادة أمثال الموقّعين على رسالة 1948، بصدد استنكار «حجيج» بايدن وكبار الإدارة، من وزير الخارجية إلى وزير الدفاع ومدير المخابرات؛ ليس لمساندة جرائم الحرب الإسرائيلية فقط، بل كذلك للتواطؤ فيها وتمرير الأكاذيب التي تغطيها أو تجمّلها؟

لا أحد من هؤلاء، وسواهم كبار المساعدين والمستشارين والخبراء، نصح اللاهثين إلى تل أبيب ومستوطنات غلاف غزّة بقراءة الكتاب الممتاز الذي أصدره، سنة 1992، جورج و. بول، الدبلوماسي المخضرم وأبرز مستشاري الرئيس الأسبق جون كنيدي؛ تحت عنوان «الارتباط العاطفي: تورّط أمريكا مع إسرائيل منذ 1947 وحتى الزمن الحاضر». لا أحد بادر، كما الكتاب، إلى استعادة خطبة جورج واشنطن، سنة 1796، التي تحذّر الأمّة الأمريكية من الانخراط في ارتباط عاطفي مع أمّة أخرى، لأنّ ذلك الارتباط «سوف يخلق وهمًا عامًا بوجود مصلحة مشتركة، حيث لا توجد مصلحة مشتركة بين الأمم». فكيف إذا كانت تلك «الأمّة» صاحبة باع طويل، دموي تمامًا، في الاحتلال واغتصاب الأرض والاستيطان وتكريس منظومات الأبارتيد؛ ثمّ ارتكاب المجازر، من دير ياسين والطنطورة وكفر قاسم، والأقصى والحرم الإبراهيمي وجنين وقانا وصبرا وشاتيلا... وصولًا، مؤخرًا، إلى مخيم جباليا والمستشفى المعمداني ومجمّع الشفاء.

يهوشع بن نون في غزّة

جاكلين روز، الناقدة والأكاديمية البريطانية اللامعة، سارت في التظاهرة الكبرى التي شهدتها مدينة لندن تضامنًا مع الفلسطينيين، ورُفعت خلالها مطالب وقف إطلاق النار، وتصادفت مع الذكرى السنوية ليوم الهدنة وانتهاء الحرب العالمية الأولى. كذلك شاركت في أنشطة أخرى تضامنية مع قطاع غزّة، كان أبرزها لقاء «مهرجان الأدب الفلسطيني PalFest في لندن أيضًا، كما وقّعت على بيانات صدرت عن تجمّعات مثل «فنانون مع فلسطين» و«أصوات يهودية مستقلة» وسواهما. هي، إلى ذلك، تشتغل منذ سنوات على الأسس النفسية للخطابات النسوية وما بعد الاستعمارية في الرواية والشعر؛ وأصدرت عددًا من الأعمال المتميزة، بينها «حالة بيتر بان، أو استحالة قصص الأطفال»، و«الجنسانية في حقل الرؤيا»، و«سُكنى سيلفيا بلاث».

الإشارة إليها هنا، على نحو خاصّ يتصل بجرائم الحرب التي تواصل دولة الاحتلال ارتكابها في القطاع، تنبثق أوّلًا من حقيقة أنّ روز يهودية أيضًا، وتنتمي إلى صفّ الأقلية الأكاديمية الأنغلو - ساكسونية التي تعترف بمقدار، عالٍ وجوهري ومبدئي،

من حقوق الشعب الفلسطيني؛ إلى جانب نقد معمّق لمفهوم «الدولة» الإسرائيلية، بالمعاني الحقوقية والتاريخية والسياسية والسيكولوجية والأسطورية. وفي هذه الأيام التي تكثر فيها الإحالات الإسرائيلية إلى التوراة، على لسان بنيامين نتنياهو شخصيًا (من سفر التثنية: «اذكر ما فعله بك عماليق...»؛ ومن كتاب صموئيل: «اذهبْ واضرب العماليق وحرّمْ كل ما لهم ولا تعفُ عنهم»؛ وتعداد «نسل الأبطال» أمثال يهوشع بن نون، الملك داود، يهودا المكابي، بار كوخبا...)؛ تعود إلى الذهن صيغة الفانتازيا كما اقترحتها روز بوصفها وجهة مرَضية، ولعلها قصوى أيضًا، لهوس التهويد الذي ينخرط فيه ائتلاف نتنياهو صحبة الأحزاب الدينية المتطرفة والفاشية.

وهذا تفصيل يدخل في صلب إشكالية يثيرها كتابها «دول الفانتازيا»، الذي ينهض على سؤال نادر، ولكنه مشروع وشجاع: ما دور الفانتازيا في قيام الأمم وتأسيس الدول؟ هل ينبثق الاعتراض الإسرائيلي الجوهري على الدولة الفلسطينية، من حقيقة خضوع الوجدان الجمعي اليهودي لفانتازيا الدولة اليهودية بالذات؟ وكيف نستطيع التماس الدليل على ذلك في كتابات أناس مثل الإسرائيليين يشعياهو ليبوفيتش (الفيلسوف الذي ينكر فكرة الدولة اليهودية) وعاموس عوز (الأديب الذي لا ينكرها وقاتل دفاعًا عنها، ولكنه ينكر حقها في تحقيق «اسرائيل الكبرى» على قاعدة الاحتلال)؛ والعربيين ـ الإسرائيليين إميل حبيبي (الذي كتب بالعربية)، وأنطون شماس (الذي كتب بالعبرية)؟

حجة الكتاب المركزية هي التالية: «لا سبيل إلى فهم الهويات والأقدار السياسية دون وضع الفانتازيا في سياقها التام»؛ ولهذا ترى روز أنّ فانتازيا التوق إلى الانتماء كانت في أساس فكرة الدولة اليهودية، وأنها على درجة من الاستحكام والشيوع والتكلّس بحيث يصعب أن تتأقلم مع تبدّل معطيات الحياة. دولة الاحتلال لا تستطيع منح الفلسطينيين الحق في إقامة دولة مستقلة، ليس بسبب خطر وشيك داهم أو بعيد قادم، فحسب؛ بل لأنّ شحنة الفانتازيا المناهضة لهذه الإمكانية عالية في الوجدان اليهودي، بحيث يلوح أنّ الأسس العقلية والمعنوية والنفسية للدولة اليهودية سوف تنهار تمامًا إذا قامت دولة فلسطينية واتخذت، بالتالي، صيغة فانتازيا موازية للفانتازيا اليهودية.

وفي شرح المصطلحين اللذين يشكلان عنوان الكتاب، تقول روز إنّ الفانتازيا، عمومًا، تظلّ ممارسة فردية، وأيًا كان محتواها فإنها عاجزة عن إلحاق الأذى بالعالم الخارجي، أو تبديله. الدولة، من جانب آخر وضمن المصطلح الغربي تحديدًا، تستثير عددًا من المعاني التي تنطلق من الوجود الخارجي العام (السياسي والحقوقي) إلى الوجود الداخلي الفردي (النفسي والشعوري)؛ فتصير حالة، واستعارة، وحلمًا، واستيهامًا للواقع.

وتستعير روز مفردات «عادل»، و«دائم» و«شامل»، وهي المفردات/ الكليشيهات التي تتكرر في أي حديث عن التسوية في الشرق الأوسط؛ لكي تتساءل: وأي معنى يتبقى في هذه، كلها، إذا كانت الفانتازيا قد حرّمت عبارة «حقوق الشعب الفلسطيني»

طيلة السنوات التي سبقت عام 1974، حين ألقى ياسر عرفات كلمته الشهيرة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة؟ أو كانت قد حظرت على الإسرائيليين استخدام صفة «الفلسطيني» حتى توقيع إعلان المبادئ عام 1993؟ إلى جانب أنّ روز تمضي أبعد من ذلك، فتناقش فكرة الحقّ بالمعنى الفلسفي والحقوقي والثقافي والتاريخي، وكيف خضعت مدلولاته لمؤثرات وضغوط الصلات الوثيقة الخفية بين الفانتازيا والدولة.

وقبل أيام نشرت روز مقالة مميّزة في دورية مراجعات الكتب البريطانية الشهيرة LRB، تناولت فيها مظاهر العنف في قطاع غزّة، وساجلت ــ بالجسارة الفكرية المألوفة لديها ــ عواقب الثنائيات التي تُقحم على مشهد الفظائع الإسرائيلية؛ من طراز وضع الأطفال الإسرائيليين ضحايا «طوفان الأقصى»، في موازاة (أو فوق وأسبق من)، الأطفال الفلسطينيين ضحايا القصف الإسرائيلي. لماذا، تتساءل روز، «أنّ الأسى على موت اليهود الإسرائيليين يتوجب أن ينسف الحجة القائلة بأنّ قمع الشعب الفلسطيني، على نحو مديد ومتزايد الشقاء، هو العامل الأهمّ خلف ما جرى يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر؟».

سؤال برسم الفانتازيا، لا يخصّ أمثال نتنياهو أو يوآف غالانت أو بيني غانتس؛ فضلًا عن أيّ سياسي/ محارب إسرائيلي يأنس في ذاته إهاب يهوشع بن نون!

«حماس» والاحتلال الإسرائيلي:

هدنة مع 90 قنبلة نووية؟

ربما كان جديرًا بالتذكير، لمَن تنفعهم الذكرى في المقام الأوّل، أنّ «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» توشك، حتى ساعة كتابة هذه السطور، على إبرام اتفاقية هدنة مؤقتة، إنسانية من حيث العنوان وعسكرية حربية من حيث المضمون؛ مع دولة الاحتلال الإسرائيلي: الجيش الرابع الأقوى عالميًا، الذي يواصل شنّ حرب همجية ضدّ المدنيين الفلسطينيين في سائر قطاع غزّة، وألقى أكثر من 25,000 طن من القنابل (حتى مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر)، بما يعادل قنبلتَين نوويتَين بلا إشعاع، من الطراز الذي استخدمته الولايات المتحدة ضدّ اليابان في هيروشيما.

ليس هذا التفصيل عابرًا، أو لا يتوجب أن يُنسى في أقلّ تقدير، إذا أخذ المرء بعين الاعتبار انعدام أيّ معيار للمقارنة بين دولة الاحتلال من حيث حجم الجيش ونوعية تسليحه وقدراته التدميرية برًّا وجوًّا وبحرًا؛ مقابل حركة مسلحة لا تخفى إمكانياتها العسكرية، ولا يصحّ أن تُقارَب بمعزل عن حصار مطبق على القطاع يدوم منذ 16 سنة ونيف. على رأس معطيات هذا التفصيل حقيقة كبرى

مفادها أن الكيان الصهيوني دولة نووية، تقول تقديرات «الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية» ICAN إنها تملك 90 قنبلة ذات رؤوس نووية (بالمقارنة مع 30 في كوريا الشمالية، 164 في الهند، 225 في بريطانيا، و290 في فرنسا...).

المناسبة الأحدث لاستذكار هذه الحقيقة كانت تصريح أميخاي إلياهو، وزير التراث الإسرائيلي، بأنّ الخيار النووي هو إحدى طرق تصفية «حماس»، بالنظر إلى أنه «لا يوجد شيء اسمه أبرياء في غزّة»؛ وليس قرار بنيامين نتنياهو الاكتفاء بتجميد عضوية إلياهو في الحكومة سوى المؤشر الأوضح على مدى استخفاف دولة الاحتلال بفتح ملفات البرنامج النووي الإسرائيلي، أيًا كانت الأصعدة. ذلك، أيضًا، لأنّ مناسبات أخرى سبق أن تناولت «السرّ المفضوح» إياه، بينها امتناع الاحتلال عن المصادقة على «اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية»، والتصويت المنتظم ضدّ قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة السنوية بصدد دعوة الأعضاء إلى التوقيع عليها والالتزام بها؛ وذلك رغم معطيات تفيد بأنّ الإنفاق الإسرائيلي على البرنامج النووي بلغ 1,2 مليار دولار أمريكي، وأنّ الاحتلال أجرى بالفعل اختبارًا نوويًا في جنوب أفريقيا سنة 1979 فوق المحيط بين أفريقيا والمنطقة القطبية الجنوبية.

مناسبة أقدم، ولعلها الأطرف، وقعت سنة 2004 حين كان المصري محمد البرادعي يشغل منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وسمحت له دولة الاحتلال بإجراء «تفتيش» نووي، ولكن من ارتفاع عين الطير في حوّامة إسرائيلية حلّقت على هواها

في أجواء صحراء النقب. وجه آخر لطرافة الواقعة تمثّل في تصريح البرادعي بأنه «يتفهم» مخاوف الاحتلال الأمنية والوجودية، وفي المقابل صبّ جام غضبه على إيران لأنها تباشر برنامجًا نوويًا، ولم ينسَ التعريض بالعالِم الباكستاني عبد القادر خان الذي هرّب أسرار القنبلة النووية إلى 18 بلدًا!

وسيرة البرنامج النووي الإيراني مناسبة دائمة، مفتوحة لأنها لا تكفّ عن التجدد والازدياد، لاستعادة سلسلة الأسئلة الشهيرة التي طرحها ذات يوم الصحافي الأمريكي شارلز ريز؛ فاتخذت هيئة أحجية متكاملة تكون مفردة دولة الاحتلال الإسرائيلي هي الإجابة الوحيدة عليها:

ـ من هي الدولة التي تنفرد عن جميع دول الشرق الأوسط في امتلاك الأسلحة النووية؟

ـ من هي الدولة التي ترفض التوقيع على الاتفاقيات الدولية لحظر إنتاج الأسلحة النووية، بل وتحظر على المنظمات الدولية القيام بأي تفتيش على منشآتها النووية؟

ـ من هي الدولة التي احتلت عسكريًا أراضي دول مجاورة، وتواصل ذلك الاحتلال متحدية بذلك جميع قرارات مجلس الأمن الدولي المطالبة بإزالة آثار ذلك العدوان؟

ـ من هي الدولة التي ترفض تنفيذ عشرات قرارات مجلس الأمن الدولي، بل وتستخف بهذه القرارات وتلك الهيئة الدولية؟

ـ من هي الدولة التي استخدمت جاسوسًا يُدعى جوناثان

بولارد، لسرقة وثائق سرية أمريكية، ثم باعتها إلى الاتّحاد السوفييتي؟ وهل هي الدولة ذاتها التي أنكرت الواقعة في البدء، ثم اعترفت بها ومنحت بولارد الجنسية الفخرية، بل ونظمت حملات ضغط واسعة لإجبار الرئيس الأمريكي لإصدار عفو يضمن إطلاق سراح الجاسوس، لأنه «بطل قومي» في نظر الدولة ذاتها؟

وأمّا إذا تجاسر ريز وذهب إلى طراز آخر من تطوير الأحجية ذاتها، فإنه لن يغفل عن طرح عشرات الأسئلة حول عشرات الممارسات العسكرية والأمنية والاستيطانية التي تدخل جميعها، ودون عناء وسجال، في مسمّيات الفاشية والأبارتيد والهمجية العارية والبربرية الصارخة. وأن يقصف الكيان المشافي والمخابز والمدارس وملاجئ الأونروا والمساجد، ثمّ يلفّق له أمثال جو بايدن وريشي سوناك وإمانويل ماكرون وأولاف شولتز أكاذيب وجود الأنفاق أو ذرائع الدفاع عن النفس؛ فهذا ليس أقلّ من جديد يُضاف إلى لائحة أسئلة ريز، حيث لا «دولة» على وجه البسيطة يمكن أن تتمتع بكلّ ذلك التواطؤ على جرائم الحرب، وتلك المقادير الصفيقة من تجميل المجازر.

تفصيل آخر جدير بالاقتباس هنا، لأنه يساهم في تسليط الضوء على فصول قديمة/ متجددة من تعاون الديمقراطيات الغربية مع دولة الاحتلال في بناء مفاعل ديمونة، الذي سوف ينتج البلوتونيوم اللازم لتصنيع القنبلة النووية. والرئيس الأمريكي بايدن، الذي يزعم أنّ استخبارات بلاده تعرف بوجود أنفاق لـ«حماس» أسفل مجمّع مستشفى الشفاء، يتناسى أنّ أجهزة بلاده الاستخبارية كانت أقرب

إلى أطرش في الزفّة حين تعاونت دولة الاحتلال مع فرنسا لإطلاق البرنامج النووي الإسرائيلي، أواسط خمسينيات القرن المنصرم. وكان سلف بايدن، دوايت أيزنهاور، قد أصيب بالذهول حين وصل تقرير من السفير الأمريكي في دولة الاحتلال يتضمن معلومات عن مفاعل ديمونة، وتوجب أن يمتزج الذهول بالإهانة لاستخبارات القوّة العظمى حليفة الكيان الصهيوني؛ لأنّ المعلومات لم ترشح إلا عبر زلات لسان من رجل الأعمال الإسرائيلي دانييل كيمحي، الذي أفرط في احتساء الكحول خلال إحدى سهرات السفارة الأمريكية، فباح بالسرّ.

وأمّا انتهاج التضليل، حتى في أشدّ أنماطه هزالًا وافتضاحًا، فالتاريخ يسجّل أنّ دافيد بن غوريون سارع إلى امتصاص سخط أيزنهاور، وخَلَفه من بعده جوزيف كنيدي، فأعلن من سدّة الكنيست أنّ المفاعل يُبنى بالفعل، ولكن أغراضه سلمية فقط ويهدف إلى توليد الكهرباء والطاقة؛ وحين يكتمل، سوف تُفتح أبوابه أمام تفقّد الصحافة والعلماء من بلدان أخرى (الأمر الذي لم يحصل بالطبع، حتى من ارتفاع عين الطير في نموذج البرادعي). لاحقًا، في حزيران (يونيو) 1981، سوف تبادر دولة الاحتلال إلى قصف مفاعل تموز/ أوزيراك العراقي بطائرات الـF-16 أمريكية الصنع، رغم أنّ بروتوكول مبيعها يحصر استخدامها في الأغراض الدفاعية فقط؛ وهنا أيضًا تعيّن على الأطرش في الزفة أن يُمنع حتى من ابتلاع لسانه، وطُولب بالمشاركة في سرد الأكاذيب.

ويبقى أنّ مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات التي

شهدتها الدوحة، لإتمام صفقة الهدنة الإنسانية وتبادل الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال؛ هي الوجهة الأخرى لانخراط واشنطن في الحرب الإسرائيلية على القطاع، سياسيًا ودبلوماسيًا وماليًا، وعن طريق ضخّ الأحدث في الصناعة العسكرية الأمريكية، فضلًا عن نشر حاملتين وغواصة نووية. وذاك مآل صريح يفيد بأنّ «حماس» إنما تعقد هدنة مع كيان نووي يمتلك 90 قنبلة نووية؛ ثمّ، ضمنًا، مع قوّة عظمى نووية، تملك 5244 قنبلة نووية... سواء بسواء!

فتيان فلسطين الأسرى:

«تخشيب» لا يَقرأ بالمقلوب

لم يكن مفاجئًا، إلا عند الجهلة والمتجاهلين عن سابق قصد، أنّ أعمار الفتيات والفتيان الفلسطينيين الذين أفرج عنهم الاحتلال، بموجب الدفعة الأولى من صفقة التبادل مع المقاومة الفلسطينية، كانت فتية حقًا، شابة أو حتى يانعة غضّة كما يصحّ القول. معطيات نادي الأسير الفلسطيني تقول إنّ 250، من أصل 7,200 أسير، هم في أعمار تقلّ عن 17 سنة؛ وتقول، أيضًا، إنّ 26 قاصرًا هم اليوم قيد السجن الإداري، أي لا تهمة ولا محاكمة.

ولن يكون جديدًا التذكير بالمسارات التي حكمت علاقة الأسير الفلسطيني عمومًا، والأسير الفتى خصوصًا، بالقضاء الإسرائيلي؛ وأنّ المتغيرات الجوهرية التي طرأت عليها لم تكن تدور حول المحاكم والقضاة والمحامين والأسرى، بقدر ما عكست تحوّلات الكيان الصهيوني ذاته: من «دولة» تزعم الركون إلى المؤسسات وسلطة القانون، إلى كتلة منظومات استيطانية وعنصرية وعسكرية وميليشياتية، توجّب أن تضع القضاء على رفوف شتى؛ أحدث فصولها مسعى الائتلاف الحاكم اليوم إلى ردّ

المحكمة العليا إلى حيث ابتدأت خرافاتها أصلًا، أي إلى مزابل تاريخ الكيان.

وكما أنّ للاحتلال الإسرائيلي تواريخه المفصلة مع كلّ شريحة في المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، عُمرية كانت أم طبقية أم سياسية أم مناطقية؛ فإنّ تاريخ الفتيات والفتيان الفلسطينيين يتسم بخصوصية لافتة، حتى إذا لم تكن فريدة أو منفردة. وأقرب تجلياتها ذلك الخطاب (التلقائي والعفوي، ولكن الطافح بالمغزى والصلابة والأمثولة) الذي سار على ألسنة الأسيرات الفتيات والأسرى الفتيان فور مغادرتهم حافلات الأسر في بيتونيا وفي القدس المحتلة؛ بمعزل عن السلوكيات غير المفاجئة، ابتداء من المسارعة إلى تقبيل يد الأمّ إلى السجود ولثم أرض فلسطين.

وكان المحامي الفلسطيني وليد الفاهوم، في كتابه البديع «ولا بدّ للقيد أن ينكسر»، 1979، قد توقف عند تفصيل إنساني، تربوي وثقافي في آن معًا؛ هو ابتكار تلامذة فلسطين طريقة في القراءة قد لا تتوفر في أيّ مكان آخر باستثناء فلسطين المحتلة: القراءة بالمقلوب. لأنّ الكتب المدرسية كانت نادرة والأحوال المعيشية لا تسمح لكلّ طالب بترف اقتناء كتاب مدرسي خاصّ به وحده، يتناوب أكثر من تلميذ على استخدام النسخة ذاتها، فيجلس واحدهم مقابل الآخر ويكون الكتاب بينهما، فيقرأ الأوّل بصورة طبيعية ويقرأ الثاني بالمقلوب!

محام فلسطيني آخر، حنا نقارة، عُرف عنه «تكنيك» خاصّ في تصليب الأسير الفلسطيني، داخل قاعة المحكمة وعلى نحو ظلّ

يصيب قضاة الاحتلال بالحيرة إزاء المفعول السحري لكلمة واحدة يهمس بها في أذن موكّله: «خشّبْ!»؛ أي، لا تتنازل ولا تتراجع عن عنادك، الأمر الذي كان يسفر غالبًا عن «تخشيب» في الكلام وفي لغة الجسد معًا، كان يدهش نقارة نفسه. من جانبها دأبت فلتسيا لانغر، المحامية الإسرائيلية صديقة السجناء الفلسطينيين، على اقتباس عبارة نطق بها أسير فلسطيني فتى: «أنا من الدهيشة، وقد جعلنا الاحتلال نبرز على الخريطة وكأننا مدينة وليس مخيمًا للاجئين».

وإذا جاز القول بأنّ «التخشيب» يواصل رسوخه في نفوس الأسرى الفلسطينيين، فالأرجح أنّ قراءة هؤلاء لـ 75 سنة من لهاث دولة الاحتلال نحو وراثة الأبارتيد، أو إعادة إنتاجه على النحو الأسوأ والأبشع، لم تكن بالمقلوب في أيّ يوم؛ لاعتبار جوهري أوّل هو أنّ أبجدية الفلسطيني اليومية لا يعقل أن تغلق القراءة عن الممارسات الفاشية في الاغتيال والاعتقال وتخريب العمران وهدم البيوت ومصادرة الأراضي واقتلاع أشجار الزيتون وإحراق القرى وتصريف مجاري المستوطنين في الأراضي والحقول الفلسطينية...

اعتبار آخر، حفظه التاريخ على الدوام، مفاده أنّ جرائم أيّ احتلال هي في الآن ذاته تواريخ مقاومة، وهذه الأخيرة لا تتجلى كواحدة من أعراض الإخضاع والاقتلاع والتنكيل فقط، بل ترسّخ مفاعيلها كعلامات أصيلة وأصلية، عند فلسطيني يُحسن القراءة، حتى بالمقلوب؛ كما أجاد ويجيد «التخشيب».

في الأدب كما في الصيرفة

في التعريف الرسمي بها، كانت الجائزة الأدبية الكندية المعروفة باسم Giller Prize قد انطلقت في سنة 1994 بمبادرة من رجل الأعمال جاك روبينوفيش، تكريمًا لزوجته المحررة الأدبية الراحلة دوريس غريللر؛ وهي تُمنح سنويًا لمؤلف(ة) رواية أو قصة قصيرة، أو لترجمتها إلى الإنكليزية، بقيمة 25,000 دولار كندي. وبين الفائزين بالجائزة يُشار إلى أمثال م. ج. فاسانجي ومارغريت أتوود وأليس مونرو ومايكل أونداتجي وعمر العقاد (مصري الأصل، عن روايته «يا له من فردوس غريب»، 2021).

ومنذ العام 2005 يتولى المصرف الكندي Scotiabank رعاية الجائزة، الأمر الذي خلق مشكلات أخلاقية بالنظر إلى الاستثمارات الواسعة للمصرف (نحو 500 مليون دولار أمريكي) في شركة الصناعات الحربية الإسرائيلية «إلبيت»، التي تزوّد جيش الاحتلال الإسرائيلي بمعدات عسكرية مختلفة. والوقائع لم تبدأ من كندا، بل من بريطانيا في صيف 2017 مع شركة UAV Engines في ستافوردشير، حين تجمهرت مجموعة من النشطاء وسدّت منافذ الدخول إلى مصانع الشركة، احتجاجًا على تعاقدها مع

الصناعات العسكرية الإسرائيلية، «إلبيت» خصوصًا، والمساهمة في إنتاج المسيّرات التي كانت تقصف قطاع غزّة.

لم يكن الأمر لافتًا على نحو خاصّ، ما خلا أنّ القضاء البريطاني أسقط الملاحقة عن أولئك النشطاء الموقوفين، وذلك لأنّ الشهود الذين طلب دفاع الشركة استدعاءهم امتنعوا عن المثول، بطلب من إدارة الـUAV Engines كما تردّد؛ تفاديًا لحرج الإدلاء بمعلومات حساسة عن ذلك التعاون الصناعي، مما قد يثير إشكاليات تخصّ جرائم الحرب. لافت، إضافة إلى هذا، أنها كانت المرّة الرابعة التي تشهد اضطرار الشركة إلى إسقاط الدعوى بعد سحب الشهود.

وفي كندا، مؤخرًا وعلى وقع جرائم الحرب التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضدّ نساء وأطفال وشيوخ قطاع غزّة، شهد حفل تسليم جائزة Giller Prize مظاهر احتجاج مختلفة ضدّ شراكة راعي الجائزة، فرُفعت لافتات مناهضة للمصرف الراعي، تقول إنّ «منظومات إلبيت تزوّد الجيش الإسرائيلي بمعدّات الإبادة الجماعية بحقّ الشعب الفلسطيني»، وتعالت هتافات بهذا المعنى، مما اضطرّ المنظمين إلى توقيف الاحتفال، على دفعتين. تتمة الواقعة أنّ نحو 1,800 كاتب وناشر وقّعوا رسالة مساندة للمحتجين، وطالبوا الشرطة الكندية بإسقاط التهم عنهم وإطلاق سراحهم، وكان في عداد الموقّعين الفائزة بالجائزة لهذا العام الروائية والشاعرة سارة برنستين، عن روايتها «دراسة بقصد الطاعة»، 2023؛ التي جاءت، أيضًا، ضمن القائمة القصيرة لجائزة البوكر البريطانية هذه السنة.

وأمّا التفصيل الأخصّ، هنا، فهو أنّ برنستين يهودية الديانة، تنحدر أسرتها من أوروبا الشرقية، وجدّتها فقدت الكثير من أقربائها في معسكرات الهولوكوست؛ ولأنها لم تكن حاضرة شخصيًا في الحفل وشاركت به عبر الفيديو، فقد صرّحت بالتالي على الفور: «أدعم الحقّ في الاحتجاج، وآمل أن تُسقط التهم عن المحتجين». كذلك أضافت توقيعها إلى نصّ شجاع يقول: «نطالب جميع مؤسساتنا الأدبية بإعلاء الصوت مقابل صمت حكوماتنا ومصادر نشر الأخبار. الدعوة إلى وقف إطلاق النار، والتعبير عن إدانة العقاب الجماعي للفلسطينيين، وجرائم الحرب التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية، وممارسة الضغط على الحكومة الكندية لإيقاف التمويل العسكري والدعم الدبلوماسي للحكومة الإسرائيلية، وإطلاق سراح جميع الرهائن: الإسرائيليين مثل الـ5000 مدني فلسطيني (بينهم 170 طفلًا) المحتجزين بصفة غير قانونية في السجون الإسرائيلية، وحثّ إسرائيل على إنهاء 75 سنة من احتلال فلسطين».

قبل هذه الواقعة، في نيسان (أبريل) الماضي حين لم يكن سعير الهمجية الإسرائيلية قد تكالب على قطاع غزّة، كانت عريضة أخرى كندية قد شهدت توقيع 1,200 ممثّل لمجموعة «إيكو» المتخصصة في التحقق من أخلاقيات الاستثمار؛ تدعو مصرف Scotiabank إلى التوقف عن الاستثمار في شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية «إلبيت». وقال الموقعون: «نريد معرفة السبب في أنّ المصرف يستثمر مئات ملايين الدولارات من تمويلات

عائدة لعائلات من الطبقة المتوسطة». يومها كانت المعطيات تشير إلى 1832 استثمارًا للمصرف في منظومات «إلبيت» المختلفة، الأمر الذي رأى معظم خبراء الاستثمار أنه غير مألوف ويجافي المنطق الاقتصادي والمالي السليم، وثمة بالتالي سياسة أخرى عليا تحكم هذا الخيار.

في الأدب والجوائز، كما في الصيرفة والاستثمار، ليست غزّة حاضرة لأنّ جرائم الحرب الإسرائيلية تفقأ كلّ بصر وتقتحم كلّ بصيرة فحسب؛ بل كذلك، ولعله أرفع مغزى، لأنّ مغمضي الأعين عن سابق قصد، ومغلقي العقول عن سابق تصميم، باتوا أشدّ عجزًا في أفانين استغفال العقول وإغفال الضمائر وتكميم الأصوات؛ حتى حين يبدو أن تكديس ملايين الأرباح هو المعيار، أو يلوح أنّ المحتد الديني سيّد السلوك. وعلى غرار أمثولة الشموس التي هيهات أن يحجبها غربال، يتخذ الحراك ضدّ إقصاء المشهد الغزّاوي من تثمين الأدب وتمويل الإبادة وجهةً متحدة متضامنة، عابرة لأخبث الطرائق في تجنيد/ تجميد وعي التكافل الإنساني المبدئي.

ولأنّ رواية برنستين تدور حول الهوية والاقتلاع وحقوق المستضعفين، فإنّ الراوية/ البطلة تختتمها هكذا: «رُفض الكثير سلفًا. رَشح الكثير على مدار الزمان والمكان، أطول من عمر كامل، أعرض من بلد، أوسع من حكاية منفى لشعب واحد. وأكبر دائمًا».

كأنه مقام غزّة، في الأدب كما في الصيرفة!

من فييتنام وتشيلي إلى العراق وفلسطين: كيسنجر في مزابل التاريخ

في وسع مناصري هنري كيسنجر (1923-2023)، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والأشهر في أطوار ما بعد الحرب العالمية الثانية وعقود الحرب الباردة؛ أن يبدأوا من سلسلة مواقع شخصية وظيفية انفرد بها، فلم تفرده عن سواه من شاغلي المواقع ذاتها فحسب، بل منحته شهادة نصح عالية الاعتماد لدى زعماء العالم المعاصر، من قادة المعسكَرين السابقين الغربي والشرقي، إلى نفر من طغاة العالم ومستبديه في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مرورًا بدولة الاحتلال الإسرائيلي ضمن مقام خاصّ واستثنائي التميّز.

لقد كان أوّل أمريكي بافاري الأصل، يهودي الديانة من أسرة لاجئة، ينقلب إلى رجل سياسة ودبلوماسية وأمن قومي، ويخدم 12 رئيسًا أمريكيًا في وظيفة مباشرة فعلية أو أخرى غير مباشرة واستشارية، مما يجعله مهندس هذه أو تلك من كتلة قرارات أمريكية كونية لرُبع رؤساء أمريكا أجمعين. وكان سبقًا نادرًا تمامًا أن يتولى موقع مستشار الأمن القومي سنة 1969 في إدارة ريشارد

نكسون، ثمّ يحتفظ بالوظيفة ذاتها إلى جانب وزارة الخارجية في سنة 1973، ويواصل مهامّ مماثلة بعد استقالة نكسون وتنصيب جيرالد فورد. وفي الحالتين، كما يقرّ دافيد سانغر كاتب رثائه في صحيفة «نيويورك تايمز» مؤخرًا، كان الرجل الذي «أعاد صياغة الدبلوماسية لتعكس مصالح أمريكا، وعُورض لأنه أهمل القيم الأمريكية، خاصة في ميدان حقوق الإنسان، كلما اعتقد أنّ التخلّي عنها يخدم أغراض الأمّة».

وكان أوّل مسؤول سياسي ودبلوماسي أمريكي يعاصر كامل رؤساء الصين الشعبية منذ استحداث المنصب، ابتداء من ما وتسي تونغ وحتى شي جين بينغ، بحيث يمكن الافتراض بأنه عاش القسط الأعظم من تحوّلات البلد الكبرى، السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، وتعاطى مع الثورة الثقافية مثل اقتصاد السوق الاشتراكي، وشهد التآخي المزعوم بين قطاع الدولة والرأسمال الحرّ. وفي تموز (يوليو) الماضي فقط، لقي كيسنجر في بكين استقبالًا حافلًا قلّ نظيره لدى كبار زوّار الصين، بل أنّ ملياردريرات أمثال إيلون ماسك وبيل غيتس لم يحظيا بحفاوة مماثلة، أو حتى مدانية.

وفي سنة 1973 تقاسم كيسنجر جائزة نوبل للسلام مع الدبلوماسي من فييتنام الشمالية لو دوك ثو، وذلك في أعقاب المفاوضات التي احتضنتها العاصمة الفرنسية باريس وتكللت بصفقة إنهاء التورط الأمريكي في حرب فييتنام؛ رغم أنّ انتصار ثوار الفييتكونغ الصاعق، لاحقًا، جعل تلك الاتفاقية تحصيل حاصل.

ولم يكن عجيبًا، مطلع 1974 تحديدًا وفي ذروة انكشاف فضيحة ووترغيت، أن تضعه أسبوعية «نيوزويك» الأمريكية على غلافها، ولكن في هيئة «السوبرمان ك.»؛ فتلك كانت حقبة السبعينيات في السياسة الخارجية الأمريكية، حين جرى تخريب الديمقراطيات الوليدة هنا وهناك في العالم، مقابل صناعة الدكتاتوريات وحماية أنظمة الاستبداد والفساد. وكان انقلاب تشيلي، 1973، هو المثال الأوضح حين أعلن كيسنجر أنّ واشنطن (وبالتالي هو شخصيًا، خلف رئيسه نكسون) كانت «مخيّرة بين الديمقراطية والاقتصاد، وكان طبيعيًا أن تنحاز إلى الاقتصاد»!

وفي الانتقال من فييتنام وتشيلي إلى الشرق الأوسط، العراق وفلسطين بصفة خاصة، لعلّ من المفيد اقتباس الحصيلة الكيسنجرية عن طريق مارتن إنديك، سفير الولايات المتحدة الأسبق في دولة الاحتلال وأوّل يهودي يتولى هذا المنصب على دفعتين بين 1995 و2001، ومساعد وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونائب رئيس معهد بروكينغز. كتابه «سيد اللعبة: هنري كيسنجر وفنّ دبلوماسية الشرق الأوسط» لا صلة تجمعه بأيّ فنّ آخر سوى ألاعيب الخطوة خطوة وأحابيل فكّ الارتباط؛ سواء في إتمام صفقات السلام بين أنور السادات ودولة الاحتلال، أو في استدراج حافظ الأسد إلى حيث كان يهرع أصلًا تحت خيمة سعسع.

فصول الكتاب تنتهي إلى، لأنها ابتدأت أصلًا من، إسباغ صفة «هنري العرب» على كيسنجر، ليس تيمنًا إلا بسَلَف بريطاني

شهير بدوره هو لورانس العرب: «الفارق بين زعيم عظيم وآخر عادي ليس شكلًا وفكرًا بل رؤيةً وشجاعة. الرجل العظيم يفهم جوهر المشكلة، والزعيم العادي يدرك الأعراض فقط»؛ يسوق إنديك هذا الاقتباس من كيسنجر نفسه، كي يعقد الصلة مع الضابط الاستعماري البريطاني، ولكن كي يقزّم أيضًا أولئك العاديين العرب الذين جرّهم إلى الحاضنة الأمريكية/ الإسرائيلية..

خلاصاته الأشهر بصدد الشرق الأوسط يصحّ أن تُستعاد، مرارًا وتكرارًا وعلى نحو شبه حرفي أحيانًا، لأنّ هذه وسيلة تدقيق الفحوى وتثبيت المغزى في آن معًا:

ـ ترشيد دولة الاحتلال الإسرائيلي بضرورة سحق الانتفاضة الأولى، بطرائق «وحشيّة وشاملة وخاطفة»، طبقًا لمفردات كيسنجر كما أسرّ بها جوليوس بيرمان الرئيس الأسبق للمنظمات اليهودية الأمريكية.

ـ حض الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب على انتهاج ضربات «جراحية» تستهدف عمق العراق الحضاري والاجتماعي والاقتصادي، بما يصيب البلد والشعب، قبل النظام وآلته العسكرية والسياسية.

ـ المزج بين القصف السجّادي الشامل وبين توفير عدد منتقى من الأهداف، بما يضمن «نزع أسنان العراق من دون تدمير قدرته على مقاومة أي غزو خارجي من جانب جيرانه المتلهفين على ذلك».

ـ توبيخ فريق رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، القتيل بأيدٍ يهودية لاحقًا، لأنّ ما تعاقدوا عليه مع ياسر عرفات في أوسلو ثمّ في البيت الأبيض قد يفضي إلى دولة فلسطينية (رفضها كيسنجر على أية حال وأيّ شكل وأينما قامت).

ـ التهكم العلني على بعض «الصبية الهواة» في البيت الأبيض، الذين لا يميزون بين «البزنس» والأخلاق، ويخلطون التجارة بحقوق الإنسان، ولا تفريق عندهم في حروب التبادل بين العصبوية الأورو ـ أمريكية وشرعة التقاسم الكوني لسوق شاسعة بقدر ماهي ضيقة...

ولعلّ كتاب كيسنجر الضخم «دبلوماسية»، 1994، هو عصارة مصالحات الفكر البراغماتي والتعاقد السرّي مع توازنات القوّة، وخلاصة انعدام الحدّ الأدنى من الأخلاق بين العنف والرطانة الليبرالية، وبين الدم والبترول؛ بقدر ما هو، أيضًا، وصفة عالم خرج من قمقم الحرب الباردة دون أن يهتدي الى فضاء جديد، وما يتمحور معه من أعراف جديدة وألاعيب (تسمّى «ستراتيجيات» من قبيل التهذيب الذرائعي). المبادئ، هنا، تقوم على التالي:

1 ـ العالم الراهن يقتضي، أكثر من أي وقت مضى، امتلاك المعنى الأشدّ وضوحًا وبرودًا ونفيًا للعواطف بصدد مضمون وجدوى مفهوم المصلحة الوطنية (والكونية، لأنّ المصلحة الوطنية الأمريكية هي مصلحة البشرية، شاءت تلك البشرية أم أبت).

2 ـ ينبغي وضع أكبر قدر ممكن من علامات الاستفهام

والريبة، أبد الدهر ودونما تردّد أو تلكؤ، على أي ترتيبات متصلة بالأمن الجماعي، سيما تلك التي ترتكز جوهريًا على ذلك «الإجماع الصوفي الغامض» حول أخلاقية انتفاء القوّة (وبالتالي اللجوء إليها) في مختلف ميادين العلاقات الدولية.

3 ـ لا مناص من ترجيح (ثم صياغة وتطوير) التحالفات الصريحة القائمة على المصلحة المشتركة، وغضّ النظر عن التحالفات المقابلة التي تحوّل مقولات «السلام» و«الحرّية» إلى شعارات وشعائر زلقة ومطاطة وجوفاء.

وفي أحدث تعليق له على الإبادة الجماعية التي ينتهجها الكيان الصهيوني في قطاع غزّة هذه الأيام، اعتبر سليل اللجوء اليهودي الألماني إلى أمريكا أنّ تظاهرات برلين المؤيدة للفلسطينيين ليست سوى نتاج سياسات الحكومة الألمانية في... استقبال اللاجئين. كأنّ مزبلة تاريخ غزاوية، إضافية وراهنة ومتوّجة للسنة الـ100 من الهمجية الهوجاء، كانت تنقص مزابل كيسنجر، الكثيرة السابقة!

أثر بعد عين:

شلومو أفنيري والتمركس الصهيوني

مع رحيل شلومو أفنيري (1933-2023) فإنّ الفكر الصهيوني المعاصر يطوي صفحة أُريد لها أن تكون منفردة ومتميزة، بمعنى التمايز عن سواها؛ وشهدت مساعيَ (محمومة مرارًا، كما يتوجب القول) لمصالحة كارل ماركس وفردريش هيغل مع النزعات القومية الصهيونية إجمالًا، ومشروع الدولة اليهودية كما اقترحه وطوّره تيودور هرتزل خصوصًا. المأزق التكويني كان، مع ذلك، قائمًا منذ البدء، وترسّخ عقدًا بعد آخر في عمر الكيان الصهيوني الوليد، وانعطافة إيديولوجية بعد أخرى في معمار التفكير الصهيوني؛ وتوجّب أن تضمحلّ المساعي ذاتيًا في طور، أو تتآكل تباعًا تحت معاول تَصَهْيُن يميني متشدد في أطوار أخرى متعاقبة.

وهكذا، حين يُذكر أفنيري اليوم، أو كما ترثيه الجامعة العبرية مثلًا، فإنّ مؤلفاته على غرار «فكر كارل ماركس الاجتماعي والسياسي»، أو «كارل ماركس حول الاستعمار والتحديث» أو «تنويعات الماركسية»، أو «كارل ماركس: الفلسفة والثورة»...

فقدت أيّ زخم، فكري أو منهجي، أو جاذبية الحدود الدنيا بالمعنى المبدئي للقراءة والاستقبال؛ مقابل أعمال مثل «صناعة الصهيونية المعاصرة» و«تيودور هرتزل وأساس الدولة اليهودية» أو «إسرائيل والفلسطينيون».

ولم تكن مفارقة، بقدر ما كانت ترجمة بليغة لمنهجية أفنيري الفكرية، وتتويجًا لخياراته السياسية منذ أن انضمّ إلى وزارة الخارجية في عهد إيغال ألون وإسحق رابين؛ أنّ تحليله للانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، التي جاءت بالحكومة الأكثر يمينية وفاشية في تاريخ الكيان، فضّل الهروب إلى أمام، فرفع المسؤولية عن انحطاط صهيوني يشمل العقيدة والمؤسسة والمشروع، وألقى بها على عاتق موجات يمينية شملت غالبية الديمقراطيات الغربية، وكان مثاله دونالد ترامب (وليس بنيامين نتنياهو أو إيتمار بن غفير).

كما لم يكن مستغربًا أن يصمت أفنيري عن عمليات الإبادة والعقاب الجماعي وجرائم الحرب والمجازر التي تواصل دولة الاحتلال ارتكابها ضدّ أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة؛ ليس لأنه لا يبادر بين حين وآخر إلى انتقاد الائتلاف الحاكم، على خلفية التعديلات القضائية مثلًا؛ بل أساسًا لأنه يضع الفلسطينيين، الشعب قبل السلطة والفصائل، في سلال النقد ذاتها لأنهم اقترفوا إثم... رفض قرار التقسيم سنة 1948!

وحين لا ترثيه جهات أكاديمية، في داخل دولة الاحتلال، فإنّ حقبة انخراط أفنيري في العمل السياسي المباشر لا تنفصل، ويندر أن يتسامح أحد فيفصلها، عن شخصية رئيسه المباشر الوزير

ألون: أحد أبرز رجال عصابات الـ«هاغاناه»، وأحد أبرز مؤسسي الـ «بالماخ»، ذراعها العسكري الإرهابيّ الضارب؛ وقائد الجبهة الجنوبية في النقب وإيلات وسيناء، خلال حرب 1948؛ وصاحب خطة السلام الشهيرة التي تحمل اسمه، وتقضي بضمّ الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ولكن من دون السماح للجيش الأردني بالانتشار فيها...

ولعلّ نعي أفنيري، ومعه تمركس الصهيونية في شتى أنساق الابتذال، وقع مرارًا قبل سنوات طويلة من رحيله مؤخرًا؛ حين كان إيهود باراك (الجنرال «الأكثر أوسمة» في تاريخ دولة الاحتلال، للتذكير) قد اختار الانشقاق عن حزب العمل؛ وتشكيل حزب جديد باسم «عتسمؤوت»، بذريعة أنّ الحزب الأمّ «انزلق إلى أقصى اليسار»، وأخذ يعتنق «آراء ما بعد حداثية وما بعد صهيونية»؛ وأنّ الحزب الجديد سوف يكون «صهيونيًا ديمقراطيًا».

وإذْ لاح أنّ انشقاق باراك دقّ المسمار، الذي انتظره نعش حزب العمل قبل التشييع إلى مقبرة السياسة الإسرائيلية المعاصرة؛ فإنّ مسامير أخرى أظهرت أنّ النعش مسجى لتوّه منذ التحاق شمعون بيريس بصفوف «كاديما»، وهرولة باراك نفسه للانضمام إلى حكومة نتنياهو، واستيلاء يوسي ساريد على حركة «ميرتس» وإفراغها من تسعة أعشار توجهاتها الاجتماعية وردّها إلى أسفل سافلين بصدد برامجها حول السلام مع الفلسطينيين...

وهكذا فإنّ تمركس أفنيري، ومعه أيّ فكر صهيوني يزعم التمسّح بالماركسية، بات أقرب إلى أثر بعيد عين؛ أو أدنى وأقلّ، صوب أطياف استيهامات كاذبة خادعة.

لماذا يصمت لويس فرقان عن غزّة؟

بالنظر إلى ميل طاغٍ لدى الأفرو – أمريكيين إلى التعاطف مع الحقوق الفلسطينية عمومًا، والتضامن مع أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة خلال حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي بصفة خاصة؛ يلفت الانتباه غياب صوت لويس فرقان زعيم منظمة «أمّة الإسلام»، وصمته المطبق عن جرائم الحرب والمذابح. والسؤال عن سكوت فرقان لا يصدر عن آلاف من نشطاء الحركات الحقوقية والسياسية والثقافية الأفرو – أمريكية فقط، بل سارعت إلى طرحه أسبوعية «نيوزويك» الأمريكية مؤخرًا، تحت عنوان لم يَخلُ من استفزاز: «صمت لويس فرقان الغريب عن حرب إسرائيل – حماس».

البعض، في القيادات الأفرو – أمريكية داخل الحزب الديمقراطي خصوصًا، يتنفسون الصعداء إزاء هذا الغياب، إذْ ليس ينقصهم إسهام إضافي (هائل التأثير وغير عادي) في تحريض الشرائح الشابة على الانصراف عن الحزب والانتقاد العلني الحادّ لمواقف البيت الأبيض المنحازة إلى جرائم الاحتلال الإسرائيلي. البعض، على ضفة أخرى، لا يتورعون عن اتهام فرقان بالتخاذل،

اتقاء لشرّ استئناف مجموعات الضغط اليهودية حملاتها السابقة العنيفة التي ألصقت بزعيم «أمّة الإسلام» تهمة العداء للسامية. وثمة، إلى هذا، أولئك الذين تشككوا أصلًا في كثير من ركائز «أمّة الإسلام» العقائدية والسياسية والأخلاقية، فلم يجدوا في صمته الراهن سوى الدليل الجديد على هواجسهم.

غير أنّ الأسئلة لا تُطرح، ولا تتكاثر وتتعمق، بسبب عزوف فرقان عن الخوض في ملفات قطاع غزّة، فحسب؛ بل كذلك لأنّ الصوت الصارخ الذي يتعالى من شخصية أفرو- أمريكية مرموقة مثل كورنل وست، المفكر والأكاديمي والناشط الحقوقي والناقد الاجتماعي، إنما يكشف صمت فرقان، أو يفضحه إذا شاء المرء الدقة وحُسن قراءة تصريحات وست المتضامنة بقوّة مع أهل غزّة والحقوق الفلسطينية إجمالًا، الناقدة للحزب الديمقراطي وقياداته والأفرو- أمريكيين بينهم على نحو مخصص. وإذْ يعتكف فرقان، أو يظهر على استحياء خلال لقاءات مخملية بروتوكولية، فإنّ وست يبدو هذه الأيام مثل بلدوزر جارف في تظاهرات شعبية تضامنية وعلى وسائل الإعلام الكبرى ومنابر الجامعات والمعاهد.

ولا يُعتب على منتقدي صمت فرقان حين يستعيدون مناسبة شكّلت ما يشبه الانعطافة الفارقة في مسار «أمّة الإسلام»، في خريف 1995 حين انطلقت في واشنطن مسيرة حاشدة استقطبت بين 600 ألف ومليون مشارك أفرو ـ أمريكي، نساء ورجالًا وشيوخًا وأطفالًا، وانطوى برنامجها على دفع السود إلى رصّ صفوفهم وتنظيم قواهم وتحسين أشكال مشاركتهم في الحياة العامة والانتخابات ومختلف

مظاهر السياسة. كان في وسع فرقان، يقول هؤلاء، أن يستغلّ مرور ذكرى تلك المسيرة، يوم 16 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أي بعد انقضاء 9 أيام على العدوان الإسرائيلي، للإعراب عن التضامن مع غزّة وفلسطين.

للمرء هنا، على منوال هذه السطور، أن يمضي أبعد في تشخيص أسباب صمت فرقان؛ اعتمادًا على أدائه خلال تلك المسيرة المليونية ذاتها، ومن دون حاجة إلى استعراض مسرد مفصّل لخياراته العقائدية والسلوكية منذ أن صعد في الحركة إلى صفّ القيادة العليا. وإحصائية بسيطة مستمدة من خطبته الشهيرة أمام «مسيرة المليون» تلك، قد تكفي لرسم القسمات العقائدية لاستراتيجيته، الماضية والآتية: لقد لجأ إلى اقتباس الحكمة الماسونية، ثم الأسفار التوراتية (30 مرّة)، فالآيات القرآنية (خمس مرات)، وبذلك كان حظّ الإسلام هو الأقلّ في خطبة تبدأ من موسى وداود وسليمان، وتمرّ بنبوخذ نصّر ويسوع ومتّى. ذلك لأنّ الراعي الأريب كان يعرف أن نسبة المسلمين السود هي الأقلّ، وصفوف من لبّوا دعوته تضم السود البروتستانت، ربما للمرّة الأولى في تاريخ مسيراته التبشيرية؛ الأمر الذي شكّل اختراقًا نوعيًا لأسيجة «العداء للسامية» التي يتهمه بها خصومه، والتي نادرًا ما توجّه إلى بروتستانتي طهوري ينتمي إلى الطبعة الأمريكية ـ دون سواها ـ من أفكار مبشّر القرون الوسطى الأشهر مارتن لوثر.

وتلك إحصائية تشير إلى السياسة قبل أن تتجمد في العقيدة، ولهذا فإنّ الخطيب (المفوّه تمامًا، للإنصاف) أعاد تركيب خطابه

الكلاسيكي بعناية فائقة، لأنه هذه المرّة اعتزم تشكيل التحالف الذي لن تجد فلسفات «البراءة الأمريكية» مناصًا من التعايش معه، ومتابعته، ووضعه في الحساب الأدقّ لمعادلات الحياة اليومية. وليس بغير معنى خاص أنه ضرب ذات اليمين وذات الشمال؛ فاختلط في روعه رجل الأعمال اليهودي الذي استنزف السود في الأربعينيات والخمسينيات، برجل الأعمال العربي والفلسطيني الذي يستنزفهم اليوم، أسوة برجل الأعمال الفييتنامي أو الكوري.

ولقد توفرت دلالة كبرى في أنّ فرقان خاطب السود قائلًا: «أنتم العبرانيون الحقيقيون، اليهود الحقيقيون! موسى كان أفريقيًا، ويسوع كان أفريقيًا»! ذاك، للعلم، خطاب طوى صفحة بلال الحبشي والرمز البلالي في إسلام انعتاقي وعتقي مثّله مؤذّن الرسول الأسود، وتمثّله مالكولم إكس ذات يوم؛ وشاركه فيه شاب متحمس مغمور يدعى لويس أوجين ولكوت سليل أسرة كاريبية مهاجرة إلى أمريكا، سوف يهتدي إلى الإسلام ويسمّي نفسه لويس إكس، ثم لويس... عبد الفرقان.

مبهج، والحال هذه، أنّ صمته المتواصل اليوم فضّاحٌ في ذاته، فصيح وبليغ بما لا يقبل التمويه والتأويل.

عن ذهنية ألمانية:

من ذَنْب الهولوكوست إلى ذَنَبية غزّة

في مثل هذه الأيام، ولكن قبل نحو عام وبصدد الاجتياح الروسي في أوكرانيا، كانت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، قد غردت هكذا على تويتر: «قطع الكهرباء عن أوكرانيا جريمة حرب. الهجمات الروسية ضدّ البنية التحتية المدنية، خاصة الكهرباء، جرائم حرب. منع الرجال والنساء والأطفال من الماء، والكهرباء، والتدفئة في الشتاء المقبل، هذه أفعال إرهاب صريح. ويتوجب علينا أن نسميها هكذا».

ليست هكذا، في ناظر فون دير لاين نفسها، حين تمارس دولة الاحتلال هذه الانتهاكات، وأسوأ منها بكثير وأشدّ وحشية وهمجية، ضدّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ في قطاع غزّة. أكثر من ذلك، فإنّ وزيرة الدفاع الألمانية الأسبق، والطبيبة التي أقسمت يمين أبقراط، زارت مستوطنات غلاف غزّة (من دون تكليف مباشر، أو حتى غير مباشر، من البرلمان الأوروبي الذي يفوّضها وتُحاسب أمامه)، فأصغت بكلّ جوارحها إلى ضباط جيش استعماري استيطاني عنصري كانت ساعات قليلة فقط قد سبقت تصريح وزير

دفاع ذلك الجيش بأنه يحارب «حيوانات بشرية»؛ متناسية (إذْ كيف لها أن تنسى!) مفردة «الجرذان» التي استخدمها الخطاب النازي في وصف اليهود.

صحيح، بالطبع، أنها لا تشغل أيّ موقع رسمي في الحكومة الألمانية الراهنة، ولكن يصعب في المقابل ألا تكون تصريحاتها ومواقفها، ثمّ مكاييلها المتغايرة المتقلبة بصدد الانتهاكات المتماثلة، مرآة صادقة تعكس ذهنية ألمانية عريضة الانتشار، لا تترسخ في نزوع الساسة القائمين على رأس السلطة أو السابقين منهم، فحسب؛ بل تشمل نطاقًا عريضًا من المسؤولين في حقول الاقتصاد والاجتماع والثقافة. هنا تُترجم عقدة الذنب الألمانية بصدد الهولوكوست إلى اصطفاف أعمى خلف دولة الاحتلال، وتبرير طراز جرائم الحرب الأسوأ من تلك التي صنع معظمها مأساة ملايين اليهود في ألمانيا وأوروبا خلال الحقبة النازية.

في وسع فون دير لاين أن تغلق، عن سابق عمد وتصميم، أدراج الذاكرة التي تذكّر بعشرات الوقائع حول الصلات التي ربطت بين عدد غير قليل من الصهاينة، فكرًا وممارسة، من جهة أولى؛ ورجالات المشروع النازي ودولة الرايخ الثالث، فكرًا وممارسة، من جهة ثانية. في محفوظات التاريخ، من جانبها، محال أن تُطمس وقائع مثل تعاون تيودور هرتزل مع أكثر الساسة والصحافيين والكتّاب عداءً صريحًا للسامية في فرنسا، وتوسيع دوائرها إلى ألمانيا. أو كسر الوعد الصهيوني بمقاطعة ألمانيا النازية والانتقال، على العكس، إلى «اتفاقية هافارا» سنة 1933 بين

الرابطة الصهيونية الألمانية والمصرف الأنكلو - فلسطيني (تحت إدارة الوكالة اليهودية) والسلطات الاقتصادية في ألمانيا النازية. أو التعاون المباشر بين أجهزة الغستابو وبعض المنظمات والقيادات الصهيونية، لمقايضة سماح الألمان بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، مقابل التواطؤ على هذا او ذاك من ملفات ترحيل يهود أوروبا إلى معسكرات الاعتقال.

فإذا شاء المرء طيّ صفحات الماضي والانتقال إلى الحاضر، ففي الوسع العودة إلى خطبة شمعون بيريس أمام البرلمان الألماني حين كان رئيسًا للكيان، وكيف وُصفت بـ«التاريخية» لأسباب شتى، فعلية أو ملفقة؛ في طليعتها أنّ تلك الممارسة كانت الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات الألمانية ـ الإسرائيلية. من جانب دولة الاحتلال في الواقع، لأنّ المستشارة الألمانية السابقة أنغلا ميركل تحدّثت من سدّة الكنيست الإسرائيلي، أواخر آذار (مارس) 2007؛ وسبقها إلى هذا الرئيس الألماني الأسبق يوهانس راو، سنة 2000، حين طلب العفو والمغفرة عن الجرائم التي ارتكبتها ألمانيا النازية بحقّ اليهود. لكنّ خطبة بيريس اعتُبرت «تاريخية» لسبب آخر، لغوي وثقافي محض هذه المرّة، هو أنه تحدّث بالعبرية فلم ينسحب من قاعة البوندستاغ أيّ نائب ألماني، من باب الاحتجاج؛ كما فعل حفنة نوّاب إسرائيليين رفضوا الإصغاء إلى ميركل باللغة الألمانية، وطالبوها باستخدام اللغة العبرية!

ورغم أنّ ميركل ذهبت في أقوالها إلى ما لم يتجاسر على الذهاب إليه أيّ صديق غربي لدولة الاحتلال، بمَنْ فيهم ساسة

الولايات المتحدة الأمريكية، حين اعتبرت أنّ تهديد وجود إسرائيل يُعدّ تهديدًا لوجود ألمانيا؛ فإنّ عضو الكنيست أرييه إلداد صرّح بأنّ «الألمانية كانت آخر لغة استمع إليها جدّي وجدّتي قبل مقتلهما، وأمر الإعدام صدر باللغة الألمانية، ولست مستعدًا لسماعها داخل قاعة الكنيست». كذلك لم يشفع للمستشارة الألمانية أنها، خلال الزيارة ذاتها، ألحقت الإهانة تلو الإهانة بالفلسطينيين، شعبًا وحكومة؛ وجعلت اجتماعها مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس يتمحور حول البند الأهمّ في نظرها: إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت.

ولأنّ خطبته تلك كانت تصادف اليوم العالمي لاستذكار الهولوكوست، فقد شاء بيريس التشديد على ضرورة قيام الألمان بواجبهم في مطاردة جميع «المجرمين النازيين» الذين ما يزالون طلقاء، هنا وهناك في العالم؛ لأنّ الذكرى لا تخصّ الضحايا فحسب، بل يتوجب أن تكون «نذيرًا» للعواقب المأساوية التي تنجم عن عدم التحرّك ضدّ ارتكاب الفظائع. وتقديم أولئك المجرمين إلى العدالة ليس فعل انتقام، في نظره، بل هو «درس تربوي» للأجيال الراهنة من الشباب: «كي يتذكروا، ولا ينسوا أبدًا، أنّ عليهم معرفة ما جرى، وألا يساورهم، أبدًا أبدًا، أدنى شكّ بعدم وجود خيار آخر سوى السلام والمصالحة والحبّ»...

وانظروا مَنْ الناطق بهذه الدعوة، الرقيقة الحانية العطوفة: رئيس الدولة ذاتها التي كانت قد ارتكبت، قبل عام واحد فقط من تلك الخطبة، عشرات المجازر البربرية في قطاع غزّة، مستخدمة

أسلحة دمار وحشية يندى لها جبين أشدّ عتاة النازية تعطشًا للدماء! ليس هذا فحسب، بل إنّ بيريس نفسه كان رئيس وزراء الكيان حين ارتكبت البربرية الإسرائيلية مجزرة بلدة قانا اللبنانية الجنوبية، سنة 1996؛ وأسفرت عن 106 شهداء مدنيين، بين شيخ وامرأة وطفل، و350 جريحًا، رغم أنّ الضحايا كانوا في ملجأ مدني رسمي تابع للأمم المتحدة.

فإذا انتقل المرء من الساسة إلى أفراد المجتمع المدني، فلعلّ ذاكرة فون دير لاين وأضرابها لا تملك إغفال حملة الترهيب الفكري والقانوني الشرسة التي قادها دانييل جوناه غولدهاغن ضدّ نورمان فنكلستين (المؤرخ، والأكاديمي الأمريكي المرموق، واليهودي سليل أسرة ناجية من المحرقة)؛ وضدّ روث بتينا بيرن (المؤرخة الكندية، والباحثة المسؤولة عن ملفات الجرائم بحقّ الإنسانية في وزارة العدل الكندية). وغولدهاغن، لمَنْ لا يعرفونه، مؤلف مجلد في 619 صفحة، عنوانه «جلاّدو هتلر المتطوّعون: الألمان العاديون والهولوكوست»، تنهض أطروحته الوحيدة على هذا الجزم الرهيب القاطع: ألمانيا بأسرها، بلدًا وشعبًا وثقافة، مسؤولة عن الهولوكوست؛ و«الأمّة الألمانية هي الهولوكوست، ولولا هذه الأمّة لما كان الهولوكوست». وأمّا جريمة فنكلستين وبيرن فقد كانت تفنيد أطروحة غولدهاغن، على نحو علمي هادئ، وفي دورية فكرية رصينة هي «المجلة التاريخية» التي تصدر عن جامعة كامبرج؛ التي كانت قد اتصلت به كي يردّ، فاختار أن يفعل عن طريق... مكتب محاماة!

ولعلها مفارقة مزدوجة الدلالة أنّ الأمريكي وليام غليمو نيدرلاند (1904-1993)، الذي كان رائدًا في دراسة العواقب النفسية للناجين من الهولوكوست على صعيد الإحساس بالذنب، كان لاجئًا من أصل بروسي، وكان يهودي الديانة وابن حاخام. ولقد قُيّض له أن يتفحص، أيضًا، بعض أطوار انقلاب سليل الجلاد السابق إلى مذنب لاحق، أو... إلى ذَنَب يلهث خلف ضحية سابقة، انقلبت إلى مجرم حرب!

تشرشل إلى ستارمر:

فلسطين ومِذْوَد بريطانيا العنصري

تقتضي حقوق اتصال الحاضر بالماضي في عرف دروس التاريخ، ومثلها واجبات شتى سياسية ومعرفية وأخلاقية، أن توضع في سياقات ترابط جدلية مواقفُ الساسة البريطانيين الراهنة من حرب الإبادة الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني عمومًا، وأطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة خصوصًا؛ مع سوابق لها أقدم عهدًا، ولكن أشدّ تبيانًا لمكوّناتها التأسيسية، العابرة لأي نمط من التمايزات بين حزبَيْ «العمال» و«المحافظين». وذلك لأنها في المقام الأوّل مناهج عليا كولونيالية، جيو – سياسية واجتماعية – اقتصادية، وثقافية أيضًا لا تخلو من أفانين عنصرية صريحة أو مبطنة.

ليس عبثًا، في ضوء هذه المعادلة البسيطة والمشبعة بالحقّ والواجب معًا، أن تُربط المواقف من جرائم الحرب الإسرائيلية الراهنة عند أمثال ريشي سوناك رئيس الحكومة وزعيم «المحافظين»، وأمثال كير ستارمر قائد المعارضة وزعيم «العمال»؛ مع مواقف من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني تعود إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم، عند أمثال دافيد لويد

جورج وآرثر جيمس بلفور وهربرت صمويل، وأبرزهم بالطبع كان ونستون تشرشل (1874 ـ 1965).

ومنذ بواكير التورط البريطاني الرسمي مع الصهيونية، مؤسسات ومجموعات ضغط وفلسفة، كان تشرشل وزير المستعمرات البريطانية وصادق، بوقاحة أكثر صلافة، على أطروحة رئيس الحكومة لويد جورج؛ القائلة بأن استدراج الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية يقتضي التعاون مع مجموعات الضغط الصهيونية، ذات التأثير الكبير في أمريكا. وخلال إحدى مداولات مجموعة التحقيق الملكية البريطانية (لجنة وليام بيل) حول تقسيم فلسطين، ضاق تشرشل ذرعًا بأسئلة بعض الحاضرين حول حقوق العرب الفلسطينيين، فكان أنّ التاريخ حفظ لنا واحدة من أكثر تصريحاته بشاعة وانحطاطًا وعنصرية.

قال تشرشل: «أنا لا أقرّ بأنّ الكلب في المذود يمتلك الحقّ الختامي في المذود، رغم أنه قد يكون جثم هناك فترة طويلة للغاية»؛ وأردف بأنه ينفي «وقوع ظلم كبير على هنود أمريكا الحمر، أو على السكان السود في أستراليا»، وذلك خلال عمليات استبدالهم بـ«عرق أرفع درجة». وبالطبع، كان تشرشل يحيل إلى إحدى حكايات إيسوب، التي تروي رقاد كلب في مذود ثمّ العواء على الثور القادم لأكل العلف؛ من دون أن يعبأ السياسي الذي سيصبح رئيس الحكومة، الذي سيفوز سنة 1953 بجائزة نوبل (للأدب!) بأنّ هذه الإحالة لا تضيف الإهانة على جراح الفلسطينيين فحسب، بل تذهب بالتعبير العنصري إلى التمثيلات الحيوانية الأشدّ ابتذالًا.

ولا يصحّ أن تُغفل أيضًا، هنا تحديدًا، مسوّغات تشرشل في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدّ أبناء العراق؛ عربًا (تحالف العشائر) وكردًا (حركة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي في لواء السليمانية)، على حدّ سواء. وكان حريصًا، بصفة خاصة، على استخدام الأسلحة الكيماوية «ضدّ العرب العصاة، من باب التجريب» العلمي والتكنولوجي للصناعات الحربية البريطانية، معتبرًا أنّ الاعتراضات على استخدام هذه الأسلحة «غير عقلانية»؛ مضيفًا تلك الجملة الأشهر بدورها: «أنا أؤيد بقوّة استخدام الغاز السامّ ضدّ القبائل غير المتمدنة، وذلك كي يدبّ الذعر في نفوسهم».

كذلك باتت الآن معروفة تلك المذكّرة السرّية، التي تضمنت فقرات مسهبة في تبرير استخدام غاز الخردل، والتهكم على أصحاب المواعظ الأخلاقية المناهضة لتلك الأسلحة. والتاريخ يسجّل تلك المقارنة التي عقدها تشرشل بين سلاح غاز الخردل، وتبدّل أطوال تنوّرة المرأة: «إنه لمن السخف اعتماد المبدأ الأخلاقي في هذا الموضوع، حين نعرف أنّ الكلّ استخدم هذه الأسلحة في الحرب الأخيرة دون كلمة شكوى من وعّاظ الكنيسة. ومن جانب آخر، كان قصف المدن المفتوحة محرّمًا في الحرب الأخيرة، ولكنّ الكلّ يمارسه اليوم وكأنه أمر مألوف. إنها ببساطة مسألة موضة تتبدّل، بين القصير والطويل، في تنّورة المرأة»!.

مذود العنصرية البريطانية، من جانبه، لا يتبدّل إلا كي يُلطّخ بقبائح أكثر، وتُراق على جوانبه دماء عشرات الآلاف من الأبرياء.

السينما الإسرائيلية ومسوخ الصهيونية

لعل زائر موقع المهرجان السينمائي الإسرائيلي «أسبوع الفيلم اليهودي في القدس»، الذي سجّل هذه السنة دورته الـ25، سوف يلاحظ أوّلًا خيارًا في البرمجة لافتًا: تعديل العروض في ضوء ما جرى يوم 7 تشرين الأوّل (أكتوبر)، واستبعاد الأفلام المحتوية على مشاهد شديدة العنف، حسب تصريح مديرة المهرجان دانييلا ترجمان. وكأنّ حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال ضدّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة لا تنتج العنف الأشدّ توحشًا وهمجية وبربرية، أو كأنّ تفاصيلها لا تُنقل حيّة ومباشرة على شاشات العالم بأسره.

البرمجة، في المقابل، تركز على مسائل الهوية اليهودية، وأفلام العداء للسامية، والثقافة والأدب اليهوديين، والهولوكوست؛ ولا مفاجأة هنا، خاصة وأن فيلم الافتتاح كان «حياة واحدة» للبريطاني جيمس هاوز، عن سيرة رجل الأعمال نيكولاس ونتون الذي نقل عددًا من الأطفال اليهود التشيك إلى بريطانيا وأنقذهم من الاقتياد إلى معسكرات الهولوكوست. موقع المهرجان لا يشير إلى أنّ سير أنتوني هوبكنز، الذي يلعب دور ونتون، سوف يكون حاضرًا في القدس المحتلة.

غائبة أيضًا، كما يلوح حتى الساعة، المغنية والممثلة والمخرجة الأمريكية بربارة سترايساند، رغم أنها تتصدر لائحة تكريم الفنانين اليهود، تحت برمجة خاصة عنوانها «المرونة اليهودية» في كلّ الظروف والأزمنة، وعبر إعادة عرض فيلمها الشهير «هللو دوللي» في نسخة رقمية جديدة ومحسّنة. غياب يجوز لإدارة المهرجان أن تعتبره «خسارة فادحة»، تشاطرها في ذلك غالبية مجموعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة، بالنظر إلى أسهم سترايساند المرتفعة هذه الأيام تحديدًا، بعد صدور مذكراتها «اسمي بربارة».

غائب كذلك، في ملاحظة هذه السطور وليس إدارة أسبوع الفيلم اليهودي، سينمائي إسرائيلي بارز وعالمي الشهرة يدعى عاموس غيتاي، صاحب التحفة السينمائية «كادوش»، 1999، التي تتناول محنة المرأة في المجتمع الإسرائيلي المتديّن؛ وثمة ملابسات وجيهة تبيح تفسير غيابه، أو لعلها ترجّح تغييبه ربما. ذلك لأنّ شريطه «أرض الميعاد»، 2004، قد يكون ـ ولعله سيظلّ، حتى إشعار آخر طويل ـ الوثيقة السينمائية الإسرائيلية الأقسى ضدّ دولة الاحتلال؛ تلك «الواحة» التي لم يتوقّف التبشير الصهيوني، وبعض استطالاته هنا وهناك في قلب الديمقراطيات الغربية، عن تقديس أخلاقيات الحياة فيها. انطوت، مرّة وإلى الأبد، يقول الفيلم، روح الـ«كيبوتز» التي تقلب الصحراء جنّة وارفة وينابيع من حليب وعسل؛ و«الصهيوني الصبّاري»، نسبة إلى النبات الشوكي المقاوم، هو اليوم قوّاد مافيوزي يهرّب الرقيق الأبيض، ويتاجر

بالمهاجرات الباحثات عن عيش أفضل، ويسومهنّ الذلّ والهوان والعذاب، ويُشبع في أجسادهنّ أحطّ الرغائب الوحشية...

الأرجح أنّ مَن شاهد «أرض الميعاد» لن يجد في السطور السابقة أيّ تهويل أو مبالغة، بل لعلّ البعض سيجد تلطيفًا للصورة السوداء القاتمة التي رسمها غيتاي عن هذا القطاع في حياة دولة الاحتلال الراهنة؛ حيث تبدو أرض الميعاد وقد انقلبت إلى أقذر دار عهر، لأشدّ ما في العولمة من تجليات وحشية. وكانت صحيفة «لوموند» الفرنسية، وليست هذه السطور، هي التي اعتبرت أنّ أحد مشاهد الشريط يذكّر بفظائع أوشفتز والـ«هولوكوست»؛ مع فارق أنها، هذه المرّة، تجري بأيدي اليهود أنفسهم، أبناء وأحفاد الضحيّة السابقة. وليست «لوموند»، ولا هذه السطور، وراء قرار غيتاي أن يطلق على دار البغاء في الشريط اسم... «أرض الميعاد».

الفيلم يروي حكاية نصف دزينة من الصبايا القادمات من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق (إستونيا، ليتوانيا، أوكرانيا...)، جرى تهريبهنّ إلى دولة الاحتلال بواسطة شبكات تنظمها مافيات روسية وإسرائيلية وأخرى وسيطة، عبر محطّات تبدأ من القاهرة وبور سعيد وصحراء سيناء ورام الله وإيلات، وتنتهي في حيفا. الصدمات تتعاقب في الشريط، على هيئة مشاهد متلاحقة ذات إيقاع سريع لاهث، تحت وطأة كاميرا محمولة باليد أو على الكتف، تتعمّد خلق حسّ الريبورتاج والتوثيق أكثر من السرد أو بناء حبكة، بل تبدو أحيانًا أشبه بالكاميرا الخفيّة.

حافز صحيفة «لوموند» إلى استعادة أوشفتز كان مشهد حمّام

جماعي تخضع له الفتيات حال وصولهنّ إلى المنتجع العائم على البحر: ضمن إيقاع سريع، ومشاهد ثقيلة الوطأة بالفعل، يتمّ تجريد الفتيات من ثيابهنّ، ويجري رصفهنّ على منصّة معدنية تطلّ على البحر، ثم توجّه إليهنّ خراطيم مياه ضخمة؛ تمامًا كما في غسل الماشية أو تطهير أجسادها بالمبيدات! ثمة، أيضًا، ذلك المشهد الجارح المزدوج: في مستوى أوّل، يقلّب أفراد المافيا ما بين أيديهم من بضاعة اللحم البشري؛ وفي مستوى ثان، تتداعى ذكريات ديانا الإستونية عن صلاة الأحد في موطنها، وذكريات روز الأوروبية عن ترتيل المزمور 221: «فرحتُ بالقائلين إلى بيت الربّ نذهب. نقف أرجلنا في أبوابك يا أورشليم. (...) ليسترحْ محبّوكِ. ليكنْ سلامٌ في أبراجك راحةٌ في قصورك».

هذا شاهد من أهلها، قد يقول قائل يمتدح حرية التعبير في دولة الاحتلال؛ وهذه مساجلة صحيحة من حيث الشكل فقط، لأنها من حيث المضمون لا تسري إلا على «أهلها» من داخل البيت، حصريًا؛ الأمر الذي لا يحجب الحقّ في ردّها إلى سياقاتها الفعلية، آتية من قلب فاشية الكيان، وكامنة في الباطن الأعمق من مسوخه وتشوهاته.

وأد حرية التعبير:

قواسم الديمقراطيات الغربية والكيان الصهيوني

في فرنسا، التي يزعم معظم ساستها أنها بلد الجمهورية وأرض حقوق الإنسان ومهد الثورة الفرنسية والكومونة، لم يتأخر وزير الداخلية بالتضامن مع زميله وزير العدل في إصدار قرارات عاجلة معلنة، وأخرى اتخذت صيغة تعميمات داخلية، تمنع أي تظاهرة مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني؛ بعد ساعات أعقبت ذيوع أخبار «طوفان الأقصى» وابتداء حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزة. وحين أفتى مجلس الدولة، بوصفه سلطة التحكيم الرسمية الأعلى في البلاد، بأنّ المنع لا يمكن أن يكون عامًا معممًا هكذا، ويتوجب النظر إلى طلبات التظاهر طبقًا لكلّ حالة على حدة؛ شهدت فرنسا حالات عجائبية (لأنها، أيضًا، مهد السوريالية) من حظر مظاهرة تأييد للفلسطينيين في العاصمة باريس، والسماح بأخرى للغرض ذاته في مرسيليا.

بريطانيا، بلد أوليفر كروميل والـ«ماغنا كارتا» والدستور الأقدم منذ العصور الوسطى والحديثة، احتاجت إلى إقالة وزيرة الداخلية في حكومتها؛ كي تُرفع عن تظاهرات تأييد الفلسطينين

صفات «الكراهية» و«الشغب» و«الدهماء»، الأمر الذي لم يكبح جماح التأثيم وكمّ الأفواه وخنق حريات التعبير. زميلتها وزيرة الدولة للعلوم والابتكار والتكنولوجيا اتهمت اثنتين من أعضاء «معهد البحث والابتكار»، كيت سانغ من جامعة إدنبره وكامنا باتيل من جامعة لندن، بالإعراب عن «آراء متطرفة» بصدد الحرب في غزة؛ وأمهلت الهيئة يومًا واحدًا لـ«تعديل» خططها، بما في ذلك «توقيف هذه المجموعة»؛ الأمر الذي تمّ بالفعل، واستتبع استقالة 7 من أعضاء المجموعة، والدخول في صدام مفتوح مع اتحاد الجامعات.

في ألمانيا للمرء أن يحدّث بلا حرج، فالحال هناك ليست جديدة ولا تدور حول الحرب على غزّة لأنها إنما تبدأ من عقدة الذنب تجاه الهولوكوست، ولا تنتهي عند اليقظات المتعاقبة للتيارات النازية المتجددة. وأمّا في الولايات المتحدة فإنّ الحال أشدّ ابتذالًا من أن تُختصر على أيّ نحو توصيفي أو تمثيلي، خاصة حين يختلط وأد حريات التعبير بصدد القضية الفلسطينية، مع انفلات من كلّ عقال لخطابات العنصرية والتفوّق الأبيض والفاشية والشعبوبة. والحصيلة، على امتداد تسعة أعشار الديمقراطيات الغربية، قد تجعل المرء يترحم على انتهاك الحقوق المدنية وحريات التعبير داخل أنظمة الاستبداد والقمع، الأشرس والأقدم.

وكي لا تغيب دولة الاحتلال الإسرائيلي عن مشهد خنق الحريات هذا، بوصفها أيضًا «واحة الديمقراطية» الوحيدة في الشرق الأوسط كما يتشدق أصدقاؤها هنا وهناك؛ لم ينقضِ زمن

طويل على واقعة تأثيم رسام الكاريكاتير الإسرائيلي أفي كاتز، والذهاب إلى درجة اتهامه (وهو يهودي الديانة، كابرًا عن كابر) بـ... العداء للسامية! الرسم نشرته مجلة «جيروزاليم ريبورت»، وكان يحاكي صورة فوتوغرافية التقطها مصوّر الأسوشيتد برس أوليفييه فيتوسي، تُظهر رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو وقد تحلّق حوله عدد من نوّاب الليكود، الذين تلهفوا على أخذ صورة «سيلفي» احتفاء بتمرير قانون «قومية الدولة» في الكنيست. «كانت روح الكاريكاتور مكتملة العناصر في اللقطة»، كتب كاتز، و«كلّ ما فعلتُه هو تحويلها إلى رسم»... وأيّ رسم، والحقّ يُقال: مجموعة خنازير مجتمعة، مع عبارة مقتبسة حرفيًا من «مزرعة الحيوان»، رواية جورج أورويل الشهيرة، تقول: «كلّ الحيوانات متساوية، لكنّ بعضها أكثر مساواة من آخرين».

إدارة المجلة خضعت للضغوط، وفصلت كاتز من عمله رغم أنه كان في عداد الأعلى شعبية بين كتّابها ومحرريها. كذلك التزمت الصمت حول أسباب الفصل، ثمّ ــ بعد انتقال الحكاية إلى وسائل الإعلام الدولية وانطلاق حملات متعددة للتضامن مع كاتز، واستقالة اثنين من كبار محرّري المجلة ــ خرجت أخيرًا بالتبرير التالي: «الرسم تجاوز خطوط الخطاب المشروع. ذلك لأنّ صورة الخنزير تعيد إلى الأذهان تذكارات معادية للسامية استُخدمت ضدّ اليهود على مدار التاريخ. وقبل وقت قصير كان باحث مرتبط بحركة حماس قد أعلن أنّ الله حوّل اليهود إلى خنازير وقرود، ونحن كصحيفة صهيونية لا نستطيع قبول هذا التناظر التحقيري».

وإزاء وقائع كهذه، وسواها أخرى كثيرة ومتنوعة بالطبع، يتوجب على المرء أن يبدأ من التمسك التامّ بالحقّ في حرّية التعبير، خصوصًا حين يتصل الأمر بالأعمال الإبداعية، وأيًا كانت المظانّ والطعون ضدّ العمل. وبالطبع، هذا يشمل أيضًا حقّ المرء في ممارسة مختلف أشكال الاحتجاج القانوني على هذا أو ذاك من الأعمال الفنّية، كأن يخرج المرء في تظاهرة سلمية أو حتى أن يرفع دعوى أمام القضاء... طبعًا في البلدان التي يكون القضاء فيها سيّدًا ومستقلًا!

الجانب الثاني، والجدليّ، من المسألة هو أنّ تنظيم حرّية التعبير في الغرب المعاصر يخضع غالبًا لمعايير الكيل بمكيالين؛ بمعنى أنّ عملًا يطال الإسلام (إحراق المصاحف مثلًا) قد يلقى معاملة مختلفة عن عمل آخر يطال المسيحية أو اليهودية، سواء من حيث حجم ونطاق الضجة الإعلامية، أو الإجراءات القانونية التي تتخذها الدولة. وعلى سبيل المثال، السابقة الأبرز لقمع الأعمال الفنية في التاريخ البريطاني المعاصر كانت توقيف مسرحية «الهلاك»، للمسرحي وكاتب السيناريو البريطاني المعروف جيم ألن، الذي يعدّ الشريك الإبداعي الأوّل للمخرج السينمائي الكبير كين لوش. والتوقيف جرى في لندن، ثمّ في دبلن، سنة 1987 لأنّ المسرحية تتناول التواطؤ بين الشخصية الصهيونية البارزة رودولف كاستنر والضابط النازي الأشهر أدولف إيخمان. وكانت الصفقة تنطوي على تسهيل النازيين هجرة 2000 من اليهود الهنغار إلى فلسطين، مقابل سكوت المؤسسة الصهيونية عن سوق قرابة نصف

مليون يهودي إلى معسكرات الاعتقال!

كذلك يصحّ الاستدراك بأنّ القوانين المعمول بها في بريطانيا اليوم حول قضايا التشهير ضدّ العقائد والأديان، وهي إجمالًا التشريع المعروف باسم قانون التجديف، تؤمّن الحماية للديانة المسيحية، وبالأحرى للمذهب الأنغليكاني وحده تقريبًا. ولأنّ بريطانيا توجهت إلى تعديل ذلك القانون وسنّ تشريعات جديدة تتيح للأقليات الدينية الأخرى ضمانات أفضل أمام القانون، فقد شهد البلد ما يشبه «حروب تحسين المواقع»، إذا جاز القول؛ خاضتها وتخوضها بعض الأقليات الدينية النافذة لإسماع صوتها والتشديد على حقوقها، كي يخرج القانون ملبيًّا على نحو أفضل لهواجسها.

ولا بدّ أيضًا من وضع مختلف وقائع انحطاط حرّية التعبير في سياق تراجع الحرّيات العامّة في الغرب جرّاء القوانين التي صدرت بعد 11/ 9، والتي تتذرّع بمكافحة الإرهاب وحماية أمن الأوطان والمواطنين؛ ولكنها في الواقع تنتهك حرّية التعبير على نحو صارخ ومباشر، وتعيد إنتاج مكارثية جديدة في صلب الهيكلية القانونية في معظم الديمقراطيات الغربية. وليس عجيبًا أن يلجأ كثيرون إلى مقارنة 7/ 11/ 2023 بـ11/ 9/ 2001، لأكثر من غاية؛ بينها العثور على ذرائع لتبرير وأد الحرّية في التفكير حول حرب الإبادة الإسرائيلية.

وهذا يردّ الملفّ إلى الإسرائيلي كاتز، الذي ساجل بأنّ معايير حرّية التعبير في دولة الاحتلال هي التي تغيّرت، أو بالأحرى

انحطت، لأنّ ياكوف فركاش (زئيف)، أحد مخضرمي الكاريكاتور الإسرائيليين، كان ــ في سنة 1980، وفي صحيفة «هآرتس» ــ قد استخدم صورة الخنزير لتمثيل جميع وزراء حكومة مناحيم بيغين، وعلى رأسهم أرييل شارون، فلم يُفصل من العمل، ولم يُتهم بالعداء للسامية. فلا عجب، والحال هذه، أن تنحطّ حرّيات مماثلة في بلدان لا تسير خلف جيش الاحتلال في ارتكاب جريمة حرب تلو أخرى، فحسب؛ بل تمتدح همجيتها أيضًا، وتغسل ما يُراق فيها من دماء الأبرياء.

«مفاجأة أكتوبر»:

غزّة في الولايات الأمريكية المتأرجحة

في الرطانة الأمريكية حول الانتخابات عمومًا، والرئاسية منها خصوصًا، يشير تعبير «مفاجأة أكتوبر» إلى حدث طارئ يقع في شهر تشرين الأول، فلا يؤثر على ترجيح هذا الفريق أو ذاك، فحسب؛ بل يمكن أن يعكس التيار السائد ويحوّل المزاج العام ويقلب النتائج، وذلك قبل شهر من الذهاب إلى صناديق الاقتراع. أولى المفاجآت تعود إلى رئاسيات 1840، ولعلّ أشهرها صفقة فريق رونالد ريغان مع إيران لتأخير إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بما لا يفيد جيمي كارتر.

غير أنّ طرازًا من المفاجآت، أقلّ مباغتة من حيث التوقيت ولكن ليس أدنى درجة من حيث التأثير، يمكن أن يقع قبل أشهر من موعد الانتخابات؛ وقد تتضح عناصره، وتتبلور تباعًا، على مدى زمني متتابع أو حتى متسارع. واستطلاعات الرأي المتعاقبة حول حظوظ الرئيس الأمريكي جو بايدن في ولاية رئاسية ثانية، والتي لا تكفّ عن إظهار نتائج محبطة في غير صالح سيد البيت الأبيض، تدخل في ذلك الطراز.

ما يضيف إلى الإحباط مشاعرَ الخيبة والمرارة والاندحار أنّ تلك المؤشرات تميل إلى المرشح الجمهوري المحتمل، الرئيس السابق دونالد ترامب، أوّلًا؛ وأنها، ثانيًا، ترجح كفة الأخير رغم أنه يقاطع مناظرات مرشحي الحزب الجمهوري، بل يحتقرها ويسخر من منافسيه أمثال رون ديسانتيس ونيكي هيلي. ثالثة الأثافي، كما قد يجوز الافتراض، أنّ بايدن يتلقى أخبار الهزائم من الميدان ذاته الذي احتسب أنه نقطة القوّة والتفوّق؛ أي اللهاث خلف مجرم حرب مثل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، واتخاذ مواقف انحياز أعمى لحرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال ضدّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة، ثمّ التفاخر بأنّ المرء لا يحتاج أن يكون يهوديًا كي يتصهينَ.

وأحدث التحوّلات/ المفاجآت غير السارّة، للمرشح بايدن، ما كشفه استطلاع للرأي أجرته مؤسسة بلومبيرغ للخدمات الإخبارية، وأفاد الخلاصة الصاعقة التالية: إذا جرت الانتخابات الرئاسية اليوم فإنّ ترامب سوف يهزم الرئيس الحالي في الولايات السبع المتأرجحة كافة، وبمعدل مختلط يبلغ ٪74 مقابل ٪42، ولا يصمد استطرادًا أمام هوامش الخطأ المعتادة؛ في وسكنسن ومشيغان وكارولاينا الشمالية وبنسلفانيا وجورجيا وألاسكا ونيفادا.

استطلاع آخر، من صحيفة «وول ستريت جورنال»، أفاد بفارق ٪47 مقابل ٪43 لصالح ترامب؛ وأمّا إذا جرت الانتخابات بوجود مرشحين آخرين من خارج الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فإنّ ترامب سيتفوق بمعدّل 8 نقاط. «فوكس نيوز» اختارت من جانبها

استطلاع رأي الناخبين المسلمين، في ضوء مواقف بايدن من حرب الإبادة في قطاع غزّة تحديدًا، فاستخلصت أنّ شعبية بايدن في مشيغان ومنيسوتا انخفضت من 59٪ إلى 17٪؛ في ولايتين يشكل صوت المسلمين فيها قرابة 3٪..

صحيح، بالطبع، أنّ القضايا الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل والبطالة والهجرة والعنصرية والقدرة الشرائية، ومقدار غير ضئيل من التنازعات بصدد ملفات ثقافية وإيديولوجية؛ هي التي تتحكم بالمسارات العامة للانتخابات الأمريكية، على أصعدة الرئاسة والكونغرس والولايات. غير أنّ الوقائع الدامية اليومية التي تسفر عنها الهمجية الإسرائيلية ضدّ قطاع غزّة توجّب أن تقتحم الأبصار والضمائر، وأن تكيّف الرأي لدى شرائح واسعة في أوساط الشباب والطلبة الجامعيين والأفرو–أمريكيين والتنوعات الإثنية المختلفة.

والأمر تفاقم سياسيًا على هيئة خلافات في العمق لدى بعض كوادر البيت الأبيض والحزب الديمقراطي، واستولد إعادة إنتاج لمحاكمات الضمير على المقياس المكارثي في الجامعات والمعاهد الأمريكية. وقد يكون في عداد التحولات الأخطر أنّ المحرّم المعمّم، الفكري أو الأخلاقي أو حتى اللفظي، على نقاش الهولوكوست وامتياز الضحية اليهودية؛ أخذ ينحسر تباعًا ويفسح المجال العام أمام سجال طليق، لعله بات أكثر ضررًا على مجموعات الضغط اليهودية الأمريكية.

غزّة في قلب الولايات الأمريكية المتأرجحة، إذن، والأيام المقبلة حبالى... قد يلدن كلّ عجيب!

بكائيات دافيد غروسمان

حتى تاريخه، في حدود ما تعلم هذه السطور؛ أو حتى إشعار آخر، كما سارت العادة واستقرّ المنطق الناظم؛ فإنّ ردّ الفعل الأقصى من دافيد غروسمان، الروائي والكاتب الإسرائيلي الشهير رفيع الجوائز وعالميّ الصيت، على حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ المدنيين العزّل من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة، تمثّل في مقالة (مسهبة، كما يتوجب القول) نشرها بالعبرية في صحيفة «هآرتز» الإسرائيلية. ولأنها تُرجمت إلى لغات عديدة، فقد تنوّعت عناوينها طبقًا لـ«مزاج» التحرير في المنبر أو الموقع ناشر الترجمة: «إسرائيل في كابوس. مَن الذي سيكون بعد أن ننهض من الرماد»، حسب صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية؛ أو «كابوس لا نظير له»، حسب أسبوعية «لوبز» الفرنسية.

وأيًا كانت مقادير النقد الذي اعتاد غروسمان توجيهه إلى اليمين الإسرائيلي عمومًا، وإلى ائتلاف بنيامين نتنياهو خصوصًا؛ فإنّ رثاء «روح إسرائيل»، حسب تعبيره المتكرر الذي لا يتقادم، يهيمن على نبرة المقالة، بما يسمح أيضًا بتسلل فزع الكابوس تارة، أو خشية اهتزاز الوجود تارة أخرى. لا جديد، أيضًا، ولعلّه العنصر

الأهمّ، أنّ ميزان غروسمان المعتمَد يضع «إرهاب حماس» في كفة، و«الاحتلال الإسرائيلي» في كفة مقابلة؛ متجاهلًا أنّ إرهاب الدولة الإسرائيلي لا يقتصر على مفردة «احتلال» غائمة، بل يشمل جرائم حرب موصوفة شتى، وسياسات عنصرية واستيطانية واستعمارية لا تكفّ عن التوحّش، ومنظومات أبارتيد أين منها الأصل الجنوب أفريقي.

ولا عجب أن تجتذب المقالة إغراء الترجمة إلى لغات تشهد وسائل إعلامها، أسوة بساستها في الحكم والمعارضة، عجائب أنماط انحياز إلى دولة الاحتلال وسكوت عن جرائم الحرب والفظائع والمجازر؛ فالفقرة الأولى تجمع الندب بالدراما، بخصوص كيان اشتُهر بالشدّة والبطش والهيمنة والدلال والغطرسة معًا. يكتب غروسمان: «أنظر إلى وجوه الناس، فأرى الصدمة. الوجوم. قلوبنا تتهدّل تحت ثقل دائم. مرّة بعد أخرى يقول بعضنا للبعض الآخر: إنه كابوس أبعد من المقارنة. لا كلمات تصفه. لا كلمات تحتويه».

ثمة أيضًا، في الفقرة التالية مباشرة، تلك الدغدغة (الأثيرة، بدورها، عند غروسمان) للصياغات المطلقة، الهلامية وشبه الميتافيزيقية والتلفيقية، لما اعتاد غروسمان أن يتغنى به من عناصر يعتبرها مثلى في «روح» الكيان؛ وما تتعرض له اليوم من «خيانة» لها على أيدي هذا أو ذاك من ساسة الاحتلال: «أرى أيضًا إحساسًا عميقًا بالخيانة. خيانة المواطنين من جانب حكومتهم ــ من رئيس الوزراء وتحالفه التدميري. خيانة لكلّ ما نعتبره ثمينًا عندنا

كمواطنين، وخصوصًا كمواطنين في هذه الدولة. خيانة لفكرتها التكوينية، والمُلزمة. وللوديعة الأثمن على الإطلاق ــ بيت الشعب اليهودي الوطني ــ الذي سُلّم لزعمائه ليحفظوه، وتوجّب عليهم أن يعاملوه بتبجيل».

بكائيات غروسمان تتوالى على أنساق متماثلة، بل لعلّ الكثير منها ليس أكثر من رَجْع أصداء لبكائيات سابقة دبجها في مناسبات كانت عنده كابوسية، وإنْ تفاوتت شدّتها بين اغتيال إسحق رابين مثلًا، وبين الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان حين قُتل ولده أوري قائد دبابة الميركافا. ولقد عاتب ليا رابين، أرملة الجنرال القتيل، لأنها اعتزمت مغادرة «هذا البلد المجنون» صبيحة تقدّم نتنياهو على شمعون بيريس في انتخابات 1996؛ وجزم يومذاك: «ليس لنا من وطن آخر». كذلك لم يبدّل موقفه من الاجتياح، ولم يطالب بإنهاء الحرب، واكتفى بهذا التصريح: «لن أقول الآن أيّ شيء عن هذه الحرب التي قتلت ولدي. نحن، في عائلتنا، خسرنا هذه الحرب لتوّنا».

غير أنّ المفارقة الكبرى تجلت في أنّ غروسمان لم ير في ابنه أوري صفة الغازي الذي يقود دبابة غازية، بل «الفتى الإسرائيلي تمامًا، الذي كان إسرائيليًا جدًا وعبرانيًا جدًّا حتى في اسمه»! وفي كلمة الرثاء التي ألقاها على قبر ولده، أضاف: «لقد كان أوري يمثّل جوهر الصفة الإسرائيلية كما أودّ لها أن تكون. صفة إسرائيلية يكاد يطويها النسيان، حتى صارت أمرًا مثيرًا للفضول. وكان إسرائيليًا طافحًا بالقِيَم، وهي كلمة تآكلت فباتت مضحكة في السنوات

الأخيرة. ففي عالمنا المجنون العابث القاسي، ليس رائجًا أن تكون حامل قِيَم، أو إنسانيّ النزعة».

وكي يمزج السخط الساخن بالإشفاق البارد، فلا يبدو أقلّ شراسة من مواطنيه الذين يتوجه إليهم، يعلن غروسمان أنه لا يعرف ما إذا كان مقاتلو «حماس» من صنف الحيوانات (ويعفّ عن ذكر القائل، مجرم الحرب وزير جيش الاحتلال)، ولكنه واثق أنهم «لا ريب فقدوا إنسانيتهم». مَنْ هم، إذن، بعد فقدان اللصاقة «الإنسانية» كما يبدو أنه يمتلكها أو يحتكرها؟ بل السؤال الآخر الجدير بالطرح هو هذا: مَن هم أولئك الذين ينوب عنهم بضمير الجماعة: «نتحرّك خلال هذه الليالي والنهارات مثل سائرين في نومنا؟ مَن سنكون وأيّ نوع من الكائنات الإنسانية بعد أن رأينا ما رأينا؟».

الفضول، المشروع تمامًا، يقتضي ردّ أسئلته هذه، وتسعة أعشار الفقرات في مقالته العصماء البكائية، إلى واقعة مقتل ثلاثة محتجزين إسرائيليين بنيران أخوتهم في سلاح هذه الـ«إسرائيل» ذاتها التي يتغنى بها غروسمان؛ فالمنطق السليم يرجّح أنّ القتلة هنا لم يكونوا سائرين في نومهم، بل كانوا على شاكلة أوري... جدّ إسرائيليين!

عمومة الإيديولوجيا بين الصهيونية والهندوتفا

إذا لم تكن مفاجئة سلسلة مواقف دول غربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا، أو خيارات بعض قيادات الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، في الانحياز إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي والتغطية على أو التواطؤ مع حرب الإبادة ضدّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة؛ فإنّ سلسلة أخرى من المواقف ركنت إليها دول آسيوية، في طليعتها الهند بقيادة رئيس الوزراء الحالي نارندرا مودي، تنطوي على مفاجأة من طراز ما، رغم أنها تدخل في سيرورة متلاحقة سبقت عملية «طوفان الأقصى» والتوحش الإسرائيلي ضدّ القطاع.

صحيح، بالطبع، أنّ العلاقات الهندية – الإسرائيلية شهدت قفزات نوعية منذ سنة 2014 مع صعود حزب بهارتيا جاناتا بزعامة مودي؛ تجاوزت، بمعدلات قياسية، التطورات البطيئة التي أعقبت استئناف العلاقات مع دولة الاحتلال في سنة 1992، خلال عهد رئيس الوزراء الهندي الأسبق ناراسيما راو. ليس خافيًا، كذلك، أنّ التعاون بين نيودلهي وتل أبيب يسجّل معطيات دراماتيكية: من 200 مليون دولار سنة 1992، إلى 10,1 مليار

دولار سنة 2023، في الاقتصاد والتجارة فقط؛ أي باستثناء المبادلات العسكرية، حيث تشتري الهند من دولة الاحتلال معدات عسكرية بقيمة 2 مليار دولار سنويًا، بما يمثّل 30٪ من مجموع صادرات الاحتلال في هذا الميدان. وخلال زيارة قام بها مودي إلى دولة الاحتلال في تموز (يوليو) 2017، وزيارة مقابلة من بنيامين نتنياهو إلى الهند مطلع 2018؛ جرى توقيع سلسلة من الاتفاقيات، صنعت في مجموعها صيغة تحالف ستراتيجي متعدد المستويات والحقول.

ومع ذلك لم تكن هذه القفزات كلّها، أو سواها، خلف شدّة الانحياز الهندي الأخيرة لصالح دولة الاحتلال؛ إذْ لم يكن أمرًا عابرًا أن يسارع مودي إلى التغريد، صبيحة 7 تشرين الأول (أكتوبر)، لإدانة «حماس» والتضامن المطلق مع الاحتلال؛ ولم تكن ضرورات التعاون الاقتصادي والعسكري والأمني هي وحدها خلف لجوء الشرطة الهندية وأجهزة الأمن المختلفة إلى قمع التظاهرات المناصرة للفلسطينيين على الأراضي الهندية، مقابل تشجيع ورعاية المظاهرات الأخرى المتعاطفة مع الاحتلال. والمحصلة، بأسرها، لم تكن كافية كي تمتنع الهند عن التصويت على مشروع قرار في الأمم المتحدة يدعو إلى هدنة إنسانية، وثمة استطرادًا أسباب أشدّ عمقًا تسيّر هذه الخيارات وتكيّفها، أو حتى تتحكم بها.

ثمة، أوّلًا، نمط جيو – سياسي يسوقه مراقبون كثر ويتصف بدرجات متفاوتة من الصواب والصلاحية، كما في حرص

مودي وحكومته على تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة أو عدم تعكير صفوها عبر البوابة الإسرائيلية؛ أو، في المقابل، قطع الطريق على الصين ضمن المنافسات الآسيوية/ الآسيوية أو مع دول خليجية مثل السعودية والإمارا ت (خاصة في مشاريع مثل «I1U2»، و«كوريدور الهند-الشرق الأوسط-أوروبا»)؛ أو، ثالثًا، تسخير النفوذ الإسرائيلي في صدّ الانتقادات الأوروبية لمواقف الهند المحابية لروسيا حول الملف الأوكراني؛ أو رابعًا، وليس آخرًا، ردع انتقادات بعض العواصم الغربية بصدد تورّط الهند في اغتيالات الانفصاليين السيخ على الأراضي الكندية...

وثمة ثانيًا، ولعلّه الجوهري والأهمّ، نمط إيديولوجي وعقائدي وشعبوي تنبثق محاوره الكبرى من اليقظة العارمة للقومية الهندوستانية، التي كانت أصلًا وراء صعود بهارتا جاناتا ومجموعة مودي، من جانب أوّل؛ والتماهي، التكويني ولكن الآخذ في الاطراد، بين الصهيونية سياسة وممارسة وفلسفة، و«الهندوتفا» بوصفها نبراس النزعات القومية الهندية والتي باتت فلسفة شبه رسمية للسياسة الحكومية الهندية منذ صعود مودي، من جانب ثانٍ. وكما أنّ الصهيونية أقامت معظم ركائزها على فكرة «الوطن القومي لليهود»، فإنّ الهندوتفا تقيم الكثير من أركانها على مفهوم الـ«أكهند بهارات»، أو «الهند غير المجزّأة»: لا مكان للفلسطينيين في فلسطين حسب الصهيونية، ولا مكان للمسلمين في الهند الكبرى حسب الهندوتفا. وإذ تسير الصهيونية في طبعة أمثال نتنياهو وإيتمار بن غفير نحو منظومات الأبارتيد، فإنّ الهندوتفا

على يد أضراب مودي وأميت شاه تستعيد الكثير من جذورها التأسيسية مطلع القرن المنصرم كحركة فاشية تعتمد النقاء العرقي.

وكان ف. د. سافاركار (1883-1966)، وهو المفكر والسياسي الأبرز في الأطوار التكوينية للنزعات القومية الهندوستانية وصاحب اصطلاح الهندوتفا، لا يفوّت فرصة من دون إبداء الإعجاب بالفكرة الصهيونية، والحثّ على الاقتداء بها ونقلها إلى الهند على أصعدة سياسية واجتماعية ومذهبية. وكانت المقارنات التي يعقدها بعض القوميين الهندوستان بين سافاركار وتيودور هرتزل تدعو إلى السخرية، أكثر بكثير مما تستدعي المفارقة الصارخة؛ بالنظر إلى أنّ الأوّل كان بالغ الإعجاب بشخص أدولف هتلر، وله تصريح شهير يقول فيه: «مؤكد أنّ هتلر أفضل من باندیت نهرو في اختيار ما يلائم ألمانيا». وظلّ يرى في الصهيونية «ابنة عمّ» للهندوتفا في جوانب عديدة، أبرزها عنده مسألة التفوّق العرقي وتجييش الدين ومفهوم العصبة، وأنّ الأمم يمكن أن تُبنى على أساس هوية أحادية منفردة.

ومن جانب آخر، لا يقلّ حساسية وخطورة: كما أنّ اليهودية ليست الصهيونية، أو العكس؛ فإنّ الهندوسية ليست الهندوتفا، أو العكس. وفي كتابه «جوهر الهندوتفا»، 1921، يهوّم سافاركار هكذا: «الأفكار والمُثُل، الأنظمة والمجتمعات، الفِكَر والعواطف التي تمحورت حول هذا الاسم [الهندوتفا] متنوعة للغاية وجدّ غنية، عظيمة القوّة والعمق، شديدة الشمول ولكنها مع ذلك عظيمة الحيوية حتى أنها تتحدى كلّ محاولات التحليل. أربعون قرنًا، إذا

لم يكن أكثر، تضافرت لصياغتها على هذا النحو. أنبياء وشعراء، محامون وقضاة، أبطال ومؤرخون، كلهم فكروا وعاشوا وناضلوا وماتوا لمجرّد أن تُنطق هكذا. ذلك لأنها بالفعل ليست نتاج أفعال لا حصر لها، متصارعة تارة أو متمازجة تارة أخرى لعرقنا بأسره، ولهذا فإنّ الهندوتفا ليست كلمة، بل هي تاريخ».

هذا التهويم كان يتطابق، على نحو صاعق أحيانًا، مع أفكار هرتزل في «الدولة اليهودية»، وخلال عشرينيات القرن المنصرم شدّد سافاركار على علاقة العمومة التي تجمع الهندوتفا مع الصهيونية؛ واعتبر أنه «إذا تحققت أحلام الصهاينة ذات يوم، وأصبحت فلسطين دولة يهودية، فإنّ هذا سوف يسعدنا على قدر المساواة مع أصدقائنا اليهود». فالقوميون الهندوستان، خاصة دعاة التفوّق العرقي في صفوفهم، لم يعتبروا أنّ المقارنة بين الهندوتفا والصهيونية محض اختلاق أو مصادفة عشوائية؛ بل (حسب الباحث من جنوب أفريقيا آزاد عيسى في كتابه الذي صدر مؤخرًا بالإنكليزية تحت عنوان «أوطان معادية: التحالف الجديد بين الهند وإسرائيل»)، كان يمثّل حالًا تبادلية، وحوارية طويلة، بين اليهودية والهندوسية بوصفها «حضارتين على امتداد العصور».

ويبقى واجبًا استذكار حقيقة أولى تاريخية تقول إنّ الهند، ما قبل مودي وحزب بهارتيا جاناتا ظلت صديقة القضية الفلسطينية على نحو عزّ العثور عليه عند العديد من الأنظمة العربية الحاكمة؛ والسجلّ يفيد بأنّ نيو دلهي صوّتت لصالح فلسطين (وبالتالي ضدّ دولة الاحتلال) في عشرات القرارات التي تخصّ حقوق

الفلسطينيين بصفة شاملة، ومسائل انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وحقّ العودة، والسيادة الفلسطينية. حقيقة ثانية تقول إنّ نقلات كبرى في تطوير العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية تمّت خلال فترات حكم حزب المؤتمر، وحين كان كبار رجالاته في سدّة السلطة (نهرو وأنديرا وراجيف غاندي)؛ وليس فقط خلال فترات حكم الأحزاب ذات التوجّه القومي الهندوستاني.

الأمر الذي لا يبدّل تأثير علاقات العمومة بين الصهيونية والهندوتفا في الزمن الحاضر تحديدًا، حيث يُحرق العلم الفلسطيني في شوارع هذه الهند، إياها.

بايدن ونتنياهو: هذي الضجة الكبرى علاما؟

صحيح، في يقين هذه السطور على الأقلّ، أنّ شرّ البلية لا يحدث أنه يُضحك أحيانًا فقط، بل قد يستدعي جرعات ضحك إضافية على رافضي الإضحاك؛ كما في مثال المؤمنين بوجود خلاف بين إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وتحالف جرائم الحرب الذي يقوده رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ممّن لا يضحكون رغم أنهم في طلائع أشدّ المُضحكين.

أكثر التقارير فذلكة بصدد هذا الخلاف المزعوم، وهي أيضًا أسرعها تلميحًا إلى الاطلاع على الخبايا والخفايا وأحاديث الجلسات المغلقة والهمس واللمز بين بايدن ونتنياهو؛ تقول مثلًا إنّ الأوّل أمهل الثاني أسبوعًا أو اثنين ليس لتحقيق «النصر» في قطاع غزّة، بل لتغيير «وتيرة» القصف و«تخفيض» أعداد الضحايا من الفلسطينيين، والأطفال والنساء بصفة خاصة.

تقارير أخرى، تتصنّع أفانين من النباهة والذكاء والفهلوة، فتذكّر الغافلين الجَهَلة قليلي الاطلاع وقصيري النظر (وهؤلاء، أغلب الظنّ، تسعة أعشار الإنسانية المنشدّة يوميًا إلى حمامات الدم في قطاع غزّة)؛ أنّ مصالح الولايات المتحدة القومية هي العليا،

ولها الأولوية القصوى إذا تضاربت مع مصالح دولة الاحتلال. ففي السياسة (كما يحلو للعباقرة في هذه الفئة أن يرفعوا العقيرة بالهتاف): لا صداقة دائمة بل مصالح راسخة.

تقارير من طراز ثالث سوف تسخر من عقول المتشبثين بأقوال أدلى بها بايدن، من عيار أنّ المرء لا يحتاج لأن يكون يهوديًا حتى يتصهين، أو أنّ دولة الاحتلال هي الاستثمار الأمريكي الأهمّ والأثمن على مرّ القرون، أو أنّه لو لم تكن دولة الاحتلال لتوجّب على الولايات المتحدة أن تخلقها. وقد يحدث، من دون مفارقة، أن يكون عدد غير قليل من نطاسيي هذه الفئة هم أنفسهم يتامى مقولة «النظام الدولي الجديد» التي أدخلها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب على أعتاب اجتياح العراق مطلع تسعينيات القرن المنصرم.

وللمرء أن يدع جانبًا أمثال بايدن، وقبله دونالد ترامب وباراك أوباما وجورج بوش الابن؛ أو أيّ رئيس للولايات المتحدة خلال الـ75 سنة التي أعقبت الاستثمار الأمريكي في المشروع الصهيوني؛ فأيّ فارق صنع هذا الرئيس أو ذاك، ديمقراطيًا كان أم جمهوريًا، بصدد ركائز كبرى للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط عمومًا، وإزاء دولة الاحتلال الإسرائيلي خصوصًا؟

ذاك تاريخ لعقائد/ ثوابت، لم تترك لأيّ رئيس أمريكي هامش مناورة واسعًا في التملّص من التبعات والمقتضيات، أو المساس الجدّي بما صار فلسفة ناظمة شبه مقدّسة. هنالك هاري ترومان في عقيدته، التي سُمّيت باسمه في الخمسينيات، وهدفت إلى حماية

المصالح الأمريكية شرقي المتوسط، وتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وهنالك دوايت أيزنهاور، في استخدام حرب السويس عام 1956 من أجل محق النفوذ الإمبراطوري لكلّ من بريطانيا وفرنسا، وإحلال الإمبراطورية الأمريكية محلّ الجميع، مرّة وإلى الأبد.

وفي الستينيات، شاعت عقيدة ليندون جونسون في تكوين تحالف ستراتيجي أمريكي ــ إسرائيلي ضدّ التحالف السوفييتي ــ العربي، الذي حاول الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر هندسته، فتلقى ضربة قاصمة في حرب الأيام الستة عام 1967. وفي السبعينيات، شاء ريشارد نكسون توظيف حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973 من أجل فرط التحالف أعلاه، وإعادة مصر إلى الحظيرة. تتمة اللائحة تشمل جيرالد فورد وجيمي كارتر ورونالد ريغان وبوش الأب، ولم تكن إدارات بيل كلينتون وبوش الابن وأوباما وترامب سوى تنويعات على هذا النحو أو ذاك، تستكمل تلك العقائد في مبدأ «النظام الدولي الجديد» أو «الاحتواء المزدوج» أو «الضربة الاستباقية» أو «الشرق الأوسط الجديد»...

علامَ، إذن، هذي الضجة الكبرى حول الخلافات المزعومة بين بايدن ونتنياهو؛ ما خلا أنها تمارين مسرحية تشحذ صهيونية الأول، وتُشحن فاشية الثاني، وتبرهن، مجددًا، أنّ شرّ البلية... ما يضحك؟

أركيولوجيا فلسطين: ناصرة يسوع وقدس أللنبي

قبل أن ينصرم العام الحالي 2023، ثمة حيثيات كثيرة قد يكون واجبًا تناولها بصدد حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضدّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة؛ في عدادها، وتماشيًا مع نهج هذه السطور في هذا العمود، وقفة مع إصدارات العام من مؤلفات تخصّ فلسطين، وربما قطاع غزّة تحديدًا. ولأنها متعددة الميادين والاختصاصات، أو المناهج والنُظُم الدراسية، فقد يكون مفيدًا التشديد على حقل بحثي واحد محدد؛ مثل أعمال الأركيولوجيا وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج تخصّ تصويب التاريخ، أو حتى تعديل بعض مسلمّات كبرى رُسّخت في حولياته لأسباب بريئة تارة أو خبيثة تارة أخرى.

كتاب أوّل تحت عنوان «مريم المجدلية: تاريخ بصري»، من ديان أبوستولوس - كابادونا أستاذة الفنون الدينية والتاريخ الثقافي في جامعة جورجتاون؛ ويحتوي، كما يشير عنوانه، على 65 من اللوحات المختلفة التي ترسم ملامح امرأة خضعت على الدوام لمزيج من التبريك والتشكيك، من «امرأة خرج منها سبعة

شياطين» حسب إنجيل لوقا، إلى قديسة ظهر لها المسيح بعد صلبه حسب إنجيل يوحنا. ولعلّ أبرز الجديد في هذا العمل المتميز أنه يقيم تقاطعات تمحيصية معمقة بين معطيات النصوص الدينية وإرث الآباء الكنسيين على مرّ العصور، وما تقوله خلاصات آثارية ملموسة؛ وأنه، أيضًا، يختار منهجية صارمة تضع السرديات حول المجدلية، الشرقية منها والغربية، على محكّ أدوات النقد الثقافي المعاصرة.

كتاب ثانٍ هو طبعة أخرى جديدة من كتاب «الأرض المقدسة وسوريا»، للرحالة والجغرافي الأمريكي فرانك جورج كاربنتر (1855-1924)، الذي صدر للمرّة الأولى سنة 1922؛ وليس للمرء أن يتخيّل اعتبارًا خاصًا، ملحًّا، لإعادة إصداره بعد 100 سنة ونيف، سوى أنه يخدم طائفة من الأغراض الاستشراقية والاستعمارية و... الصهيونية، أوّلًا ربما. ذلك لأنّ ترحال كاربنتر لم يستهدف سوى تثبيت «المهمة التمدينية» للانتداب البريطاني في فلسطين، من جهة أولى؛ وامتداح المشروع الصهيوني، وتثبيت اخضرار «صحارى الأرض الموعودة» (!) على أيدي الهجرات اليهودية المتعاقبة، من جهة ثانية. ولا عجب أنّ كاربنتر يفتتح كتابه بهذه العبارة: «700 سنة من هيمنة المسلمين على الأرض المقدسة انتهت مع الدخول المتواضع للجنرال أللنبي إلى القدس. وهناك دوّت الصرخة: ها قد حلّ يوم الخلاص!».

كتاب ثالث، وغير بعيد عن أن يكون الأهمّ ضمن هذه المجموعة، يحمل عنوان «أركيولوجيا ناصرة يسوع»، وفيه يقطع

الآثاري البريطاني كين دارك خطوة أخرى حاسمة في مسار حافل غاص عميقًا، وعلى غير المألوف الشائع، في حفريات الناصرة الفلسطينية. وكما في كتابه الأوّل «راهبات دير الناصرة»، 2016؛ وكتابه الثاني «المرحلة الرومانية والناصرة البيزنطية وسياجها الخلفي»، 2020؛ يتجاوز دارك سرديات الأناجيل حول سكنى يسوع وعيشه في المدينة مطلع القرن الأوّل الميلادي، إلى مسعى أكثر منفعة ودلالة في يقينه: الإجابة عن جمهرة من الأسئلة التي يطرحها الناس العاديون، وليس علماء الآثار أو أهل الاختصاص وباحثي الدراسات التوراتية. وهو، منذ مقدّمة كتابه، يعلن التالي: «لستُ في الناصرة تحت صفة 'باحث توراتي'، يدرس ما يمكن لعلم الآثار أن يقوله عن التوراة. هذا نظام دراسي لم يعد بالكاد حاضرًا في بريطانيا القرن الحادي والعشرين. في المقابل، جئت إلى الناصرة للتدقيق في الدليل الأركيولوجي على الناصرة بوصفها مركزّ حجّ بيزنطيًا».

واختيار الموضوع الأركيولوجي في هذه السطور، على سبيل اختتام الـ2023، إنما يُستمدّ أيضًا من حقيقة أنّ المؤسسة الصهيونية، قبل زمن طويل يسبق إعلان تأسيس الكيان الإسرائيلي، انفردت عن العالم بأسره في تحويل علم الآثار إلى ما يقترب من الديانة؛ وبما يتجاوز بكثير علم الحفريات في التاريخ الغابر، وتذهب وظائفه أبعد من إضاءة الماضي أو استكشاف حلقات غامضة في السجلّ الإنساني. وكان نيل سيبرمان، مؤلف كتاب «نبيّ من بين ظهرانينا»، الذي يروي سيرة إيغال يادين «المحارب وعالم

الآثار وصانع أسطورة إسرائيل الحديثة»؛ قد اقترح المقولة اللافتة التالية: التنقيب عن الآثار اليهودية في أرض فلسطين التاريخية كان بمثابة «ترخيص شعري للاستيطان الإسرائيلي المعاصر»؛ بحيث تنقلب الرقيمات والألواح المكتشفة إلى ما يشبه عقود ملكية العقارات المعاصرة في شتى أرجاء فلسطين، مع فارق أنها عقود مقدّسة مكتوبة بمداد الآلهة.

وقد انحصرت مهمة علم الآثار الصهيوني في إثبات هذا الزعم أو ذاك حول تاريخ اليهود في فلسطين التاريخية، وليس التنقيب عن الموادّ الناقصة في تاريخ يحتمل درجة علمية نسبية من الإجماع أو الاختلاف. وذات يوم كان المدير العام للآثار والمتاحف في دولة الاحتلال قد قطع ذلك الشوط، القصير الأخير، بين الحلم الأقصى والهستيريا المفتوحة؛ حين اقترح إعادة تحقيب التاريخ الإنساني على النحو (اليهودي، الحصري!) التالي: عصر الحديد نسمّيه «عصر بني إسرائيل»، والهيللينى هو «الحشموني»، والروماني يصبح «عصر الميشنا»، والبيزنطي ينقلب إلى «التلمودي»...

ولا عجب أنّ أركيولوجيا فلسطين، هذا العام فقط، فكيف بـ75 سنة سابقة؛ ضمّت ناصرة يسوع إلى قدس الجنرال أللنبي؛ وبينهما ما هو أبعد من باب العمود، والأقصى، وتلّة المغاربة و... غزّة العزّة!

غزّة والعداء للسامية:

اهتراء متصاعد لفزّاعة عتيقة

قرار (أو بالأحرى: اضطرار وإجبار) كلودين غاي، رئيسة جامعة هارفارد الأمريكية، الاستقالة من منصبها مؤخرًا، كان فصلًا إضافيًا، ولعله الأكثر دراماتيكية حتى الساعة، في جولات «صيد السَحَرة» التي يديرها اليمين وغالبية مجموعات الضغط اليهودية والإسرائيلية في الولايات المتحدة، ضدّ الحياة الأكاديمية عمومًا، وحرّيات التعبير داخل الحرم الجامعي للطلاب والأساتذة خصوصًا. الخلفية ليست خافية البتة، إذْ أنها تدور علانية حول المواقف من حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ قطاع غزّة، وكذلك في عموم فلسطين التاريخية؛ وأمّا جذورها فتضرب عميقًا في ذهنيات محافظة ويمينية عريقة، لا تنحسر تارة إلا لتتصاعد أكثر وأشدّ شراسة تارة أخرى.

ونتيجة جلسة استماع في الكونغرس، مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي، لثلاث من رئيسات جامعات أمريكية بارزة، حول التسامح مع خطابات وأنشطة للطلاب مناصرة للفلسطينيين اعتُبرت معادية للسامية؛ سارعت إليزابيث ماجيل من جامعة

بنسلفانيا إلى الاستقالة، تبعتها غاي مؤخرًا، ولم يبقَ في الميدان سوى سالي كورنبلث من معهد ماساشوستس. طريف، ولافت تمامًا، أنّ رأس الحربة في الاستجواب كانت النائبة عن الحزب الجمهوري إليز ستيفانيك، الشهيرة بوقوفها خلف ادعاءات الرئيس الأمريكي السابق ببطلان الانتخابات الرئاسية لعام 2020، والأشهر بأنها من دعاة نظرية «الاستبدال الكبير» العنصرية القائلة بمحو الأمريكيين البيض على أيدي مهاجرين غير بيض؛ ثمّ الأكثر شهرة في إعلانات دعائية عنصرية فجّة خلال حملتها الانتخابية.

لم تغبْ عن ملابسات قيادة ستيفانيك للاستجواب في الكونغرس حقيقةُ أنها كانت تمارس طرازًا من الانتقام الشخصي، بالنظر إلى أنّ هيئة معهد السياسة في جامعة هارفارد سبق أن أبعدتها عن عضوية الهيئة بسبب مزاعمها الزائفة حول نتائج الانتخابات الرئاسية. صحيح أنّ غاي لم تكن يومها رئيسة الجامعة، فهي لم تشغل المنصب سوى ستة أشهر؛ وأنّ هيئة إدارة المعهد مستقلّة في قراراتها؛ إلا أنّ رغبة معاقبة الجامعة يصعب أن تُستبعد من مجموعة نوازع متأصلة لدى ستيفانيك وأضرابها من ممثلي اليمين المحافظ، حول اتهام الجامعات الأمريكية بالخضوع لتيارات اليسار ونظريات ما بعد الاستعمار والـ«ووك»...

وفي مقال رأي، نشرته بالأمس صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، تطرقت غاي إلى عدد من النقاط التي اعتبرت أنها تكمن فعليًا في خلفية استقالتها، أو بالأحرى اضطرارها إلى هذا القرار؛ على رأسها «مساءلة التزامي بمحاربة العداء للسامية»، ولكنّ

مضمونها الأبرز هو «نسف المُثُل التي أحيت هارفارد منذ تأسيسها: التميّز، الانفتاح، الاستقلال، والحقيقة». وأولى نتائج حملة ستيفانيك وأضرابها تمثلت في إغراق بريد غاي برسائل الشتائم، والتهديد بالقتل، وإطلاق صفة الـN-word التي تشير إلى المحتد الزنجي. ولم تغفل غاي التشديد على التالي: «الحملة ضدي كانت تتجاوز جامعة واحدة ورئيسًا واحدًا. ذلك كان مجرد اشتباك واحد في حرب أعرض لتقويض الإيمان العام بأعمدة المجتمع الأمريكي». وهذا لأنّ «المؤسسات الموثوقة من كلّ الأنماط، من الصحة العامة إلى وكالات الأنباء، سوف تسقط على الدوام ضحية محاولات منسقة لتدمير شرعيتها وتخريب مصداقية قادتها».

وفي فقرة، حاسمة على نحو خاص لأنها تضرب بجذورها الواقعة في أعماق أخرى ليست أقلّ مغزى على مستويات اجتماعية وسياسية وسلوكية وإيديولوجية، تكتب غاي: «لست غافلة أنني أشكّل مادة خام مثالية يُرشق عليها كلّ قلق حول المتغيرات الأجيالية والديمغرافية التي تحيط بالحرم الجامعي: امرأة سوداء اختيرت لقيادة مؤسسة مرموقة. امرأة تنظر إلى التنوّع كمصدر للقوّة والدينامية المؤسسية. امرأة دافعت عن المناهج الحديثة التي تتراوح بين علم الكمّ إلى تاريخ الأمريكيين الآسيويّين المهمل طويلًا. امرأة تؤمن بأنّ ابنة مهاجرين من هايتي يمكن أن تقدّم شيئًا للجامعة الأقدم عند الأمّة».

والحال أنّ واقعة استجواب قيادات الجامعات على خلفية التهمة العتيقة، العداء للسامية مترافقة مع معاداة الصهيونية، تدخل

في سياق أوسع نطاقًا وحمّال دلالات عديدة؛ هو، في إيجاز قد لا يقتضي الكثير من التفصيل، الاهتراء المتصاعد لسياجات التحريم التي كانت تحظر، في مستويات ردعية قانونية وتشريعية، التطرّق إلى المفهوم في ذاته، أوّلًا؛ فكيف بتدقيق أصوله التاريخية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية، وكيف (تحديدًا، في الواقع) بما اكتنفه ويكتنفه من أساطير وخرافات، ومن تشويه وتلفيق واختلاق. ذلك لأنّ جرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، وحروب الإبادة والتطهير العرقي واستهداف المشافي والمدارس والملاجئ والأسواق، وممارسات النهب التي تبدأ من الأطفال الرضع ولا تنتهي عند مكاتب الصرافة... أسقطت، وتواصل إسقاط، المحرّم والممنوع والمسكوت عنه بصدد المعنى الفعلي للتهمة العتيقة، وما إذا كانت مجرّد فزّاعة لدى دولة الاحتلال وأنصارها مجموعات الضغط الصهيونية واليهودية، أخذت تتآكل وتهترئ وتنكشف.

وأيّ تطرّق، جدّي الطابع ومنعتق من كوابح التحريم، إلى شيوع العداء للسامية في الولايات المتحدة تخصيصًا؛ لا يصحّ، منهجيًا على الأقلّ، أن يتجاهل الواقعة النوعية التي شهدت إقدام المواطن الأمريكي جيمس فون برون، 88 سنة، على اقتحام متحف الهولوكوست في قلب واشنطن، على مرمى النظر من البيت الأبيض، مدججًا ببندقية، حيث أطلق النار فجرح عددًا من حرس المتحف وأودى بحياة أحدهم، قبل أن يخرّ هو نفسه صريع طلقاتهم. كان الرجل، للإشارة المفيدة، أبيض البشرة، ضابطًا سابقًا في البحرية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، حائزًا على

أربع نجوم تقدير بسبب بسالته في القتال، حامل بكالوريوس في الصحافة، وعضوًا في جمعية Mensa التي تزعم أنها تضمّ الـ 2٪ الأذكى في الولايات المتحدة.

المعلومات التمهيدية أفادت بأنّ الرجل لم يكن يخفي أفكاره الكارهة لليهود، وهذا ما يلمسه المرء دون عناء عند زيارة موقعه الشخصي على الإنترنت، وقراءة بعض كتاباته وبينها مقالة بعنوان «خطأ هتلر الأسوأ: أنه لم يحرق اليهود بالغاز!»، على سبيل المثال الأوضح. كان لديه، كذلك، كتاب بعنوان مستمدّ من عبارة شهيرة جاءت في التلمود، وتُنسب إلى الحاخام شمعون بن يوشاي، تقول بالحرف: «اقتلوا حتى الأخيار في صفوف الوثنيين اللايهود»، والتي تبدو ـ إذا انتُزعت من سياقاتها التاريخية والحربية الصرفة، كما يساجل بعض فقهاء التلمود ـ دعوة صريحة إلى الإبادة الجماعية.

لكنّ فون برون، على نقيض ما حاولت أن توحي به وسائل الإعلام الأمريكية، لم يكن حالة «منعزلة تمامًا»، سواء على المستوى الفردي، أو حتى ضمن نطاق منظمته التي يطلق عليها اسم «إمبراطورية الغرب المقدّسة»؛ بل يندرج في تراث أمريكي واسع ضارب الجذور، لعلّ «جبهة العاصفة» Stormfront هي أفضل تعبيراته اليوم. وهذه المنظمة أطلقها سنة 1994 دون بلاك القيادي السابق في منظمة Ku Klux Klan العنصرية، ثمّ القيادي في «حزب البيض القومي» الذي كان اسمه «الحزب النازي الأمريكي» حتى العام 1967. وتقول الإحصائيات إنّ عدد زائري الموقع ارتفع من 5000 سنة 2000 إلى 52,500 سنة 2005، كما

أنّ أعداد المنتسبين الجدد إلى هذه المنظمة تجاوزت الـ 2000 بعد وقت قصير من إعلان فوز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية.

والأرجح أنّ النائبة الأمريكية ستيفانيك تدرك جيدًا طبائع الروابط الوثيقة بين العداء للمهاجرين والعداء لليهود، ضمن نظرية «الاستبدال الكبير» ذاتها في المقام الأوّل؛ وأنّ اهتراء فزاعة العداء للسامية يمكن أن يطلق وحوش النظرية من مكامن المحرّم فيكرس سياج التحريم، بما يعني أنّ الإطاحة بأمثال رئيسة جامعة هارفارد لن يكون أكثر فداحة من مزحة... ثقيلة الظلّ!

هويات بلينكن:

قاب قوسين من الصهيونية... أم أدنى؟

ليس من اللائق إغفال، بل قد يكون من الواجب عدم نسيان، العبارة التي أطلقها أنتوني بلينكن في أوّل زيارة له إلى دولة الاحتلال بعد عملية المقاومة يوم 7 تشرين الأول (أكتوبر)؛ حين أعلم الإسرائيليين، والعالم بأسره، أنه لا يأتي بصفته وزير خارجية الولايات المتحدة فقط، ولكن أيضًا كيهودي وحفيد يهودي. وسواء حطّ رحاله على أي شبر في فلسطين المحتلة، أو بدأ من تركيا ومرّ بخمس محطات أخرى، فإنّ الشطر الثاني من هويته سوف يلازمه مثل ظلّه، أو حتى أدنى وألصق.

وعند اللجوء إلى أيّ تدقيق بسيط في هوية بلينكن اليهودية، فمن غير اللائق أيضًا استبعاد المعادلة الحسابية الميكانيكية التي باتت شائعة، ليس داخل الذهنيات الصهيونية المتنوعة وحدها، بل كذلك ضمن تشريعات ومشاريع قوانين تعتمدها أو تنوي إقرارها ديمقراطيات غربية عريقة، بينها أو على رأسها الولايات المتحدة: تلك التي تقول إن التساوي كامل لا نقصان فيه، بين العداء لليهود والعداء للصهيونية والعداء للسامية.

وبذلك فإنّ القراءة التطبيقية لهوية بلينكن اليهودية على ضوء الكمّ الحسابي الثلاثي سالف الذكر؛ ليس لائقًا، من جانبها أيضًا، ألا تضع وزير خارجية القوة الكونية الأعظم ضمن مساحة امتزاج واتساق وتوافق مع النطورات الأحدث في الفكر الصهيوني المعاصر، والشطر الإسرائيلي الراهن منه على وجه التحديد. وإذا كان بيان الخارجية الأمريكية يضع في خانة «اللامسؤولية» تصريحات أمثال إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموترتش حول إفراغ قطاع غزّة من سكانه الفلسطينيين، فإنّ الحصة الصهيونية من شخصية بلينكن يتوجب أن تقع سريعًا في حرج انشطاري: بين هوية أمريكية حكومية، وأخرى يهودية صهيونية؛ إذا لم يذهب الظنّ إلى انشطارات أخرى أقلّ، أو حتى أكثر، ازدواجية.

وإذْ تروج، تباعًا، مقترحات إسرائيلية تزيّف التطهير العرقي لسكان قطاع غزّة تحت ستار «الهجرة الطوعية، وتتضمن الترحيل إلى دول أجنبية «صديقة» وأخرى عربية «معتدلة»؛ فإنّ الذهنية الصهيونية خلف هذا الخيار لم تعد تقتصر على أمثال بن غفير وسموترتش، بل امتدت إلى أمثال عضو الكنيست الليكودي داني دانون، وزميله رام بن باراك، ووزيرة الاستخبارات جيلا غاملييل، وهذا أو ذاك من أقوال بنيامين نتنياهو نفسه خلال اجتماعات مغلقة أو شبه مفتوحة.

وكان تيودور هرتزل، صاحب ومؤسس فكرة الدولة اليهودية، قد قلّب الخيارات بصدد المكان الأنسب لإقامتها، فلم يكترث بالبعد التوراتي بقدر حرصه على «توليف» مطامح الحركة الصهيونية

مع مصالح القوى الاستعمارية العظمى، أواخر القرن التاسع عشر؛ ولهذا فقد تضمنت خياراته بلدانًا مثل أوغندا والكونغو وقبرص والموزمبيق، قبل عريش سيناء أو العراق أو ليبيا أو... فلسطين.

والتفكير في تهجير فلسطينيي قطاع غزّة إلى الكونغو يتمّم، على أكثر من نحو، دائرة صهيونية عتيقة؛ لكنها لم تكفّ عن التجدد في أكثر من منحى، وخاصة إحكام الصلات بين ثلاثيات العداء لليهود/ العداء للصهيونية/ العداء للسامية. وبهذا فإنّ بلينكن، في الجولة الرابعة منذ «طوفان الأقصى»، غير ناءٍ كثيرًا عن الدائرة، بل لعله قاب قوسين... أو أدنى!

مكتبة
t.me/soramnqraa

معين بسيسو وأحمد سوسة

ثمة وقائع ذات خصوصيات عالية، نوعية وفاصلة وجديرة بالصفة التاريخية، تحيل إلى كتابات قد لا تنطوي في ذاتها على صلة مباشرة بالوقائع؛ من طراز ما تفعله جرائم الحرب الإسرائيلية الراهنة ضدّ المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة، وما تحثّ عليه عذابات الفلسطينيين التي تتعاظم وتتضاعف بمعدّل الدقيقة الواحدة، وليس الساعة أو اليوم أو الأسبوع، تحت وطأة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتجويع والتشريد والتخريب والتدمير والنهب وشتى الانتهاكات.

قد يعكف المرء، مثلًا، على إعادة قراءة الشاعر الفلسطيني الغزاوي معين بسيسو (1926-1984)، منساقًا إلى حماسة فاتحة بطولية مثل هذه: «أنا إنْ سقطتُ فخذْ مكاني يا رفيقي في السلاح/ وانظرْ إلى شفتيّ أطبقتا على هوج الرياح/ أنا لم أمتْ! أنا لم أزلْ أدعوك من خلف الجراح». أو تلك التي تفلسف فكرة المقاومة، على منوال الجهر بالحقيقة: «الصمت موت/ قلها ومتْ/ فالقول ليس ما يقوله السلطان والأمير/ وليس تلك الضحكة التي يبيعها المهرج الكبير للمهرج الصغير/ فأنت إنْ نطقت متْ/ وأنت إن سكتّ متْ/

قُلْها ومتْ»؛ أو هذا النداء إلى مسقط الرأس الطروادي: «غزّتي أنا لم يصدأ دمي في الظلمات/ فدمي النيران في قشّ الغزاة/ وشرارات دمي في الريح طارت كلمات/ كعصافيرك يا قوس قزح»....

ولعلّ المرء المحال إلى هذه النماذج سوف يتخفف من اعتبارات نقدية وجمالية شتى قد تُساق لتخفيض القيمة الفنية للخيارات التي حرّكت ذلك النمط من الانحياز الجارف لصالح المؤثرات المعنوية والأخلاقية على حساب الشعر والشعرية. وليس هذا بسبب من السياقات التاريخية التي حكمت ولادة هذه الميول، التعبوية والتحريضية لمَن يشاء توصيفها هكذا، فحسب؛ بل كذلك، وأوّلًا على الأرجح، لأنّ للعذاب البشري طابع استعادة ما سبق، بعيدًا عن الإيحاء بالمكرر والرتيب، وأقرب إلى إضفاء التنويع (الصاعق أحيانًا، والمباغت ربما) على المضاف السالف.

ونموذج بسيسو هو «سيرة الانتقال المعاكس للبطل التراجيدي من النص إلى الواقع» حسب توصيف محمود درويش؛ وهو «مَنْ يقوى على مواصلة حلم مسيّج ببنادق الأعداء، الذين تعددت أسماؤهم، واختلطت لتعمّق حاسّة الفلسطيني بأنه وحيد على هذه الأرض، وحيد مع الأرض الوحيدة مع ذاتها». وإنه، عند درويش دائمًا، «يمثل هذه الصلابة الخارقة، صلابة الحلم في جسد يمزقه الرصاص من كل جهة ونظام»؛ ذاك الذي كان يدرك أنه «يدور حول غزّة، مجموعته الشمسية الخاصة، التي تمثل ملكية أحلامه الخاصة وذكرياته الخصوصية، ولا ترتخي قبضة يده الممسكة بجمرة الحلم. وكان يؤمن بأن للقصيدة طاقة الملموس الفاعل».

من العراق، ولكن ليس بعيدًا تمامًا عن حضور غزّة في وقائعها ورموزها وأساطيرها، قد تحيل حرب الإبادة الإسرائيلية الراهنة إلى المؤرّخ والعلامة العراقي الكبير أحمد نسيم سوسة (1900 ـ 1982)؛ الذي كان، ويظلّ حتى إشعار آخر، في عداد أمهر الباحثين في تعرية الروايات الصهيونية عن تاريخ اليهود، في العراق وفلسطين بصفة خاصة. يُشار أيضًا إلى أنه كان، في الأصل، وليد أسرة يهودية عراقية من مدينة الحلة، واختار اعتناق الإسلام بعدئذ؛ وكتابه «في طريقي إلى الإسلام» لا يفسّر اهتداءه ذاك على أيّ نحو تقليدي، ولا ينزلق إلى أية مفاضلة مقارنة بين الأديان التوحيدية. لقد ساق سلسلة أسباب فلسفية وفكرية وتاريخية، قبل الاعتبارات الروحية، كانت وراء انشداده إلى الإسلام؛ منذ دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، مرورًا باستكمال دراساته العليا في جامعتَيْ كولورادو وجونز هوبكنز الأمريكيتين.

عمله حول تاريخ اليهود كان إنجازه الأكبر، وخاصة كتابه الموسوعي الضخم «العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثرية»؛ الذي يصلح اليوم وثيقة سجال عميقة ضد تخرصات القوى الصهيونية الدينية المتطرفة داخل ائتلاف بنيامين نتنياهو الحاكم وخارجه، بصدد هلوسات الإحلال والتهجير والتطهير العرقي. ولقد أعاد سوسة طرح معلومات تاريخية ليست معروفة حول تاريخ فلسطين القديم قبل ظهور بني إسرائيل، فأوضح أنّه لم يكن إلا حدثًا متأخرًا بالنسبة إلى تاريخ الأقوام السامية العربية التي سبقتهم في استيطان فلسطين وبلاد

الشام وكوّنت فيها حضارة البلد التاريخية، وكان بنو إسرائيل دخلاء عليها وعاشوا في كنفها فاقتبسوا منها مقومات ثقافتهم. فصول ذلك العمل الفريد تتناول الهجرات الرئيسية إلى الهلال الخصيب (فلسطين وسوريا والعراق ومصر)، وجزيرة العرب بوصفها مهد الحضارات السامية، والتوراة والديانة اليهودية، والتوراة في ضوء المكتشفات الآثارية، وعصر إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وعصر النبي موسى والتوحيد؛ وصولًا إلى يهود العالم وزحفهم إلى فلسطين، ثمّ دور الصهيونية والاستعمار في خلق إسرائيل...

والصلات بين النصّ الشعري والوقائع التاريخية ليست، في المقابل، منقطعة لدى هذه أو تلك من تيارات الأسطرة الصهيونية لـ«الحقّ» اليهودي في فلسطين التاريخية؛ بل يجري عادة، وعلى ألسنة صهاينة ساسة أو جنرالات أو فلاسفة، اعتبار علم الآثار الإسرائيلي بمثابة تنقيب يبرهن أنّ لحاضر الاحتلال سوابق تاريخية وأركيولوجية، يتوجب عندهم أن تسبغ طرازًا من «الشَعْرَنة» على الكيبوتز مثل المستوطنة.

فكيف، والحال هذه، لا يحضر اليوم أمثال بسيسو وسوسة في جباليا والشجاعية ودير البلح و... شارع صلاح الدين!

غزّة بين شبكة CNN والرقيب الإسرائيلي:

الخضوع طواعية

موقع The Intercept، الإخباري والصحفي الأمريكي الذي يفرد مساحة واسعة للاستقصاء والتحليل السياسي، نشر مؤخرًا تحقيقًا موثقًا عن واقع تغطية شبكة CNN الأمريكية للحرب التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزّة؛ كتبه دانييل بوغاسلو المحرر المتخصص في تغطية البيت الأبيض والسياسة الخارجية للولايات المتحدة وأدوار وسائل الإعلام المختلفة في هذه الميادين. وقد تضمن التحقيق سلسلة تفاصيل، مثيرة تمامًا والكثير منها جديد يُكشف النقاب عنه للمرة الأولى، حول هيمنة مكتب الشبكة في القدس المحتلة على كلّ، وأيّة، مادة مكتوبة أو مسموعة أو مرئية تخصّ دولة الاحتلال؛ حيث يتوجب إخضاع جميع هذه المواد لمراجعة المكتب، بمعنى التدقيق والتصويب والحذف والتعديل قبيل إجازة البثّ أو النشر.

وهذا الكيان الصهيوني، الذي يتفاخر أنصاره وأصدقاؤه وحماته في الغالبية الساحقة من الديمقراطيات الغربية بأنه «الواحة الديمقراطية» الوحيدة في الشرق الأوسط، يُخضع جميع مؤسسات

الأنباء الأجنبية العاملة لديه لقواعد صارمة يضعها رقيب معيّن من الجيش الإسرائيلي، هو الذي يقرر المواضيع التي يعتبرها «خارج نطاق الإخبار»، كما يراقب المقالات التي يرى أنها مؤذية أو غير ملائمة للنشر. وإلى هذا، وفي سبيل تعزيز السلطة الرقابية أكثر، يتوجب على كلّ صحافي أجنبي بطلب بطاقة اعتماد لدى دولة الاحتلال أن يوقّع على تعهد يُلزمه بالخضوع لاشتراطات الرقيب.

من جانبها لم تتأخر شبكة CNN في المبادرة إلى إجراءات ذاتية لا تجعلها أكثر طواعية تجاه الرقابة الإسرائيلية، فحسب، بل تضيف مقدارًا إضافيًا من انحيازها الطبيعي إلى دولة الاحتلال ومحاباة بياناتها الرسمية وغير الرسمية بصدد حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة؛ إذْ لجأت الشبكة إلى تعيين عسكرية إسرائيلية سابقة في وحدة الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، لتكون مراسلتها المعتمدة في تغطية وقائع الحرب في القطاع. وفي تفسير هذا السلوك، وردًا على استفسار مكتوب من بوغاسلو، أوضح ناطق باسم الشبكة أنّ إخضاع الموادّ لمراجعة مكتب القدس «يستند إلى حقيقة وجود العديد من الفوارق المحلية النوعية والمعقدة التي تستوجب التدقيق الإضافي للتأكد من أنّ التغطية دقيقة ومحددة ما أمكن».

هذا هراء بالطبع، يتغافل ببساطة عن حقيقة أنّ الرقيب الإسرائيلي يفرض حظرًا مسبقًا، وقاطعًا لا استثناءات فيه، على ثمانٍ من موضوعات الحرب في قطاع غزّة خصوصًا، ولكن بالجيش والأجهزة الأمنية المختلفة في دولة الاحتلال عمومًا.

وكان إيميل داخلي مؤرخ في 26 تشرين الأول (أكتوبر) العام المنصرم، حول «المعايير والممارسات الجديدة»، موجّه إلى جميع مراسلي ومحرري الشبكة؛ قد نصّ على وجوب وصف وزارة الصحة الفلسطينية بأنها «خاضعة لـ حماس»، خاصة حين تتضمن الإشارة إحصائيات حول الضحايا؛ حتى إذا كانت صادرة في الضفة الغربية أو في أي مكان آخر. كما حثّ الإيميل على أن أية تغطية للكلفة الإنسانية الناجمة عن الحرب يتوجب أن «تغطي أيضًا السياق الراهن الجيوسياسي والتاريخي الأعرض للقصة»؛ بغرض واضح هو تجريدها من أيّ بعد يتصل بجرائم الحرب الصريحة، ويحيلها إلى «أضرار مجاورة» تشهدها كلّ الحروب.

وضمن توجيه مستقل، صادر عن المدير الأعلى لإدارة «المعايير والممارسات الجديدة» في الشبكة، كتب دافيد لندسي: «بينما تتواصل حرب إسرائيل – غزّة، ينخرط ممثلو حماس في خطاب تحريضي ودعاوة عدائية. معظم هذا سبق أن قيل مرارًا، فلا قيمة له. يتوجب أن نحاذر في منحهم منصة للتعبير». وهذه لغة توجيهية تحيل إلى أوامر مماثلة صدرت عن إدارة الشبكة عند ابتداء الحرب الأمريكية ضدّ أفغانستان، يشير بوغاسلو، وتمثلت في مطالبة المراسلين بأن يخفّضوا أرقام الوفيات المدنية مقابل تذكير المشاهدين بأنّ ما يشهدونه من عنف كان نتيجة مباشرة لهجمات 11 أيلول (سبتمبر).

وأمّا المحظورات الثمانية فهي تبدأ من كيفية تغطية اجتماعات مجلس الحرب الإسرائيلي، وتمرّ بأخبار الرهائن الإسرائيليين، ولا

تنتهي عند أنباء الأسلحة والمعدات التي يحدث أن تغنمها المقاومة الفلسطينية خلال المواجهات العسكرية. ولهذا فإنّ القصف الإسرائيلي ضدّ أيّ هدف في قطاع غزة، بما في ذلك المشافي والمدارس والمخابز والملاجئ، يجب أن يوصف بـ«انفجار»، ولا يُنسب إلى الجيش الإسرائيلي إلا إذا صدر بيان رسمي إسرائيلي بذلك؛ ولا مكان في اللغة لمفردات وتعابير مثل «إبادة» أو «جريمة حرب» أو «تطهير عرقي» أو «تهجير قسري»؛ والمعلومات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي يتوجب أن تُبثّ بسرعة، على نقيض المعلومات الفلسطينية حيث من الضروري التروي والإبطاء في إذاعتها. وهذه، وسواها من تعليمات وتوجيهات صادرة عن إدارة الشبكة، تتطابق بمقادير مدهشة مع «الأمر» الذي أصدره الرقيب الإسرائيلي العسكري الأول، الجنرال كوبي ماندلبليت، الذي لم يكترث مكتبه بالردّ على الاستفسارات.

ورغم أنّ انحياز وسائل الإعلام الأمريكية إلى السردية الإسرائيلية ليس جديدًا ولا طارئًا، كما قد يقول قائل، محقًا بالطبع؛ إلا أنّ ذلك القديم المترسخ لا يلغي، ولا يجوز له أن يطمس، التفاصيل الصارخة التي تتكدس كلّ يوم، وربما كلّ ساعة، حول مستويات الانحطاط المهني خلف ذلك الانحياز. ولعلّ ما يصحّ أن يكون جديدًا على المشهد المستعاد هو ذاك الذي بات يتضح أكثر فأكثر لدى شرائح شتى من مكوّنات الرأي العام العالمي، بصدد جرائم حرب نكراء وفظائع ليس لأيّ بصر أن يغمض عنها؛ حتى في قلب الحكومات والقوى والأحزاب والجماعات التي

لم تكن تبصر أيّ شرّ في سلوك «واحة الديمقراطية» الإسرائيلية هذه.

وحين تقول الأرقام إنّ الرقيب العسكري الإسرائيلي مارس رقابته، بمعنى أنه راجع أو عدّل أو حظر، ما مجموعه 6,500 مادة صحفية (طبقًا لإحصائية إسرائيلية هذه المرّة، أنجزها «معهد الديمقراطية» في القدس المحتلة)، فإنّ أضعاف هذا الرقم يتوجب أن تكون أيضًا نتاج الرقابة الذاتية الطوعية، التي يمارسها الصحافي نفسه على نفسه، لاعتبارات شخصية أو مهنية أو سياسية. هذا عدا عن حقيقة أنّ أولئك الذين يراقبون أنفسهم بأنفسهم، يمكن أيضًا أن ينتقلوا إلى التلفيق الطوعي والتطوعي، ضمن سياق السعي إلى التقرّب من الرئيس في العمل، أو إرضاء الشبكة، أو حتى الرقيب الإسرائيلي ذاته.

وذات يوم غير بعيد شنّ الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حملة ضدّ الصحافة الأمريكية، فاتهمها على نحو خاص بنشر «الأخبار الزائفة»، مما يجعلها «عدوة للشعب الأمريكي بأسره». ومعروف أنّ صحيفة «بوسطن غلوب» قادت الهجوم المضاد في وجه ترامب، فذكّرته بأنّ «عظمة أمريكا تعتمد على دور الصحافة الحرّة في الجهر بالحقيقة أمام القويّ»، وبالتالي فإنّ وصم الصحافة بالعداء للشعب أمر «لا ـ أمريكي، بقدر ما هو خطير على اللحمة المدنية التي تشاركنا فيها على امتداد قرنين ونيف». والأرجح أنّ سلوك الإعلام الأمريكي عمومًا، وشبكة CNN خصوصًا، في التعمية على جرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع

غزّة وعموم فلسطين؛ سوف تجعل تلك الواقعة أضحوكة مشتركة، متبادلة تمامًا بين ترامب وثقاة «اللحمة المدنية»!

ذلك لأنّ الخضوع طواعية، وليس الإخضاع قسرًا؛ والتلفيق ذاتيًا، وليس الانحناء رقابيًا؛ هي بعض الصياغات ما بعد الحداثية لعلاقة شبكة CNN مع الرقيب الإسرائيلي خصوصًا، ودولة الاحتلال الإسرائيلي عمومًا؛ من دون إغفال البرهة السياقية الراهنة، الحاسمة والقاطعة والفارقة، لانفلات التوحش الإسرائيلي من كلّ رادع أو عقال، على مرأى ومسمع مليارات البشر، في مشارق الأرض ومغاربها.

صهيونيات غوش قطيف

بين ماضٍ من الزمان وآت

المشهد الذي انتشر سريعًا في أرجاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، انتشار النار في الهشيم كما يصحّ القول، كان شريط فيديو يصوّر جنديًا إسرائيليًا يحمل بندقية بيد وهاتفًا نقالًا باليد الأخرى، ويبعث برسالة إلى أهله وأصدقائه ومجتمع الاحتلال بأسره غالبًا؛ يقول فيها، صوتًا وصورة: «أنا على شاطئ غزّة، في غوش قطيف».

وهذه، كما هو معروف، تسمية تجمّعٍ استيطاني أقيم على أراض فلسطينية محتلة، ضمّ 21 مستوطنةً صغيرة أو متوسطة، اخترقت ساحل غزّة من جنوبه إلى وسطه، وسكنها قرابة 8600 مستوطن؛ قبل أن يقرر أرييل شارون تفكيكها في آب (أغسطس) 2005، ضمن إطار انسحابات أحادية من مساحات مختلفة في القطاع. وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، كان أوّل من احتفى بهذه الصورة وأمثالها، متفاخرًا بأنّ «الشعب حيّ»، و«أنا أدعو إلى إعادة سائر القطاع»؛ وأمّا وزير التعليم يوآف كيش، الليكودي هذه المرّة، فصرّح بأنه «يمكن

بالتأكيد إعادة الاستيطان في القطاع»، لأنه «لا يوجد وضع قائم ولا يوجد مقدّس».

وكي لا تنفصل صهيونية روّاد الاستيطان الأوائل عن الطبعات اللاحقة لصهيونية أمثال بن غفير وكيش، فتترابط وتتكامل وتعيد إنتاج ذاتها ومقولاتها، بصرف النظر عن مقادير الابتذال والهمجية والفاشية والأبارتيدية؛ توجّب، بالفعل، أن تعود صورة غوش قطيف إلى أوائل عهدها، لدى حركة «غوش إيمونيم» التي تأسست سنة 1974 بمبادرة من الحاخام موشي ليفنغر وتأييد عدد من الحاخامات وأعضاء الكنيست (من كتلة الـ «مفدال» آنذاك، أساسًا)، بهدف مناهضة مشاريع الانسحاب من سيناء أو الضفّة الغربية، واستنادًا إلى نصوص توراتية وتلمودية تحرّم ذلك الانسحاب.

ثم حدث أن عادت الحركة، أشدّ شراسة وتوحشًا، مع إعادة انتشار قوّات الاحتلال في قطاع غزّة، مكتسبة هذا الفارق الحاسم: لم يكن في باطن قطاع غزّة، المادّي أو الأسطوري، أيّ رموز توراتية أو تلمودية تبرّر شنّ الحرب المقدّسة ضدّ الانسحاب، ولم يكن في تخوم القطاع سوى حفنة مستوطنين متعنتين أخذوا يشكّلون عبئًا أمنيًا وسياسيًا وماليًا (نعم... وهذا تفصيل كان يهمّ دافع الضرائب الإسرائيلي مباشرة لأنه يفتح حافظة نقوده!).

عامل أخر حاسم لم يمكن لـ«غوش إيمونيم» أن تمزح فيه، هو أن تكون انسحابات غزّة أمثولة تمهّد لانسحابات أخرى من الضفّة الغربية؛ حيث «إسرائيل الكبرى»، وحيث تقع مدينة الخليل التي شهدت انطلاقة الحركة، وحيث قبر باروخ غودلشتاين سفّاح

مجزرة الحرم الإبراهيمي 1994. لافت، إلى هذا، أنّ أبرز داعمي تلك الحركة في اعتمادها استراتيجية «تقديس» المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واعتبارها بمثابة «قلاع من الرموز التوراتية» وليست البتة محض مساكن ومدارس ومتاجر، كان شمعون بيريس دون سواه: وزير الدفاع في حكومة إسحق رابين الأولى (1974ـ1977)، سنوات تأسيس «غوش إيمونيم» وذروة صعودها!

وفي سياق الإرشاد الديني حول أفضل دفاع عن مستوطنات «القداسة» تلك، دعا الحاخام إليتسور سيغيل إلى تنفيذ عمليات انتحارية ضدّ الفلسطينيين، عملًا بمبدأ البطل اليهودي شمشون؛ وفي مقال بعنوان «التضحية بالنفس من أجل الربّ»، كتب الحاخام: «الانتحار في زمن الحرب حلال إذا كان هدفه نصرة إسرائيل، والمتطوّع لأداء مثل هذه العمليات سوف يكون في عداد الأبطال والشهداء». ولا عجب أن سيغيل كان المشرف على الهداية الروحية في مستوطنة تابواه التي تحتلّ إحدى هضاب الضفة الغربية منذ عام 1967، وتقطنها أغلبية من أتباع الحاخام الأشهر مئير كاهانا ومجموعة «كاهانا حيّ».

والأرجح أنّ جندي غوش قطيف الإسرائيلي كان سيسعد أكثر لو اكتمل الفيديو بوقوف رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى جانبه، على الشاطئ الغزّي ذاته، يرطن بالوعيد التوراتي واستدعاء ما فعله العماليق بالإسرائيليين؛ فهنا، أيضًا، تترابط الصهيونيات بين ماضٍ من الزمان وآت، وتتكامل.

أشعيا برلين في غزّة

ثمة مقدار من الصواب، عالٍ في يقين هذه السطور، ولعلّه يصعب أن يكون غائبًا تمامًا، في استحضار هذا أو ذاك من محاور التفكير الصهيوني التكوينية والناظمة، عند الاستماع إلى مرافعات فريق الاتهام الجنوب أفريقي أمام محكمة العدل الدولية، بصدد جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة الاحتلال بحقّ المدنيين العزّل من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة.

وثمة، إلى هذا، صوابية أخرى مكمّلة لا تتيح استعادة أفكار صهاينة مؤسسين من أمثال تيودور هرتزل وماكس نوردو وزئيف جابوتنسكي وأرثر روبين، فحسب؛ بل إسهامات، مباشرة تارة أو هوامشية محاذية تارة أخرى، لفلاسفة ومفكرين لم يكونوا صهاينة بالمعنى الانتمائي والتنظيمي الصريح، بقدر ما صنعوا قسطًا غير ضئيل من الديناميات السجالية التي ضمنت لحراك الصهاينة المتفرغين نطاق حضور أعرض ومضمار تأثير أجدى. بين أبرز هؤلاء أشعيا برلين (1909-1997)، المنظّر الاجتماعي والسياسي والفيلسوف البريطاني، لاتفي الأصل؛ الذي في الوسع اختصار موقفه من الصهيونية في المعادلة التالية: الصهيونية مسألة هوية

يهودية، والهوية هنا تخصّ الانتماء والجنسية والمواطنة، ولهذا فإنّ إقامة دولة إسرائيل أمر مطلوب كي يكتسب اليهود هوية قادرة على مقاومة التمييز.

ليس هنا المقام المناسب لاستعراض تفاصيل أخرى في الفلسفة الصهيونية عند برلين، إذا جاز فعلًا اعتبار آرائه حول الصلات بين الهوية اليهودية والحركة الصهيونية بمثابة «تفلسف» ضمن سلّة أوسع وأشمل؛ وقد يصحّ أن تُضاف إلى الاختصار السالف حكاية الخلاف بين برلين وحنّة أرندت، المفكرة اليهودية الأمريكية ألمانية الأصل؛ بصدد ثلاثة ملفات: توصيف الصهيونية، والتطبيقات النظرية عنها وحولها، وتأويلات السياسة الأعرض بصدد الهولوكوست على وجه التحديد. جدير بالانتباه، هنا تحديدًا، أنّ الافتراق بين برلين وأرندت لم يسفر فعليًا عن كمّ كافٍ، أو حتى واضح الانحيازات، بصدد صهيونية «العمل» وصهيونية «المراجعين».

ليس أدنى دلالة أنّ برلين كان أقرب إلى صهيونية حاييم وايزمان ودافيد بن غوريون، بينما تلهف على زجّ أرندت (عند واحدة من الذرى الأوضح للنزاع بينهما) في صفّ صهيونية جابوتنسكي وآبا أخيمير؛ وكان دليله، البيّن القوي في الواقع، أنّ أرندت أيدت فكرة تأسيس «جيش يهودي»، اعتبره برلين انزلاقًا خطيرًا نحو صهيونية متطرفة متعصبة. ولسوف يطرق برلين المسمار أكثر، كما يُقال، معتبرًا أنّ أرندت مدّعية متكلفة، وكتابها «الشرط الإنساني» أظهر «جهلها الواسع بالكلاسيكيات اليونانية»، مثل كتابها «أصول

التوتاليتارية» الذي كشف جهلًا مماثلًا بالتاريخ الروسي، فضلًا عن غطرسة لا تُصدّق في تعليم اليهود من ضحايا النازيين كيف كان يتوجب أن يتصرفوا».

من جانبه، في نيويورك خلال 1940 و1941، كان برلين قد «تشبّع»، كما يجوز الافتراض، بمواقف عدد من كبار ممثّلي التيارات الصهيونية الأمريكية ومؤسسي «المؤتمر اليهودي الأمريكي»، أمثال ستيفن وايز ولويس ليبسكي؛ فضلًا عن الألماني كرت بلومفيلد، صاحب السبق إلى تعريف برلين على أرندت. ولعلّ الأهمّ في تلك المرحلة ما توصّل إليه برلين حول يهودية أوروبا الشرقية التي ظلت راكدة جامدة حتى جاءت فلسفة الأنوار الغربية فنفخت الحياة فيها. ليس أقلّ إثارة للعجب، من فيلسوف في موقعه على أقلّ تقدير، أنه كان قد اقترح شخصية بنيامين دزرائيلي، رئيس وزراء بريطانيا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، بوصفه اليهودي الذي تسامى على وضعية الغريب واندمج في الطبقة العليا البريطانية على نقيض ما فعل كارل ماركس؛ ولهذا فإنّ الصلة منعقدة بين الإمبراطورية البريطانية، وفلسطين، والمواطنة اليهودية!

وفي هارفارد سوف يلتقي برلين بالمِؤرخ الأمريكي آرثر شلزنغر الابن، شاغل منصب المساعد الخاص السابق للرئيس الأمريكي جون ف. كنيدي، والعامل مع «مكتب الخدمات الستراتيجية»، الذي سوف تتغير تسميته إلى «وكالة المخابرات المركزية»؛ وبالتالي لن يكون الفيلسوف بعيدًا عن سلسلة معطيات

أمنية وجيو- سياسية تربط فكرة الوطن اليهودي بالسياسة الخارجية الأمريكية. وهنا، أيضًا، سوف تتخذ ميول برلين الصهيونية بُعدًا جديدًا، سوسيولوجيًا هذه المرّة، حين سينضمّ إلى مؤتمر حاشد بعنوان «التجربة اليهودية»، الأمر الذي سيحيله إلى أسئلة انتماء شائكة، بين موطن بريطاني اختياري، ومحتد لاتفي روسي، ونزوع نحو «مواطنة» يهودية يشدّه إليها قدوته وايزمان.

الحصيلة، بالطبع، كانت ترسّخ إيمان برلين بطراز أنْسنيّ/ ليبرالي من الصهيونية، ينبع كذلك من التزامات تنظيرية سبق أن اقترنت بشخصيته الفلسفية، وبقاعدة «كونية» تقول إنّ الآدمي يتوجب أن ينتمي إلى جماعة، وهذا شكل من النزعة القومية تتجلى وظيفته الأساسية في تأمين وطن للحياة الجماعية لشعب ما. وهنا كان القاضي الإسرائيلي أهارون باراك، الذي مثّل دولة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، شديد الانضواء في مقاربة برلين لواجب الهوية القومية الإسرائيلية، من جهة أولى؛ ولطراز من «رياضة» أنسنية غائمة تساجل بأنّ القضاء الوطني الإسرائيلي هو الأقدر على محاسبة جنود إسرائيليين انزلقوا إلى ارتكاب انتهاكات لا مفرّ منها، من جهة ثانية.

وهذه سطور لا تجد، البتة، غرابة في أنّ باراك جرّ برلين، صاغرًا أو طائعًا، من قبره في أكسفورد إلى جباليا ودير البلح والشجاعية ومدينة غزّة، قبل لاهاي؛ حيث لا يتعاقب التاريخ الصهيوني من دون سابق ولاحق...

الأصولية المسيحية الأمريكية

وتجميل الإبادة الإسرائيلية

الأمريكي ماريون غوردون (بات) روبرتسون (1930-2023)، مؤسس وأبرز زعماء «التحالف المسيحي»، أكثر الحركات القاعدية نفوذًا وسطوة في السياسة الأمريكية المعاصرة؛ رحل عن عالمنا قبل أسابيع قليلة من عمليةّ طوفان الأقصى»، وانخراط دولة الاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة ضدّ الشعب الفلسطيني، في قطاع غزّة أوّلًا وفي وسائر الضفة الغربية تاليًا. وهكذا خسر متابعوه الأمريكيون الكثر، وهم أيضًا أنصار دولة الاحتلال لأسباب شتى دينية وسياسية، ما كان سيلقيه من مواعظ وأدعية وصلوات على شاشة التلفزة الناطقة باسم منظمته؛ خاصة تلك التي اعتاد أن يجمع فيها بين الهبل والاستهبال، من طراز موقفه إزاء قرار رئيس وزراء الاحتلال الأسبق، أرييل شارون، الانسحاب من مناطق في قطاع غزّة.

ففي سنة 2006، حين أُصيب شارون بجلطة في الدماغ، خرج روبرتسون على شاشة الـCNN ليعلن أنّ السبب «قصاص إلهي جزاء الانسحاب من غزّة (...) والويل ثمّ الويل لكلّ رئيس

وزراء إسرائيلي يتخذ المسار ذاته». ذلك لأنّ قطاع غزّة، في ناظر روبرتسون، هو «أرض اعتبرها الله ملكه»، وسوف يقول الله لكلّ مسؤول إسرائيلي يقرر التخلي عنها: «كلا، هذه الأرض أرضي». بعد أيام قليلة، ولأنه خضع لضغوطات هائلة من مجموعات يهودية وأخرى داخل منظمته، واستنكار من الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، وعدد من ساسة دولة الاحتلال؛ بعث روبرتسون رسالة اعتذار إلى ابن شارون، وصف فيها الأخير بأنه «رجل طيب، ونبيل، ورؤوف»، وكان «يحمل عبئًا هائلًا في اتخاذ القرارات لخدمة أمّته». ولهذا: «أطلب الصفح منكم ومن شعب إسرائيل».

غير أنّ غياب روبرتسون عن المشهد، داخل «التحالف المسيحي» أو بعيدًا عن شاشة التلفزة، لم يبدّل الكثير في نهج المنظمة وخطابها الديني والسياسي تجاه دولة الاحتلال عمومًا؛ وبصدد المساندة المطلقة لجرائم الحرب التي تواصل ارتكابها منذ 100 يوم ونيف خصوصًا. وبسبب النفوذ الهائل الذي يمتلكه التحالف، على أصعدة مالية وتنظيمية وإعلامية، وداخل الكونغرس بصفة خاصة، تقود روبرتا كومبز الرئيسة الحالية للمنظمة معارك ضارية تمامًا على الطرق ذاتها التي اختطها روبرتسون؛ مع فارق قد لا يكون طارئًا تمامًا إلا في مقادير شراسته: جبهة السعار المحافظ واليميني والعنصري ضدّ الجامعات الأمريكية الكبرى، وحراك الطلبة داخل الحرم الجامعي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وإدانة حرب الإبادة الإسرائيلية.

والحال أنّ خيارات «التحالف المسيحي» في مساندة دولة

الاحتلال تنعكس مباشرة وعلانية، والقليل منها فقط يتسلل على استحياء، في مواقف الغالبية الساحقة من مكوّنات وقوى ومنظمات بات علم الاجتماع الأمريكي المعاصر يتوافق على توصيفها تحت خانة «الأصولية المسيحية». وهنا، ليس البتة على سبيل الحصر، نماذج عن تلك التيارات:

1ـ المجموعات اليمينية التقليدية، المدافعة عن حقوق امتلاك مختلف الأسلحة، والمعترضة على النظام الضريبي، والداعية إلى أن ينص الدستور على المزيد من الحريات الفردية.

2ـ المجموعات العنصرية، والنازية الجديدة.

3ـ دعاة «المواطن المطلق»، ممن يتكئون على تفسير متطرف للتعديلين الرابع عشر والخامس عشر حول الحريات الدستورية. (لافت أن هذه المجموعة تضع السود والإسبان والآسيويين في صف مواطنين من الدرجة الثانية).

4ـ الأجنحة المعادية لقانون حرية الإجهاض.

5ـ الجماعات المسيحية «الألفية» و«القيامية»، من المؤمنين بأن العالم دخل الآن في طور ما قبل قيام الساعة ومجيء يسوع المخلّص.

6 ـ القطاع اللاهوتي الاستقلالي من الشرائح اليمينية في الكنيسة الإنجيلية.

7 ـ الجناح اليميني المتشدد من حركة العداء للنظرية البيئية وحماية الطبيعة.

8 ـ حركة الاستقلال الإداري للمقاطعات الريفية (المناهضة لصيغة الولاية)، ممن يطرحون تفسيرًا متشددًا للتعديل الدستوري العاشر حول صلاحيات الحكومة المركزية.

وهؤلاء، غنيّ عن القول، أخلص حلفاء حركة الـMaga، المتماهية أساسًا مع شعار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حول جعل أمريكا عظيمة مجددًا؛ رغم وجود تناقض تكويني في قلب هذه المجموعة بصدد الموقف من اليهود تبعًا لـ«نظرية الاستبدال» الشهيرة. ففي مسيرة الفاشيين الجدد التي شهدتها شارلوتسفيل، فرجينيا، صيف 2017؛ رُفعت لافتات تقول: «اليهود لن يحلّوا محلّنا»، فاقتدى غلاة اليمين القومي الجمهوري برئيسهم ترامب، وسكتوا تمامًا عن المحتوى المعادي للسامية في هذه النبرة.

ومن المعروف أنّ في طليعة الركائز التي تستند عليها الأصولية المسيحية الأمريكية، خاصة فرعها المسيحي الصهيوني، تلك النظرية التي بدأ التبشير بها في القرن الثامن عشر، وتقول بعودة يسوع إلى عالمنا هذا لتخليصه من الشرور، وذلك حين تكتمل جملة شروط: قيام دولة إسرائيل؛ نجاح إسرائيل في احتلال كامل أرض التوراة، أي معظم الشرق الأوسط؛ إعادة بناء الهيكل الثالث في موقع، وعلى أنقاض، قبّة الصخرة والمسجد الأقصى؛ وأخيرًا، اصطفاف الكفرة أجمعين ضدّ إسرائيل، في موقعة ختامية سوف يشهدها وادي أرماغيدون، حيث سيكون أمام اليهود واحد من خيارين: إمّا الاحتراق والفناء، أو الاهتداء إلى المسيحية، الأمر الذي سيمهّد لعودة المسيح المخلّص!

ولأنّ حرب الإبادة الإسرائيلية الراهنة ضدّ الشعب الفلسطيني تقودها حكومة هي الأكثر تشددًا وتديّنًا وعنصرية وفاشية في تاريخ الكيان الصهيوني، وهي بالتالي تدعو جهارًا وتشتغل منهجيًا على صنوف شتى من استهداف الأقصى؛ فإنّ غالبية التيارات الأصولية المسيحية والصهيونية الأمريكية لا ترى في جرائم الحرب الراهنة ضدّ الشعب الفلسطيني مجرّد «دفاع عن النفس» كما يتشدق الكثيرون من أنصار وأصدقاء دولة الاحتلال، فحسب؛ بل هي خطوات ملموسة على الطرق المفضية إلى أرماغيدون.

وإذا كانت هتافات طلاب هارفارد أو كولومبيا أو ييل المطالبة بوقف إطلاق النار في قطاع غزّة تُصنّف، باستسهال فاضح وابتذال غير مسبوق، في سياق العداء للسامية؛ فإنّ الكثير من الخطوط العقائدية التأسيسية التي تحكم معظم المنظمات المسيحية الأصولية، وحتى تلك المسيحية الصهيونية منها، لا تُذكر نهائيًا رغم محتواها الصريح المعادي لليهود، من دون موارية وتحت لافتات لاهوتية. ما الذي قيل مثلًا، على سبيل الاحتجاج، بصدد مقولة «التحالف المسيحي» المعتمَدة حرفيًا على لسان روبرتسون نفسه منذ العام 2014، من أنّ اليهود «يفضلون صقل الألماس على صناعة السيارات»؟ وكيف انقلبت عند أنصار التحالف، كما عند عدد من كبار أصدقاء دولة الاحتلال في أمريكا، إلى صيغة مديح لليهود واستئناس بالتوراة.

ليس هذا فقط، بل يُشار أيضًا إلى أنّ محورًا مركزيًا في إيديولوجية «التحالف المسيحي» يُستمدّ من كتاب روبرتسون

«الألفية الجديدة»، 1990، الذي يؤكد أنّ دولة الاحتلال سوف تفنى في الأيام الأخيرة قبل الدينونة؛ ولكن السيناريو الذي يقترحه أشدّ إثارة من أي سيناريو آخر في التراث المعمداني الأمريكي بصدد العلاقة الإسرائيلية بمجيء المخلّص: «هذه الأمة الصغيرة قليلة العدد ستجد نفسها معزولة عن العالم. وعندها، كما جاء في التوراة، سوف يضرع اليهود إلى ذاك الذي انتبذوه على الدوام». وأمّا الأمريكي المسيحي، فإنه سوف «يثور يومًا ما ضد اليهود الكوزموبوليتيين الليبراليين والعلمانيين الذين يطالبون بحرّية قصوى للبذاءة والبورنوغرافيا وقتل الجنين»، يكتب روبرتسون؛ ويكمل: «اليهود الليبراليون يتابعون جهودهم لتدمير القوّة المسيحية لدى عامة الشعب»...

ومع ذلك، لا أحد يتهم روبرتسون أو منظمته بالعداء للسامية؛ فلا ضير من «خزعبلات» كهذه، حسب عتاة الصهاينة المعاصرين، ما دام قائلها يجمّل حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ قطاع غزّة: قلبًا ولسانًا وساسة وتلفزة و... دولارات بالملايين!

هرتزوغ في دافوس:

استشراق قبائح الاحتلال

لا يستوي، بالطبع، أن يستند القضاء السويسري على مبدأ الحصانة فينقذ رئيس دولة الاحتلال الإسرائيلي إسحق هرتزوغ من المساءلة الجنائية، أو أن يعمد بالفعل إلى توجيه الاتهام بعد أن يكون الأخير قد استقلّ طائرته عائدًا إلى فلسطين المحتلة. وقد يصحّ، في المقابل، الافتراض بأن تقديم الشكوى، في ذاته وابتداءً به كفعل قانوني، يُلحق لتوّه ضررًا معنويًا وحقوقيًا وأخلاقيًا صريحًا بالشخص أوّلًا، وبالمنصب الذي يشغله تاليًا.

الأرجح، في المقابل، أنّ نصال الاتهام الأحدث هذا قد تكسرت على نصال اتهامات أخرى طالت هرتزوغ في الماضي، البعيد مثل القريب، نهضت على لجوئه إلى سلوكيات استيطانية وعنصرية وأبارتيدية بالغة القبح والابتذال والانحطاط؛ لم تفلح خطاباته التضليلية في إخفاء مضامينها الفعلية، أو في تجميلها تحت أقنعة مكشوفة مفضوحة، مثل «الاعتدال» و«المنبت اليساري» والتغني بـ«الديمقراطية الإسرائيلية».

وكان السعار الإسرائيلي الجَمْعي الذي أعقب عملية «طوفان الأقصى» قد زوّد هرتزوغ بفرصة جديدة للإفصاح عما يحمل من بغضاء قصوى بحقّ أطفال قطاع غزّة، حين «بشّر» أنصار دولة الاحتلال بعثور الجيش الإسرائيلي على نسخة مترجمة إلى العربية من كتاب أدولف هتلر «كفاحي» في غرفة مخصصة لإقامة الأطفال. وتلك، في يقينه، لم تكن غنيمة حرب ثمينة تستحقّ العرض على العالم بأسره، فحسب؛ بل كانت، وهو الأهمّ عنده كما للمرء أن يفترض، دليلًا قاطعًا يبرر إجهاز جيش الاحتلال على أكثر من 4600 طفل فلسطيني، يومذاك.

ومؤخرًا، في دافوس حين حظي بترحيب من مؤسس المنتدى كلاوس شواب وتهليل من رئيسه بورج بريندي، استعاد هرتزوغ سلسلة تنميطات استشراقية لم يأكل الدهر عليها ويشرب ويلفظ ويتقيأ فقط، بل باتت أدنى من أضحوكة ثقيلة الظلّ وأقرب إلى لافتة/ تصريح عنصري. وهكذا أنذر الحضارة الغربية بأنّ «إمبراطورية شرّ»، تنتمي إليها «حماس» و«داعش»، قد تبدأ من معاداة دولة الاحتلال، لكنها سوف تنتقل إلى تهديد استقرار المنطقة وأوروبا والعالم قاطبة. وأمّا سكّان القطاع فإنهم غارقون في «شبكات الإرهاب»، ولهذا: «الحقيقة هي أننا نخوض حربًا نيابة عن الكون كله دفاعًا عن العالم الحرّ. وأقول دائمًا أنه لو لم تكن إسرائيل موجودة، فإنّ الدور التالي سيكون على أوروبا، لأنّ الجهاديين البرابرة يريدون إخراجنا جميعًا من المنطقة ويريدون إخراج أوروبا من مكانها أيضًا».

أمّا محاوِره العبقري بريندي فلم يسأل أو يستفسر إزاء السخف الفاقع في فكرة هرتزوغ عن هدف «محور الشرّ» المتمثل في إخراج أوروبا من مكانها (إلى أين، مثلًا؟ أو كيف؟، أو...؟)؛ بل لم يرفّ له جفن وهو يشكر ضيفه على هذه «المكاشفة»، ويسارع إلى تذكيره بما يردده «بعض الناس» من أنّ أرييل شارون أخطأ حين انسحب من قطاع غزّة في سنة 2005، مما أفسح المجال أمام الانتخابات وفوز «حماس» بها! في قراءة أخرى لهذا الاستذكار، يقول بريندي إن الانسحاب كان خطأ (وبالتالي استمرار الاحتلال الإسرائيلي لسائر الأراضي الفلسطينية هو الصواب)؛ كما أنّ منح الفلسطينيين فرصة إجراء انتخابات ديمقراطية، شهد العالم بأنها كانت حرّة ونزيهة، خطأ إضافي (والصواب هو إبقاء الشعب الفلسطيني تحت سلطة استبداد، أسوة بغالبية الشعوب العربية)...

ومن المعروف أنّ رئيس دولة الاحتلال، حسب توصيف متفق عليه في الصحافة الإسرائيلية، هو منصب مَن لم يعد له عمل سوى المراسم البروتوكولية والاحتفالية، وتلك كانت حال أمثال زلمان شازار وأبراهام بورغ وموشيه كتساف وشمعون بيريس؛ الأمر الذي لم يُسقط عن هؤلاء فرصة الخوض في وحول الاحتلال، ومستنقعات الدم، وإشاعة المفردات العنصرية، ومسابقة رؤساء الحكومات في تجميل جرائم الحرب وتكرار أو إعادة إنتاج الأردأ والأتفه في ترسانة الاستشراق.

فلسطين إيزابيلا حمّاد:

قبل الاستعمار وبعده

في صحيفة الـ«غارديان» البريطانية اختارت جنيفا أبدول 5 أعمال سردية اعتبرتها بين الأفضل تحت تصنيف «الروايات ما بعد الاستعمارية»؛ مشيرة، أوّلًا، إلى موقف الروائي النيجيري الكبير شينوا أشيبي، بأنّ الأدب «ليس ترفًا عندنا. إنه مسألة حياة أو موت لأننا نعمل على صياغة إنسان جديد». وإذا كان إدوارد سعيد، في «الاستشراق»؛ وفرانز فانون، في «معذّبو الأرض»؛ يصنعان القراءات التوضيحية غير القصصية، فإنّ لائحة الروايات الخمس تصنع بعض أفضل استكشاف تجارب التاريخ والهوية والمنفى، حسب أبدول.

الأعمال، طبقًا لترتيب أبدول أيضًا، هي «في قلعة جلدي»، رواية جورج لامنغ من باربادوس؛ «موسم الهجرة إلى الشمال»، للسوداني الطيب صالح؛ «الباريسي»، للفلسطينية إيزابيلا حماد؛ «بدرو بارامو»، للمكسيكي خوان رولفو؛ و«ميراث الخسارة»، للهندية كيران ديزاي. ومن حسن حظّ القارئ العربي أنّ أربعة من هذه الأعمال تُرجمت إلى الفصحى، ورواية صالح مكتوبة أصلًا

باللغة العربية، وهذه حصيلة لافتة لا تُسجّل كشهادة حسن سلوك على مبادرات المترجمات والمترجمين العرب، فحسب؛ بل هي، على قدم المساواة، علامة على أنّ آداب الشعوب تردّ البريد إلى المركز والإمبراطورية، كما عبّر سلمان رشدي ذات يوم.

محطّ بهجة خاصة، إلى هذا، أنّ وجود الروائية الفلسطينية الشابة حماد ضمن هذه القائمة يضفي عليها بُعدًا إبداعيًا وإنسانيًا وسياسيًا، خاصة في هذه الأيام حين تواصل دولة الاحتلال الإسرائيلي حرب الإبادة ضدّ الشعب الفلسطيني عمومًا، وتستهدف المدنيين العزّل من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة خصوصًا. وفي سنة 2019، حين صدرت «الباريسي» باللغة الإنكليزية بحجم ضخم بلغ 576 صفحة، كانت حماد في السابعة والعشرين من عمرها؛ وأنجزت ما يصحّ توصيفه بـ«الاختراق» الصريح لحصون الصحافة الأدبية الأنغلو - سكسونية التي لا يُعرف عندها ودّ واضح تجاه الأدب الفلسطيني المعاصر.

ذلك لأنّ المراجعات، الكثيرة والغزيرة، في الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص، سارعت إلى مقارنة «الباريسي» برواية كلاسيكية إنكليزية عريقة وشهيرة هي «مدلمارش»، عمل جورج إليوت الذي نُشر في ثمانية أجزاء على امتداد عامين، سنة 1871. مسوغات المقارنة لم تقتصر على تعدّد الشخصيات في رواية حمّاد (أكثر من 50 شخصية، تتوزع على أربع عوائل بين فلسطين وفرنسا)؛ ولا على الشبكات المعقدة للأحداث الرئيسية والأخرى الفرعية، وما يجمع بينها أو تصنعه من تواريخ تتباعد

تارة وتتقارب تارة أخرى. في المقابل، كانت خيوط التشابه ترتكز، أكثر، على الاحتشاد الاجتماعي الزاخر الذي يصنع نسيج الروايتين، وأنماط الشخصيات التعددية التي تساهم في تشكيل صورة فلسطين خلال تلك الحقبة، بالتناظر مع صورة بريطانيا خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

العدد الكبير من الشخصيات يفرز، بالطبع، تعددًا غير ضئيل من الهويات التي تتبادل التفاعل سواء مع محيطها الأمّ في فلسطين، أو على امتداد جغرافيات أخرى مثل تركيا وفرنسا ومصر، لتقطع مسارات ترحال مطوّلة ومعقدة تنتهي مجددًا في فلسطين؛ الواقعة هذه المرّة تحت الانتداب البريطاني، وعلى أرضها بذور ثورة 1936. عند عودته، بات مدحت تحت وطأة ازدواج الهوية، خاصة بعد تجربة عشق متعثرة مع جانيت ابنة مضيفه الفرنسي، وأطوار احتكاك مع شخصيات فرنسية وعربية خلال إقامة في باريس انتسب خلالها إلى جامعة السوربون ودرس التاريخ. غير أنّ التغيّرات التي طرأت على الفتى الفلسطيني لم تقتصر على انقسام الهوية والفكر والجغرافيا والمزاج والعلاقات مع عوالم المكان وانقلابات الزمان، بل إنّ مظهره تبدّل أيضًا، وكذلك ثيابه وسلوكه عمومًا، فاختار له أهل نابلس تسمية «الباريسي».

وفي ستراتيجيات تحليل الآداب ما بعد الاستعمارية، كما طوّرها وأرسى تقاليدها أمثال سعيد وهومي بابا وغاياتري سبيفاك وقمقم سنغاري وعبد الرحمن جان محمد وسواهم؛ ثمة ذلك المحور المركزي الذي يتناول فكرة «التقنّع البيئي» بين المستعمَر

والمستعمِر، مع فارق حاسم هنا يتصل ببواكير التكامل بين استعمار بريطاني انتدابي، واستعمار صهيوني استيطاني، ومعهما التفاف الإمبراطوريات الغربية من حول الكيان الإسرائيلي الوليد.

ثمة، استطرادًا، ما قبل استعمار فلسطين وما بعده، حتى إذا كانت «الباريسي» تتفادى، عامدة، تفصيل تجربة النكبة في أبعادها الأعمق، الإنسانية والسياسية والاجتماعية؛ وتختار، في المقابل، الإغراق العميق، المتعمد بدوره، في التقاط روح فلسطين بالمعنى البانورامي الأشمل. ذلك لأنّ الأعداد الهائلة من الشخصيات والهويات والجغرافيات والحساسيات اقتضت شكلًا نوعيًا من الكتابة الروائية الفسيحة، والشخصيات الـ50 اقتضت أن تكون ميادين التقاء وتقاطع أفراد عوائل كمال وحماد ومراد، وعائلة مولينو الفرنسية، والشخصيات الأخرى في مختلف مواقع الرواية؛ بمثابة مساحات متبادلة للنفي والمنفى، لدى الذات والآخر في آن معًا.

وتبقى إشارة إلى أنّ حمّاد ولدت في بريطانيا لأب فلسطيني وأمّ إرلندية، وليس من المبالغة الافتراض بأنّ تلهفها على كتابة رواية بهذه الخصائص، وما تطلبه التحضير لها من زيارة إلى فلسطين وتدوين الحكايات الشفهية من أفواه الجدّات والأقارب، وإجراء أبحاث معمقة في التاريخ الفلسطيني خلال تلك الحقبة... هو مسار في استكشاف الجذور وتلهّف على البحث عن الهوية، وهو بالتالي طراز من التصدي للمنفى أو حتى مقاومة ضغوطاته وعواقبه.

غزّة في سؤال الغرب:

ديمقراطية الأغلبية أم طغيان الأقلية؟

السؤال قديم بالطبع، وسبق أن تكرر طرحه على الديمقراطيات الغربية، في أوروبا والولايات المتحدة، خلال مناسبات شتى تضمنت مسائل حارقة بصدد الحرب والسلام، التوسع العسكري والاجتياح وإمبراطوريات المراحل الأحدث من الإمبريالية، الهجرة واللجوء والعلاقات بين الأمم عمومًا و«الشمال» و«الجنوب» خصوصًا، الاقتصاد وسوء توزيع الثروات الكونية، والجوع مقابل التخمة؛ وسوى هذا وذاك من ملفات واسعة النطاق وهائلة العواقب وبعيدة الأثر.

وحرب الإبادة الإسرائيلية الراهنة ضدّ الفلسطينيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ في قطاع غزّة خصوصًا، ولكن في سائر فلسطين عمومًا وبمشاركة جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية وقطعان المستوطنين؛ هي المنصّة الأحدث لطرح السؤال القديم إياه، على نحو أشدّ دموية وهمجية وفاشية، وبمعدلات انخراط من جانب الجهات الحاكمة في الديمقراطيات الغربية لم يسبق لها مثيل من حيث التواطؤ والتورط والتغطية والتزييف. غالبية ملموسة وعالية

من تمثيلات الرأي العام الشعبي في واد؛ والحكومات، خاصة الأمريكية والبريطانية والألمانية والفرنسية، في واد آخر تمامًا؛ ولا صلة واضحة، ملموسة أو ذات معنى، بين ملايين المتظاهرين في الشوارع ضدّ حرب الإبادة الإسرائيلية، وبين حفنة ضئيلة تقف على هرم القرار السياسي والعسكري والاقتصادي والأمني.

قد يجادل البعض بأنّ هذه القيادات الحاكمة قد انتُخبت ديمقراطيًا، أيًا كانت المظانّ والطعون التي تكتنف النُظُم الديمقراطية في البلدان التي يتولون حكمها؛ وهذا أمر مفروغ منه بالطبع، مع حقّ امرئ هنا أو هناك في الطعن جوهريًا بالمستوى التمثيلي الفعلي الذي يسفر عنه هذا النظام الديمقراطي أو ذاك من حيث مراكز الهيمنة والتحكّم والتوجيه، المالية والإعلامية بصفة خاصة. ما يشتمل عليه سؤال ديمقراطية الأغلبية إزاء طغيان الأقلية يتصل بالطرائق الأكثر تعبيرًا عن إرادات الشعوب في مراحل مفصلية محددة، وعلى رأسها مبدأ الاستفتاء العام بصدد قضية حارقة وملحّة، أو الإصغاء إلى نبض الشارع الشعبي من خلال تظاهرات الاحتجاج والاعتصام، أو حتى اعتمادًا على استطلاعات رأي ذات منهجيات مكينة ورصينة ونزيهة.

والمعادلة هنا بالغة الوضوح، حتى حين يتمّ أحيانًا اللجوء إلى تبسيطها بهدف تسليحها بمنطق أعلى سطوة وجدوى: بافتراض أنّ الحكومة البريطانية أجرت استفتاء، شاملًا أو حتى عينيًا، حول الموقف من حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ قطاع غزّة؛ أو فعلته الحكومة الألمانية، بصدد رغبتها المنافقة للدفاع عن دولة الاحتلال

أمام محكمة العدل الدولية؛ أو اختارته الحكومة الفرنسية، واستفتت الفرنسيين حول الفارق الجلي بين العداء للسامية والعداء للصهيونية والعداء لسياسات الاحتلال الإسرائيلية... ولن يعدم المرء أيضًا مَنْ يساجل بأنّ هذه الأشكال من «الديمقراطية المباشرة» ليست عملية، وأنه لا يُحتكم إليها إلا بصدد قضايا شائكة أو طارئة تقتضي إدخال تعديلات دستورية صريحة؛ وهذا، هنا أيضًا، صحيح من حيث الشكل فقط، ولكنه أصحّ من حيث المحتوى الملموس للعلاقة التعاقدية بين الحاكم والمحكوم، والتي لا يفلح صندوق الاقتراع في تصويب اشتراطاتها، فما بالك بأخلاقياتها، بين دورة انتخابية وأخرى.

شبكات الانحياز إلى أحد أطراف هذه المعادلة لن تقتصر على الساسة ورجال المال والأعمال والصناعات العسكرية والاستثمار الرأسمالي وما إليها، وهي بالطبع كثيرة ومتنوعة؛ بل تشمل نمطًا من صنّاع الرأي العام، كتّابًا ومعلّقين ومفكّرين، وبعضهم من عيار ثقيل يتجاوز بكثير صفة «المثقف» في أوسع تعريفاتها. هي، إلى ذلك، انحيازات سوف تنطوي غالبًا على خيارات تراجع أو ارتداد أو تحريف أو تنازل جوهري، بالقياس إلى حصيلة في الماضي القريب لم تكن نقيض الحاضر فقط، بل تشكل صياغات تزييف للحصيلة السالفة وقَلْب منطقها رأسًا على عقب.

خذوا موقف الفرنسي جاك أتالي من حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ قطاع غزّة، وما ينطوي عليه من إعادة تأويل معكوسة لخلاصات دراماتيكية سبق أن توصّل إليها قبل سنوات قليلة فقط،

بصدد علاقة الديمقراطيات الغربية ورأسمالية اقتصاد السوق بالتمثيل الشعبي الفعلي. ففي مقالة بعنوان «تفادي دوائر الجحيم الثلاث» اعتبر أتالي أنّ مشكلة «حماس» مع دولة الاحتلال تنحصر في البغضاء الموروثة بين أنظمة الاستبداد (و«حماس» في عدادها بالطبع، حسب تصنيفه) والديمقراطية؛ تمامًا كما هي البغضاء بين روسيا فلاديمير بوتين وأوكرانيا. غنيّ عن القول إنّ أتالي لا ينطق بكلمة حول هذه «الديمقراطية» الإسرائيلية التي تحكمها الحكومة الأشدّ يمينية وتديّنًا وفاشية وعنصرية في تاريخ الكيان الصهيوني، وأنّ «البغضاء» في جنين ونابلس والخليل وطولكرم ليست بين الاستبداد والديمقراطية بل مع عنصرية استيطانية إجرامية يحرسها جيش هذه «الديمقراطية» إياها.

ولكن أليس هذا هو أتالي سنوات قليلة خلت، شهدت تبشيره بأنّ السمة الجوهرية السائدة اليوم هي انهيار Crash الحضارة الغربية وليس صراع Clash هذه الحضارة مع سواها من الحضارات، غامزًا بذلك من قناة نظرية صمويل هنتنغتون الشهيرة؟ ألم يكن أتالي هذا، كما يعلم الجميع، مراقبًا غير عادي لمشهد العولمة الراهن، إذْ عمل مستشارًا وكاتم أسرار في حاشية الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتيران، وعرف الكثير من خفايا السياسة الدولية خصوصًا في طور انهيار المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج الثانية؟ ألم يشغل، في أطوار حاسمة، منصب المدير العام لأوّل بنك أوروبي موحّد وُضع تحت تصرّف وإدارة الاتحاد الأوروبي؟ أخيرًا، وليس آخرًا، هل من فارق في كونه يهوديًا، سليل أسرة هاجرت من الجزائر إلى

فرنسا، يراقب العالم بذلك النوع «الحصيف» الحسّاس من حسّ الكارثة وذاكرة الهولوكوست؟

وإذْ جادل أتالي بأنّ الحضارة الغربية موشكة على الانهيار، فإنه كتب بالحرف: «بالرغم من القناعة السائدة القائلة بأنّ اقتصاد السوق اتحد مع الديمقراطية لتشكيل آلة جبارة تساند وتُطوّر التقدّم الإنساني، فإنّ هاتين القيمتين عاجزتان عن ضمان بقاء أية حضارة إنسانية. إنهما حافلتان بالتناقضات ونقاط الضعف. وإذا لم يسارع الغرب، ثمّ الولايات المتحدة بوصفها قائدة الغرب المعيّنة بقرار ذاتي، إلى الاعتراف بنقائص وأزمات اقتصاد السوق والديمقراطية، فإنّ الحضارة الغربية سوف تأخذ في الانحلال التدريجي، ولسوف تدمّر نفسها بنفسها». نعم، ليس أقلّ.

كذلك جادل أتالي بأنّ الشقوق والصدوع أخذت تظهر هنا وهناك على سطح الحضارة الغربية، وأنّ تنفيذ أبسط صورة بأشعة X سوف يكشف مظاهر الاعتلال العميق في الجسد ذاته وليس على جلده وقشرته الخارجية فقط، وسوف يحدّد بوضوح صارخ «خطر الفناء» الوشيك الذي تراكمه مظاهر الاعتلال تلك. ولقد بدأ بتحديد ثلاثة تناقضات مستعصية، غير قابلة للتصالح، تمنع حدوث الزواج الناجح بين اقتصاد السوق والديمقراطية: الأوّل هو أنّ المبادئ الناظمة لاقتصاد السوق والديمقراطية، لا يمكن تطبيقها في معظم مجتمعات الغرب؛ والتناقض الثاني هو أنّ هاتين القيمتين، السوق والديمقراطية، تدخلان غالبًا في حال تصارع بدل حال التحالف، وتسيران وجهًا لوجه بدل السير بدًا بيد؛ والتناقض

الثالث هو أنهما حملتا على الدوام بذور تدمير الذات، لا لشيء إلا لأنّ ديمقراطية السوق كفيلة بخلق «دكتاتورية السوق» بوصفها عنوان حروب التبادل بين ديمقراطية صناعية كبيرة وأخرى أكبر وثالثة تعدّ نفسها الأكبر.

واليوم، إذا سار قرار محكمة العدل الدولية صوب إدانة دولة الاحتلال، فالعالم سيشهد فصلًا جديدًا من دَوْس الديمقراطيات الغربية على القانون الدولي ذاته الذي تتغنى به، كاذبة منافقة؛ وسيسجّل برهة أخرى إضافية من اتساع الهوّة الفاغرة بين إرادات الشعوب وحكامها... طغاة الأقلية المهيمنة باسم الأغلبية!

العدل الدولية وصيد السَحَرة:

إقلاق عظام كيسنجر

أمر منتظَر أن تتباين الآراء حول تقييم الخلاصات التي انتهت إليها محكمة العدل الدولية بصدد شكوى جنوب أفريقيا ضدّ دولة الاحتلال الإسرائيلي، وأن يتراوح التفاوت بين قطب يرى فيها انتصارًا صريحًا أحرزه سجلّ الاحتكام إلى القانون الدولي؛ وقطب، نقيض أحيانًا، لا يلمس فيها مستوى ملموسًا أو كافيًا من الإجراء الاحترازي الردعي، خارج اللغة الغائمة والتعبير الرمزي والرطانة القانونية المطاطة.

ثمة، إلى هذا، منطقة توسّط ليست البتة أقلّ وضوحًا، ولعلها أعلى من القطبين المتوازيين السالفين قدرةً على حيازة إجماع عريض، قوامها: 1) أنّ محرّمات عديدة تمتعت بها دولة الاحتلال على امتداد عقود، بعضها جوهري ومزمن، قد سقطت في لاهاي، على رأسها تسييج الكيان الصهيوني بمتاريس دفاع حصينة، مثل العداء للسامية ومأساة الهولوكوست؛ و2) أنّ تصويت قضاة المحكمة الدولية بمعدلات بلغت 15، وأحيانًا 16، من أصل 17، شكّل تحوّلًا ساطع الدلالات بصدد إجراءات بعضها تجاوز الصفة

الاحترازية، أيًا كانت مفردات الحذر والتحفظ.

فإذا شاء امرؤ البحث عن «حسّ» انتصار ما في خلاصات العدل الدولية الأخيرة، لصالح جنوب أفريقيا وضدّ دولة الاحتلال؛ فالأرجح أنّ من الخير ترحيل تلك الرغبة (المشروعة تمامًا، ولعلها مطلوبة أيضًا) إلى منطقة وسطى ثانية؛ تردّ عناصر السجال إلى إشكالية المحكمة في ذاتها هذه المرّة، وإلى قسط من التربّص بها واستهدافها والسعي إلى تفريغها من أيّ محتوى قانوني/ جيو - سياسي يحاذي منطق العلاقات الدولية وموازين الستراتيجيات الذرائعية الكونية.

وقد يكون هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأشهر في عقود الحرب الباردة وسائر النصف الثاني من القرن العشرين، هو سيّد المنظّرين لهذا المنطق التوسطي؛ حتى إذا كان قد تسيّده ابتداءً من فترة لم يكن فيها حاكمًا مطلقًا على الدبلوماسية الأمريكية. ففي مقال شهير، يعود إلى صيف 2001 نشرته «فورين أفيرز» وحمل عنوان «مزالق الاختصاص القضائي الكوني»؛ حذّر كيسنجر من إخضاع العلاقات الدولية إلى إجراءات قضائية يمكن أن تنطوي على أخطار «إحلال طغيان القضاة محلّ الحكومات، فالتاريخ يقول إنّ دكتاتورية ما هو فاضل قادت غالبًا إلى محاكم التفتيش أو حتى صيد السَحَرة».

ولأنه كان أستاذ تاريخ في عداد الأردأ تفسيرًا للتاريخ وحولياته بين الأمم والمراكز الإمبراطورية والإمبريالية، فقد تناسى كيسنجر سلسلة اجتهادات حاسمة تفيد العكس، وتحثّ على الضرورة،

تمتدّ من القانون الروماني وحتى 1948 سنة تأسيس محكمة العدل الدولية، من جهة أولى؛ وأنّ الولايات المتحدة خصوصًا، وخلال عهود هيمنة كيسنجر نفسه على الدبلوماسية الأمريكية، سعت مرارًا وتكرارًا إلى توظيف وإساءة تأويل اختصاص المحكمة القانوني طبقًا للمصالح الأمريكية، سلبًا أو إيجابًا، من جهة ثانية.

ليس عجيبًا، والحال هذه، أن تعيد الإدارة الأمريكية الراهنة عزف الأنغام ذاتها التي سبق أن عزفتها إدارات سابقة ضمن معادلة ازدواج التفسير ذاتها؛ فيسارع جون كيربي، الناطق باسم مجلس الأمن القومي، إلى ردّ دعوى جنوب أفريقيا بهذه الشطحة المختصرة المبتسرة الوقحة: «لا قيمة لها، معكوسة الأثر، بلا أيّ أساس فعلي أيًا كان». لم يكن هذا منطق قراءة الإدارة ذاتها، في آذار (مارس) 2022، لقرار المحكمة إياها الذي قضى بمطالبة روسيا إيقاف العمليات العسكرية في أوكرانيا؛ رغم أنّ البراهين على أعمال الإبادة هناك كانت أقلّ بما لا يُقاس مقارنة مع جرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع غزّة.

لا عجب، كذلك، أن يذهب امرؤ إلى أنّ إجراءات لاهاي الاحترازية، بعجرها وبجرها كما يُقال، قد تتكفل بإقلاق عظام كيسنجر، خاصة وأنّ اعتقال دكتاتور تشيلي أوغستو بينوشيه في لندن سبق أن أقلقه حيًّا؛ هو الذي كان مهندس انقلاب بغيض، حوّل جنرالًا مجرم حرب إلى «رئيس».

خان يونس وحاخامات أوبئة الإبادة

ملايين، أغلب الظنّ، تابعوا شريط الفيديو الذي سجّله الحاخام الضابط الإسرائيلي أفراهام زيربيف، من لواء غيفعاتي؛ متقلدًا رشاش العوزي، وخلفه مشهد بانورامي لبلدة خان يونس الفلسطينية. وخلال الأيام الـ115 من حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ المدنيين الفلسطينيين العزّل من أطفال ونساء وشيوخ في مختلف مناطق قطاع غزّة، توفرت أشرطة فيديو عديدة صوّرها رجال ونساء في جيش الاحتلال، عكست مظاهر شتى من السعار الفاشي والوحشية والهمجية، ومقدارًا غير قليل من الهستيريا والجنون والاعتلال؛ غير أنّ الحاخام هذا قد يكون استأثر بالقسط الأوسع من اهتمام المشاهدين، بالنظر إلى خلائط الخبل والهذيان والهلوسة التي طبعت أقواله.

هنا، بصفة حرفية أو تكاد، ما هجس به الحاخام الضابط: «كما ترون، خان يونس بأسرها أمامنا. سُئلت في عيد الشابات: لماذا الربّ لم يخلّص إسرائيل فورًا؟ لماذا شاء أن يفعل ذلك عبر الأوبئة العشرة؟ ثمّ المزيد من الأوبئة؟ البعض يقول: إذا شئتَ معاقبتنا، فافعل. ولكن نجّنا من المصريين. ولهذا قلتُ لهم التالي: شرحت

لهم أنّ الأوبئة لم تكن بحقّ المصريين وحدهم. نحن بالطبع لا نستمتع بآلامهم، ولكن من المؤكد أنهم تحملوا الأوبئة. غير أن الهدف الرئيسي للأوبئة كان لشعب إسرائيل. بعد أن قادنا الربّ إلى مصر، وقعت أحيانًا بعض الانقسامات بين أسلافنا، فحالت دون عودة أبنائهم. وكي يعيد وصل هذا الرباط تدخل الربّ وأرسل الوباء بعد الوباء، ومن خلالها أدرك شعب إسرائيل مقدار حبّ الربّ لهم. وهذا الإدراك وحّدهم، ووثّق الرباط مع الربّ. وهنا نقف قبالة خان يونس، ننتظر الأوبئة التي سيرسلها الربّ، خدمة لهذه السيرورة من الرباط مع الربّ، وهذا أمر جوهري، وهذه الحرب تبرهن على عهد جديد، وثمة أشياء كانت خافية تحت السطح وهي ترى النور الآن، ولسوف تواصل الانبثاق، وبمعونة الربّ سوف نشهد خلاص العالم، الخلاص الختامي. شالوم، وأطيب الأمنيات من خان يونس».

الحاخام ليس مصابًا بمسّ من الجنون، بالطبع، أو على الأقلّ ليس إلى درجة مَرَضية سريرية؛ وإلا لاتخذت قيادة أركان اللواء غيفعاتي إجراءً يبعده عن جبهات القتال والالتحام المباشر، وأسندت إليه مهامّ أخرى خلفية، إدارية الطابع أو منحصرة في وظائفه الدينية. لكنه، في المقابل، ليس آدميًا معافى التفكير من حيث المدارك العقلية والتشخيص المنطقي للظواهر، وهو مشوّه الطوية الإنسانية وأقرب إلى التوحّش الأعمى بصدد المكوّن البشري الجَمْعي المقابل له، وقراءته للواقعة التوراتية تمزج ممارسة الاستغباء الأقصى على الذات بالحقد المطلق على الآخر. وإذا

لم يكن مؤكدًا أنّ تفسيره للأوبئة العشرة سوف يلقى القبول لدى التيارات الحاخامية الكبرى داخل دولة الاحتلال، أو في المراكز الدينية اليهودية على امتداد العالم؛ فالأقرب إلى الترجيح أنّ هذا الطراز من الهلوسة الهذيانية لقي لتوّه، أو سوف يلقى المزيد من، التهليل والترحيب والترويج.

هذا عدا عن حقيقة أخرى مكمّلة، تشير إلى تأويلات حاخامية ذات منحى مماثل، بل يذهب بعضها إلى درجات أعلى من الهذيان، كما في مقولة الحاخام شاي طحان الذي رأى أنّ التلمود تنبأ بوصول البوارج الأمريكية إلى شواطئ قطاع غزّة دعمًا للشعب اليهودي ضدّ الفلسطينيين؛ أو رؤيا الحاخام يوشيا بينتو، حول ضرورة اقتران عملية «السيوف الحديدية» بسفك الكثير من دماء الفلسطينيين. وكان بنيامين نتنياهو قد تنطح لأدوار حاخامية جعلته الأسبق بينهم، أو كبيرهم في الواقع، حين لجأ إلى التوراة ليربط بين حرب الإبادة الإسرائيلية واستئصال العماليق، فاقتبس من سفر صموئيل الأول: «اذهبْ واضرب العماليق، وحرّمْ كل ما لهم ولا تعفُ عنهم. بل اقتلْ على السواء الرجل والمرأة، الطفل والرضيع، بقرًا وغنمًا، جملًا وحمارًا».

وفي كتابه الموسوعي الفريد «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان»، كان المفكر المصري الكبير الراحل جمال حمدان (1928 ـ 1993) قد توقف عند الأوبئة العشرة؛ كما يلي: صحيح أنّ العلم البسيط يمكن أن يفسّر الأسباب الطبيعية والفيزيائية وراء تلك الأوبئة ـ الأعاجيب، ويستقرئ موقعها في المخيّلة التوراتية

أو الميثولوجية للمنطقة؛ ولكن من الصحيح أيضًا أنها لا تُفسّر ولا تُستقرأ بمنأى عن عبقرية المكان الاستثنائي الذي كان مسرحًا لها. وفي مفردات تلك العبقرية ثمة نهر النيل، بادئ ذي بدء، الشريان المائي الفذّ الذي يضخّ الأرض بالطمي والغموض والرهبة والأعجوبة؛ وثمة عبقرية المصري، الذي كان دائمًا الضحية الكبرى لتلك الأوبئة التوراتية، في مختلف المواقع والأشغال: من الصيادين والعبيد والرعاة، إلى الواقفين خلف التنانير والمعاجن وأحجار الرحى، في الشوارع والدساكر والسهوب، على سقالات الأهرامات وأدراج المعابد، في بيوت الطين والطوب، دون إغفال الأبكار في القماط.

وليس عجيبًا أنّ ما تُلحقه حرب الإبادة الإسرائيلية بقطاع غزّة، البشر مثل الشجر والحجر، ليس أقلّ مما أتى سفر الخروج على تفصيله بصدد الأوبئة التي حاقت بمصر: من تحويل «مياه المصريين وأنهارهم وسواقيهم وآجامهم وكل مجتمعات مياههم لتصير دمًا»، مرورًا بـ«ذرّ رماد الأتون في السماء»، وصولًا إلى «إسدال ظلام دامس، فلا يبصر أحد أخاه».

وأمّا المكان الغزاوي، فإنه ليس أقلّ عبقريةً واستثناءً وبقاءً...

المخابرات المركزية في غزة:

بالتي كانت هي الداء!

ثمة العديد من المناطق الرمادية التي تتخلل أنساق الدعم الأمريكي لحرب الإبادة الإسرائيلية الراهنة ضدّ قطاع غزّة، والذي قد لا يختلف إلا القلّة حول كونه مطلقًا غير محدود؛ لاعتبارات عديدة، جيو - سياسة وأمنية وعسكرية وستراتيجية وصناعية/ تسليحية واقتصادية، الكثير منها غير جديد والقليل لا يستجدّ في واقع الأمر إلا تأسيسًا على قديم أو استكمالًا له. ولعلّ في عداد الرمادي الأبرز، ضمن مساحة اصطفاف صريحة لا اسوداد فيها ولا بياض، أدوار أجهزة الاستخبارات الأمريكية عمومًا، والوكالة المركزية بصفة محددة وجوهرية؛ خاصة حين توضع الوكالة على خلفية التقصير وليس النجاح، غير بعيد عن سياقات أخرى أعرض سجلت فشل الوكالة الذريع في استبصار الأخطار الوشيكة، على شاكلة الاجتياح الروسي في أوكرانيا والنجاح الصاعق لعملية «طوفان الأقصى».

وفي مقال بعنوان «تحويل الـCIA نحو عصر التنافس»، نشره مؤخرًا في مجلة «فورين أفيرز» التي يصدرها «مجلس العلاقات

الخارجية» الأمريكي، أشار وليام برنز مدير الوكالة إلى أنّ النجوم الـ140 التي تزيّن مقرّ الوكالة في لونغلي، فرجينيا، تكرّم ضباط الجهاز الذين «بذلوا أرواحهم لخدمة بلدهم»، وتسجّل «أفعال الشجاعة التي لا تُعدّ» لبطولاتهم، رغم أنّ تلك النجاحات الصريحة معروفة لدى الجمهور الأمريكي أقلّ من الأخطاء التي اكتنفت أحيانًا تاريخ الوكالة. ذلك أنّ اختبار الاستخبارات التعريفي، كما يقرّ برنز على الفور، كان على الدوام «الاستباق إلى مساعدة صانعي السياسات في الإبحار ضمن النقلات العميقة في المشهد الدولي، حيث اللحظات التشكيلية التي لا تقع إلا مرّات قليلة في كلّ بلد».

إقرار ثانٍ، جدير بالإشارة هنا، هو التحديات الجيو – سياسية التي صنفها برنز تحت لافتة «صعود الصين ونزعة روسيا الارتجاعية»، في عالم من التنافس الستراتيجي «لم تعد فيه الولايات المتحدة تتمتع بتفوّق لا يُجارى»، وسط «مناخ متصاعد من المخاطر الوجودية»؛ ولا يزيد في تعقيد هذه الحال سوى ثورة في التكنولوجيا أشدّ طغيانًا من الثورة الصناعية أو ابتداء العصر النووي. ومن الرقائق الدقيقة إلى الذكاء الاصطناعي والحاسوبية الكوانتومية، تتكفل التكنولوجيات الصاعدة في تحويل العالم، بما في ذلك «مهنة الاستخبارات»؛ التي تجعل مهمة الـCIA «أصعب من أي وقت مضى، مانحة الخصوم أدوات جديدة جبارة لتشويشنا، والإفلات منّا، والتجسس علينا»، حسب برنز.

وللمرء أن يدع جانبًا الفقرات التي خصصها برنز في محاولة «استكناه» أغراض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من وراء اجتياح

أوكرانيا، ليس لأنها غير محورية ضمن قراءته لواجبات الوكالة التنافسية في عالم/ عوالم التحدي التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم؛ بل لأنّ مقاربة برنز إنما تُستهلّ من زاوية شخصية وذاتية تطعن بمقادير الحدّ الأدنى من موضوعية التحليل والتشخيص والاستخلاص: «لقد صرفتُ معظم العقدين المنصرمين»، يكتب برنز، «في محاولة فهم المزيج الانفجاري من الشكوى والطموح وانعدام الأمن التي يجسدها الرئيس الروسي». ففي جانب واحد على الأقلّ، لم يكن هذا توصيف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولا إدارة الوكالة ذاتها، للباطن العميق من أيّ إشكال تنازعي مع بوتين؛ عدا عن أنّ العقدين المنصرمين شهدا من المدّ في العلاقات الأمريكية - الروسية أكثر من الجزر، على أصعدة شتى جيو - سياسية وأمنية واقتصادية...

كذلك فإنّ إطلالة برنز على الملفّ الصيني لا تخلو بدورها من اجتزاء معيب، خاصة إذْ يصدر عن مدير الوكالة الاستخبارية الأولى لدى القوّة الكونية الأعظم، عنوانه الأوّل هو الاعتماد الاقتصادي المتبادل والروابط الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة؛ ونزوع الدبلوماسي المخضرم، قبل رجل الاستخبارات، إلى حصر التوتر في ملفات كوفيد ـ 19 وتايوان وإصرار الرئيس الصيني على النظر إلى الولايات المتحدة كـ«قوّة آخذة في الاضمحلال». الملفات الأخرى، التي يتقصد برنز إغفالها، أشدّ أهمية وأعلى حيوية، لأنها إذْ تسجّل اتساع النفوذ الصيني هنا وهناك خارج آسيا التاريخية، في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، فإنّ تلك

السيرورة لا تتمّ فعليًا من دون انحسار نفوذ القوى الكولونيالية الأوروبية السالفة، فرنسا وبريطانيا أوّلًا، صحبة الولايات المتّحدة قائدة الإمبريالية المعاصرة.

فما الذي يتبقى، ويقوله برنز، عن أدوار الوكالة قبل «طوفان الأقصى»، وبعده بأيام قليلة، ثمّ على امتداد الـ100 يوم ونيف من حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ المدنيين الفلسطينيين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة؟ لا شيء، عمليًا، أو على نحو أدقّ: 13 من أصل 4070 كلمة في النصّ الإنكليزية للمقالة، وهذه لا تفيد سوى تضخيم دور برنز الشخصي في المفاوضات مع «حماس» ودولة الاحتلال، بوساطة قطرية ومصرية أصلًا، حول صفقات الهدنة الإنسانية وتبادل إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين. تأويل هذا الإغفال غير عسير طبعًا، ليس بالنظر إلى قصور الوكالة في تحقيق الاستباق المعلوماتي الشهير الذي يعرّف وجودها أصلًا حسب برنز، فحسب؛ بل كذلك لأن عشرات الخرافات التي اكتنفت سطوة الاستخبارات الإسرائيلية قد انهارت وافتُضحت جراء العجز عن تكهّن عملية «طوفان الأقصى»، خاصة وأنّ التدريبات (الشاقة، المعقدة، المتطورة) قبيل تنفيذها، جرت في مساحة من الأرض استحقت صفة سجن مفتوح السقف، واقع تحت مجاهر الرصد الإسرائيلية والأمريكية الأعلى تقنية وتطورًا.

والحمقى وحدهم، وبرنز ليس في عدادهم غنيّ عن القول، سوف يستبعدون فضيحة العجز عن استباق «طوفان الأقصى» من أي، وربما من كلّ، مبادرات تحديثية يحلم مدير الوكالة باتخاذها

لخوض غمار منافسة، حامية الوطيس أغلب الظنّ، مع أجهزة استخبارات شتى، لا تبدأ من الروسية أو الصينية، والأرجح أنها لن تنتهي عند الإيرانية ومَن لفّ لفّها هنا وهناك على امتداد ساحات المنطقة والعالم. جديرة بالاستعادة، هنا، واقعة ذات دلالة بين الوكالة والاستخبارات الإيرانية، تعود إلى عهد غير بعيد؛ تكفلت صحيفة «لوس أنجليس تايمز» بكشف النقاب عنه.

وكانت الوكالة قد اعتمدت مبدأ «داوِها بالتي كانت هي الداء»، حين تنبّهت إلى ازدياد أنشطة الأجهزة الإيرانية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، فاخترقتها: ليس من البوّابة المحلية أو الشرق ـ أوسطية أو الإقليمية كما للمرء أن يتوقع، بل عبر وسيلة غير منتظرة هي تفعيل عملاء زعموا الاهتداء إلى الإسلام، بل وأفلحوا في الوصول إلى طهران عن طريق بعثات خاصة نظمتها الحكومة الإيرانية ذاتها لتلقين المهتدين تعاليم الدين في العلن، وتدريبهم على الأعمال الاستخباراتية في السرّ، حسب الرواية الأمريكية بالطبع. المثير أنّ الوكالة، التي تكشّف تقصيرها الفاضح في هزّة 11/ 9 قبل زمن طويل من غزو بوتين في أوكرانيا و«طوفان الأقصى» في غلاف غزّة، أغلقت المحطة الإيرانية بعد انهيار البرجين لأنّ العجز عن استباق الهزّة كان يقتضي حزم الحقائب على الفور!

وأمّا «الحداثة» التي يتطلع برنز إليها، فقد سبق أن جرّب العالم طرازًا فاضحًا منها خلال عقود الحرب الباردة، بتأسيس «مؤتمر الحرية الثقافية»، حزيران (يونيو) 1952، في برلين الغربية، بمبادرة

أمريكية؛ فموّل المؤتمر برامج ثقافية لا حصر لها، شمل نطاقُها الجغرافي بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط. ولسوف يُنتظر حتى سنة 1967، حين أُميط اللثام عن هوية المموّل الفعلي للمؤتمر، واتضح أنها المخابرات المركزية الأمريكية. هنا، أيضًا، كانت المداواة خاطئة، لأنّ الدواء أكثر احتواء على السموم من أن يفلح في طمس الهوية الفعلية لـ«نجوم» الوكالة.

بين وقاحة واحتباس:

دموع الهستيريا الصهيونية

صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية نشرت مقالة للحاخام موشيه تاراجين تناولت فحوى الرسائل الأخيرة التي يتركها جنود الاحتلال قبيل «مغادرة هذا العالم»، ولكن في ساحات القتال «دفاعًا عن دينهم» تحديدًا؛ وليس على سرير المرض، أو أشكال الوفاة المختلفة. وتلك، في نظره، رسائل تترك طرازين من الاستذكار: 1) الاحتفاء بالحياة بدل تمجيد الموت، و«تشجيع الأهل على تجنّب «الغرق في اليأس»؛ و2) إدراك «ضخامة البرهة التاريخية» التي تسجّل رحيلهم عن الدنيا، وأنهم قاتلوا «بالنيابة عن التاريخ اليهودي».

وإذا كان الحاخام تاراجين يتوخى استدرار الدموع (عكس ما يزعم أنّ رسائل القتلى الإسرائيليين تحثّ عليه)، وتأجيج العواطف والأحزان والحداد (على نقيض مزاعم مفصلية في سطوره)؛ فإنّ قراءات أخرى مشروعة للنبرة الأعلى في مقالته تبيح مقادير مختلفة من العجب الساخر والتأويل التهكمي، وربما بعض قهقهة عالية أيضًا؛ حين يتنبّه القارئ، من دون عناء في الواقع، إلى

أنّ إحالاته الكبرى بصدد إطلاق الأسى أو حبسه إنما تعود إلى... أكثر من 1900 سنة خلت، نحو عهد الإمبراطور الروماني هادريان، والوقائع التي تسجّل مقتل 10 حاخامات بأمر من الإمبراطور، عقابًا لهم على جريمة سالفة ترتدّ بدورها إلى آلاف السنوات ارتكبها أخوة يوسف.

طريف، أيضًا، أنّ الحاخام ابن السنة 2024 ينفي عن جنود الاحتلال القتلى صفة تكريم مفهوم الشهادة، ولكنه لا يقتبس الحاخام شانايا ابن السنة 130 إلا لأنّ الأخير «شهيد الدفاع عن الديانة اليهودية»؛ وبهذا فإنّ الطرافة تفسح مساحة إضافية لخلائط الخبل تارة، أو استغفال العقول تارة أخرى، ليس من دون مستوى في تخابث مفضوح بقدر ما هو بليد. فكيف لرغبة الجندي الإسرائيلي (اليهودي حصريًا، طبقًا لإصرار الحاخام تاراجين) في النأي بالنفس عن الاستشهاد والشهادة؛ أن تجد أمثولتها الدينية، وبالتالي الأخلاقية، عند حاخام «شهيد» عاش في أزمنة الإمبراطور هادريان، وليس في عهود بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت وإيتمار بن غفير؟

ولأنّ هذه أحدث مساخر الهستيريا الصهيونية، أو أطوار ما بعد الصهيونية كما يحلو للبعض توصيفها، قبل أن تكون خزعبلات دينية حاخامية؛ فإنّ الشيء بالشيء يُذكر، بصدد الأسى الصهيوني عمومًا والدموع الإسرائيلية على وجه التحديد. ففي زمن مضى، لكنه وثيق الصلة وغير بعيد، اجتاحت دولة الاحتلال حمّى من نوع خاصّ وفريد، كان وقودها هذا السؤال العجيب: هل يتوجّب

السماح للجنود الإسرائيليين بذرف الدموع في جنازات زملائهم؟ شرارة اللهيب، صانعة المناخات المحمومة، انطلقت من هذا التضاد: اجتهاد قائد الجبهة الشمالية بأنّ البكاء صفة إنسانية، ولا مانع بالتالي من أن ينخرط فيه الجندي الإسرائيلي؛ مقابل قرار رئيس الأركان، الذي اختار النقيض، فاعتبر أنّ البكاء علامة ضعف لا تليق بالمقاتل إجمالًا، وهي حتمًا لا تليق بالمقاتل الإسرائيلي خصوصًا!

آنذاك توفّر باحث إسرائيلي جادّ، واحد على الأقلّ، هو أفيشاي مرغاليت؛ تصدّى لفضح هذه المسخرة المعلنة، في مقال اختار له هذا العنوان اللاذع: «قلّة ذوق إسرائيل». ولقد بدأ من حيث يتوجب البدء حقًا، أي ردّ الجدل حول الدموع إلى ظاهرة جوهرية أكثر شمولًا، تتصل بالمسألة العاطفية ضمن «الثورة الصهيونية»؛ تلك التي، كما يُقال للمواطن الإسرائيلي، هدفت إلى قَوْلَبة «اليهودي الجديد»، ورأت في المآقي الدامعة علامة عاطفية سلبية، تؤشر على يهودي ضعيف، منفيّ، حزين، طيّب... يتوجب استئصاله من الذاكرة اليهودية، مرّة وإلى الأبد!

المشكلة، مع ذلك، تظلّ ماثلة في حقيقة أنّ ما يسعى الحاخام تاراجين إلى استئنافه اليوم بصدد حبس الدموع، شُوهد من قبل في دولة الاحتلال، وجُرّب، وتكشفت جوانب الوقاحة في أشكاله مثل مضامينه؛ وذلك بصرف النظر عن حقيقة أنّ صمود المقاومة الفلسطينية تولى دمغ المآقي الإسرائيلية بما هو أقسى، وأشدّ مضاضة، من العبرات الشفيفة.

مطبخ غزّة والكعكة المعادية للسامية

الأمريكية لوريل هرمان مدرّبة طبخ، وأستاذة في معهد الطامحين إلى مهنة الـ«شيف»، وتمارس تقنية خاصة تُعرف تحت اسم «السرد المطبخي»، كما تزعم التخصص في الطبخ الطبي. ورغم أنها تقيم في ريشموند، فرجينيا، فإنّ معظم كتاباتها في هذه المواضيع يحتضنها موقع «تايمز أوف إسرائيل»، حيث تواظب على مدوّنة نشطة لا تقتصر مواضيعها على الطبخ وإنما تتناول السياسة أيضًا. وهي، كما كتبت في أحد تعليقاتها، «تزداد يهودية كلّ يوم» منذ 7 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023.

وللمرء ألا يُفاجأ بهذا الطراز من «الازدياد»، ليس لأنه كان ويظلّ ظاهرة مزمنة وقرينة بملايين اليهود في العالم، كلما اتصل الأمر بدولة الاحتلال تحديدًا، فحسب؛ بل كذلك لأنّ خيارات كهذه يمكن أن تندرج في خانة ما هو شخصي على أصعدة الرأي والموقف والقناعة. لولا، بالطبع، أنّ الشطط الفادح والصريح، والفاضح على أكثر من نحو، يمكن أن يطبع إيقاعات الازدياد، فتنقلب إلى طراز من الإنقاص تجاه الآخر، والانتقاص من السوية الدنيا للحقوق والمساواة والتكافؤ؛ فكيف إذا اتصل ذلك، وسواه،

بتأويلات تقلب الحقائق الأبسط إلى ما ليس فيها البتة، ولا تجد غضاضة في جعل المنطق السليم يسير رأسًا على عقب.

على سبيل المثال، وتحت عنوان «كعك بالأسود والأبيض مجاز مطبخي للعداء للسامية»، تساجل هرمان بأنّ الطعام مجاز في نظرها، وأنّ كعكة خُبزت كي تظهر بألوان الأبيض والأسود، أو حتى الرمادي، هي استعارة تتوخى العداء للسامية. تخيّلْ يا رعاك الله، حسب العبارة التي كانت أثيرة لدى محمد توفيق البجيرمي الإعلامي وأستاذ الأدب الإنكليزي الفلسطيني – السوري الراحل، لأنّ كعكة كهذه على صلة مباشرة بما خبزت «حماس» وتخبز في قطاع غزّة ومستوطنات الغلاف، حيث «مكوّنات الخليط الأكثر أذى، مثل المعلومات المضلّلة، والأكاذيب، والتهيئة، والكلمة الطنانة مثل الاستيطان والإبادة وسردية القاهر والاحتلال والتطهير العرقي. أي: الخلطة الأكثر اكتمالًا لمعاداة السامية».

لا جديد، بالطبع، في الحروب الشعواء التي لم تكفّ الأدبيات الصهيونية عن خوضها ضدّ المطبخ الفلسطيني، ضمن حملات لا تقلّ شراسة ضدّ مكوّنات الحياة الفلسطينية جمعاء؛ اليومية المعيشية منها والمستدامة التراثية على حدّ سواء، بصدد الآداب والفنون والفولكلور والأنثروبولوجيا والأركيولوجيا، أسوة بالزيتون والزعتر والفرفحينة والطيون، فضلًا عن الورود والزهور والنباتات كافة. ثمة، مع ذلك، أطوار من السعار في إدارة تلك المعارك، لا تبدأ من الإنكار والسعي إلى الاستئصال والاجتثاث، ولا تنتهي عند السرقة الصريحة وانتحال تاريخ هذا المكوّن أو ذاك.

وكان أمييل ألكالاي، الكاتب اليهودي أستاذ ثقافة الشرق الأوسط في كوينز كوليج، نيويورك، ومؤلف الكتاب المميز «بعد اليهود والعرب: إعادة صناعة ثقافة المشرق»، 1992؛ قد ناقش دلالات هوس الإسرائيليّين بمصادرة الفلافل مثلا، ثمّ البرتقال اليافاوي والزعتر، فأدرجه في سياق هوس استيطان الأرض إياها. وعلى سيرة الفلافل، سعت الأدبيات المطبخية الصهيونية إلى الاستيلاء على القرص الصغير الشهي، والزعم بأنه وجبة عريقة في «المطبخ» الإسرائيلي؛ فلم نعدم أغنية إسرائيلية شعبية تعود إلى أواخر خمسينيات القرن الماضي، عنوانها «ونحن عندنا الفلافل»، يقول أحد مقاطعها: «جرت العادة أن يقبّل اليهودي الأرض شاكرًا عندما يصل إلى إسرائيل/ والآن، حالما ينزل من الطائرة، فإنه يتناول الفلافل».

في المقابل، لا تكترث ليلى الحداد وماغي شميت، في كتابهما «مطبخ غزّة: رحلة طهي فلسطينية»، 2016، بسَوْق الحجج حول عراقة المطبخ الفلسطيني عمومًا، والغزاوي خصوصًا؛ لأنّ الأصل في هذا الطراز من التأليف هو التشديد على الثقافة الأعمق قبل الوصفة الأشطر، ولأنّ الطعام في نهاية المطاف هو الوجهة الأصدق تعبيرًا عن شخصية أهل غزّة وكيف يقولون عند كلّ طبخة: فلنأكل هذه لأننا فلسطينيون، أو فلنأكل تلك كي نكون فلسطينيين أكثر اكتمالًا، أو فلتكن هذه أو تلك بمثابة احتفاء بذاكرة تؤكد أننا ما نحن عليه وما نكون؛ حسب تشخيصات نانسي جنكنز في مقدّمتها البديعة للكتاب.

فإذا كانت كعكة بالأسود والأبيض مجازًا عن العداء للسامية في ناظر هرمان، فما الذي يمكن أن تقوله عن الطحينة الحمراء التي ينفرد بها المطبخ الغزاوي؛ ليس من باب الابتكار أو مخالفة اللون الآخر الشائع للطحينة البيضاء، بل ببساطة لأنّ اضطرار أهل القطاع إلى تهريب السمسم يمرّ عبر الأنفاق وما تنطوي عليه شروط التخزين من عقابيل! وهكذا يصبح إنتاج هذه المادة وتوفيرها بمثابة «لعبة صراعية» بين قوات الاحتلال الإسرائيلي، من جهة؛ والشعب ذاته الذي اخترع الطحينة ورعاها وطوّرها وتماهى معها ويُجبر على استبدالها، من جهة ثانية. وتلك سيرورة يمكن أن تسفر عن طراز خاصّ من انقراض النوع، كما حين تتبدّل السماقية، بوصفها طبقًا رئيسيًا في القطاع، عند الاضطرار إلى استخدام حبوب السمسم الحمراء.

بذلك فإنّ جندي الاحتلال الإسرائيلي، الذي يرتكب المجازر، ويهدم البيوت، ويجرف الأراضي، ويقطع أشجار الزيتون المعمّرة، ويطلق النار بدم بارد على الشيوخ والنساء والأطفال العزّل، ويمارس التطهير العرقي والإبادة الجماعية... يجد له ظهيرًا عند هرمان وأمثالها من مغتصبي أطباق الحمّص والفلافل والشكشوشة، ومنظّري ألوان الكعك... المعادي للسامية!

«عقيدة بايدن»:

رجيع من قديم أمريكي مكرور

في 2 شباط (فبراير) الحالي أبلغنا توماس ل. فردمان، على صفحات الرأي في «نيويورك تايمز»، أنه لم يعد يفضّل متابعة أخبار الشرق الأوسط عبر محطة الـCNN، وانقلب إلى المحطات التي تبثّ الأفلام عن عالم الحيوان. إيران دبور طفيلي يضع بيوضه في يرقات حية، تسارع يرقاته الوليدة إلى التهامها؛ كما يفعل «الحرس الثوري» الإيراني في لبنان واليمن وسوريا والعراق. «حماس» عنكبوت رابض على باب مصيدة، ماهر في تمويه شبكاته، وسريع في اصطياد فرائسه. بنيامين نتنياهو (ولكن ليس دولة الاحتلال، لاحظوا جيدًا!)، يشبه قرود السيفاكا، التي تستخدم القفز الجانبي في المشي، والتلويح بالذراعين أعلى وأسفل.

قبل يومين فقط من هذا التحوّل الحيواني، نسبة إلى عوالم فردمان المفضّلة حديثًا وليس إلى شخصه المترفع المهيب، أتتنا منه «بشرى» ثانية، لا تنظر إلى الشرق الأوسط من شاشات برامج الحيوان، بل من بدعة آخذة تدريجيًا في التشكل، تُدعى «عقيدة بايدن»؛ نسبة، بالطبع، إلى الرئيس الأمريكي. ثلاثة أركان تقوم عليها

تلك العقيدة: 1) موقف حازم وقوي تجاه إيران، بما في ذلك الردّ الانتقامي النشط على وكلائها ونوّابها في المنطقة؛ و2) مبادرة من الولايات المتحدة غير مسبوقة تروّج لدولة فلسطينية، تتضمن «شكلًا ما» من الاعتراف الأمريكي بدولة فلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزّة، ترى النور شريطة نجاح الفلسطينيين بتطوير سلسلة من المؤسسات ذات المصداقية، والقدرة على «ضمان عدم تهديد تلك الدولة لأمن إسرائيل»؛ و3) إنشاء تحالف أمني أمريكي موسّع وعريض يشمل التطبيع السعودي مع دولة الاحتلال.

وفردمان يزعم (ومراقبون يصادقون على زعمه هذا) بأنه قريب من أفكار سيد البيت الأبيض ومشاريعه، أو هو على صلة وثيقة بكبار مساعديه، وكان قبل أيام قليلة قد حاور وزير خارجيته أنتوني بلينكن في منتدى دافوس. لهذا فثمة، استطرادًا، احتمال أوّل أن تكون «العقيدة» تلك قد سُرّبت إليه، مختصَرة مبتسَرة تبسيطية، كي يتولى الترويج لها على نحو أكثر اختصارًا وابتسارًا وتبسيطًا؛ واحتمال ثانٍ، مفاده أنها من بنات أفكاره، على شاكلة تفكير رغبوي أو تهيّؤ استيهامي، أو مزيج منهما معًا. ليس، في كلّ حال، من دون إدراج معيار حاسم لا ينتظم الاحتمالَين معًا، فحسب، بل يحكم تسعة أعشار تقديرات فردمان في الماضي والحاضر والمستقبل: أنّ انحيازه إلى دولة الاحتلال مطلق وأعمى وعشوائي.

لا يصحّ، في ضوء ذلك المعيار، استبعاد جملة من الحوافز التي دفعت فردمان إلى ترويج، و/ أو اختلاق، حكاية عقيدة بايدن المنتظَرة هذه، وفي رأسها بالطبع الانحياز الإسرائيلي إياه؛ كما

لا يصحّ، إذْ لا يستقيم عقليًا، إغفال السياقات الزمنية الراهنة التي تحيط بتلك الحوافز، أو تسيّج حدودها وتقيم سقوفها أيضًا، لجهة استعصاء الفعل العسكري الإسرائيلي في القطاع بعد 3 أشهر من حرب إبادة شعواء وحشية ضارية، لم تنجز أيًا من الأهداف التي أعلنها نتنياهو ساعة الصعود إلى أعلى شجرة التعهدات: لا دحر «حماس»، ولا إعادة الرهائن الإسرائيليين، ولا تهجير سكان غزّة، ولا حتى... إغراق الأنفاق بمياه البحر أو الغازات الفتاكة.

صحيح أنّ انحياز فردمان إلى دولة الاحتلال ينطوي، في طياته الكثيرة المتنوعة، على رهبة خاصة تمتزج فيها مستويات الخوف والإشفاق والاصطفاف السياسي والانتماء الديني؛ الأمر الذي منعه من حَيْوَنة الكيان الصهيوني (كما فعل مع بلدان المنطقة، ومع بلده أمريكا ذاتها)، واكتفى بإلقاء الصفة القِرْدية على نتنياهو وحده. ولكن من الصحيح، كذلك، أنّ حسّ الإشفاق على مآلات التدمير الذاتي التي ينزلق إليها «موطن اليهود» كان قد تملّك فردمان منذ تشكيل الائتلاف الأكثر يمينية وتطرفًا وعنصريّة وفاشية وأبارتيدية، ومنذ عزم نتنياهو وحلفائه أمثال إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموترش على إحالة المحكمة العليا وخرافة «دولة القانون» إلى مزابل تاريخ الكيان.

اللهفة على الكيان الصهيوني، بوصفه «الواحة الديمقراطية الوحيدة» في الشرق الأوسط، دفعته إلى التغنّي بخرافة أخرى ليست أقلّ إحالة إلى مزابل التاريخ الإسرائيلي عند نتنياهو وائتلافه: «الليبرالية الإسرائيلية»، قشّة النجاة من غرق حثيث، والقربة التي يمكن النفخ فيها حتى إذا كانت ثقوبها لا تُعدّ ولا تُحصى. وهكذا

لم يتورع فردمان عن مناشدة الرئيس الأمريكي بايدن كي يتدخل لإيقاف «تحوّل تاريخي» تشهده دولة الاحتلال: «من ديمقراطية تامّة إلى شيء أقلّ، ومن قوّة توازن في المنطقة إلى قوّة مزعزعة له»؛ حيث بايدن قد يكون «الوحيد القادر على منع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وتحالفه المتطرف من تحويل إسرائيل إلى معقل غلوّ غير ليبرالي». وهذه عيّنة واحدة من مسوّدة «مذكّرة» افتراضية كان فردمان يعتزم رفعها إلى بايدن لو قُيّض له هذا، وكان سيقول أيضًا إنّ دولة الاحتلال التي عرفها الرئيس الأمريكي «تضمحلّ»، وتنبثق بدلًا عنها أخرى «جديدة»، حيث العديد من الوزراء في حكومتها «معادون للقِيَم الأمريكية، وجميعهم تقريبًا معادون للحزب الديمقراطي».

وكما في معظم «جديد» الإدارات الأمريكية المتعاقبة بصدد الشرق الأوسط، ثمة قسط أعلى طاغٍ من قديم مستعاد، ليس سوى رجيع مكرور جُرّب مرارًا، ولقي الفشل الذريع تلو الاندحار المريع؛ لأنه، ببساطة، كان في كلّ مرّة يتكسر على الحوافّ ذاتها التي تشحذ مصالح دولة الاحتلال، وسياسات الاستعمار والاستيطان والبطش والعنصرية والاستهتار بالقانون الدولي وشرعة «المجتمع الدولي» دون سواه. والمرء، عند خلاصة كهذه، لا يكاد يأتي بجديد خارج تلك الدائرة المغلقة التي صنعتها، وتصنعها، جدلية رسوخ القديم، العتيق المتآكل المستهلَك، في كلّ تفكير أمريكي حول الشرق الأوسط يُزعم أنه «عقيدة» جديدة!

فما الفارق، حقًا، بين أركان «عقيدة بايدن» الثلاثية، وأركان سالفة كانت حجر الأساس في «النظام الدولي الجديد» الذي سبق

أن اقترحه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، عشية عمليات «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء» ومؤتمر مدريد حول السلام العربي ـ الإسرائيلي؟ وفي صياغة أخرى للسؤال، وربما التساؤل على نحو أصحّ: هل طُوي ذلك النظام؟ وإذا صحّ أنه طوي، فهل لأنّ النظام استنفد أغراضه جمعاء، أم لأنه لم يستنفد منها قسط الحدّ الأدنى، فكان محتمًا أن يتآكل ويهترئ ويتفكك ذاتيًا؟

ليست هذه الأسئلة ميكانيكية إلا عند الذين يعتقدون أنّ السياسات الأمريكية الكبرى، بصدد الشرق الأوسط تحديدًا، يمكن أن تشهد طفرات حاسمة تدشن منعطفات جوهرية، أو تبدّلات تكوينية، أو ما أشبها وكان منها مدانيًا. وهؤلاء كانوا أوّل خائبي الرجاء من ذلك اللغط الأمريكي الذي تعالى عشية غزو أفغانستان والإعداد لغزو العراق، حين أشاع البيت الأبيض أنه بصدد الانتقال من سياسة عقد صفقات التسوية مع أنظمة الاستبداد بذريعة ترجيح مبدأ الاستقرار حتى على حساب الشعوب؛ إلى سياسة الانفتاح على الشعوب البائسة ذاتها وتزويدها بمختلف الصادرات الديمقراطية، شاءت الشعوب استهلاك تلك الصادرات أم أبت!

وحسب مثل إنكليزي حصيف، يُرجَّح أنّ فردمان تعايش مع حكمته مرارًا، فإنّ أكذوبة واحدة تُروّج في مكان يمكن أن تنقلب إلى 100 حقيقة مصنّعة في مكان آخر؛ خاصة حين تكون أدوات الترويج صحيفة واسعة النفوذ والسطوة مثل «نيويورك تايمز»، بصدد «عقيدة» تُنسب إلى رئيس دولة يحدث أنها القوّة الكونية الأعظم. الأمر الذي لا يلغي عندنا، نحن أبناء اللغة العربية، حكمة كعب بن زهير، عن رَجيع من القول مُعاد ومكرور!

ورقة كنفاني الغزاوية

ضمن المنشورات التي تُحدّث دوريًا على موقعها الإلكتروني، استعادت «احتفالية فلسطين للأدب» PalFest مؤخراً شريط فيديو بصوت الروائي والتشكيلي والناقد الإنكليزي المرموق الراحل جون بيرغر (1926-2017)؛ يقرأ فيه نصّ غسان كنفاني «ورقة من غزّة»، وكان مشاركة بيرغر في الدورة الأولى للاحتفالية، 2008، وأشرف على تسجيله المصوّر والسينمائي بيري أوغدن.

وكما هو معروف، النصّ في اللغة العربية هو الجزء الأخير من قصة قصيرة بعنوان «ثلاث أوراق من فلسطين»: أ، من الرملة؛ وب، من الطيرة (كلاهما كُتبتا في دمشق، 1956 و1957)؛ وج، من غزّة (الكويت، 1956)؛ وقد نُشرت في مجموعة «أرض البرتقال الحزين»، مجموعة كنفاني القصصية الثانية، 1962. ومبادرة الاحتفالية حميدة في كلّ السياقات بالطبع، لكنها تكتسب فضيلة خاصة في هذه الأزمنة تحديدًا، حين يتعرّض قطاع غزّة لحرب إبادة إسرائيلية وتوحّش همجي، ويخاطب النصّ العالم عبر لغة كونية مثل الإنكليزية، وبصوت شخصية رفيعة التأثير مثل بيرغر.

لعلّ جانبًا ثانيًا، فنيًا هذه المرّة، يضيف المزيد إلى الفضيلة الأمّ

المتمثلة في استعادة هذا النصّ بالذات، من هذا الكاتب تحديدًا: أنّ كنفاني يذهب هنا إلى خيار الرسالة في صياغة القصة القصيرة، من جهة أولى؛ ويبدو، من جهة ثانية، أكثر مغالبة في تطويع اللغة بعيدًا عن مناخات الأسى والتفجّع ومرارة النزوح واللجوء، التي كان من الطبيعي أن تهيمن على الكتابات الفلسطينية بعد 8 سنوات أعقبت كارثة النكبة. ليس أقلّ أهمية أنّ كنفاني يغالب الموازنة بين الضمائر الساردة، فيُفرد أكثر من وجهة واحدة للجدل التفاعلي بين ضميرَيْ المتكلم والمخاطب؛ ويقترب، ربما أكثر من أيّ نموذج قصصي سالف عنده، نحو إبدالات تيار الشعور التي سوف تستهويه طويلًا.

ثمة، إلى هذا، نزوع مفاجئ نحو تحميل هذا الجزء الثالث، الذي لا يتجاوز 1370 كلمة، تقنيات سردية متغايرة؛ مثل التقديم والتأخير في عرض الحكاية (وثمة ما يُحكى حقًا!)، والتشويق عن طريق الإرجاء، والنقلات المباغتة في التغطية الشعورية لهذه أو تلك من تقلبات الحكي... وكلّ هذا تحت ضغوطات سقف دلالي مركزي يُصنع تباعًا عبر نفور أوّل تمهيدي من مدينة غزّة، وهيام تالٍ بها بعد انكشاف واقعة منفردة قد لا تكون استثنائية الحدوث رغم مأساويتها: أنّ ابنة أخيه الجميلة نادية بُترت ساقها، حين «ضرب اليهود مركز الصبحة، وقذفوا غزة، غزتنا، بالقنابل واللهب».

هذا تفصيل لا يتكشف إلا في الثلث الأخير من النصّ، وأما الثلث الأوّل فيخصصه كنفاني للتعريف بشخصية السارد: أنه فلسطيني غزاوي، يعمل لدى مدارس وكالة الغوث الدولية براتب ضئيل لم يكن يكفي لإعالة أمه وزوجة أخيه الأرملة وأولادها

الأربعة، وأنّ صديقًا له سافر إلى ساكرمنتو في أمريكا يقنعه بالهجرة إلى الكويت والتعاقد مع وزارة المعارف وتوفير بعض المال، تمهيدًا للالتحاق به إلى كاليفورنيا. حياته، كما يصفها: «دبقة، فارغة، كمحارة صغيرة. ضياع في الوحدة الثقيلة، وتنازع بطيء مع مستقبل غامض كأوّل الليل، وروتين عفن، ونضال ممزوج مع الزمن، كل شيء كان لزجًا حارًا، كانت حياتي كلها زلقة، كلها توق إلى آخر الشهر». أمّا مدينة غزّة فقد كانت، عنده: «كما تعهدها تماما: انغلاقًا كأنه غلاف داخلي، ملتفّ على نفسه، لقوقعة صدئة قذفها الموج إلى الشاطئ الرملي اللزج قرب المسلخ»؛ وهي: «أضيق من نفس نائم أصابه كابوس مريع، بأزقتها الضيقة، ذات الرائحة الخاصة، رائحة الهزيمة والفقر، وبيوتها ذوات المشارف الناتئة».

بعد اكتشاف الساق المبتورة، واصطدام السارد بأكذوبة روّجها لنفسه ولابنة أخيه مفادها أنه اشترى لها من الكويت البنطال الأحمر الذي أرسلت تطلبه، لم يعد مشروع السفر ممكنًا، ولم تعد غزّة كما كان يراها؛ بل هي الآن: «جديدة كل الجدة، أبدًا لم نرها هكذا أنا وأنت: الحجارة المركومة على أول حي الشجاعية، حيث كنا نسكن، كان لها معنى كأنما وضعت هناك لتشرحه فقط، غزّة هذه، التي عشنا فيها ومع رجالها الطيبين سبع سنوات في النكبة كانت شيئًا جديدًا، كانت تلوح لي أنها... بداية فقط، لا أدري لماذا كنت أشعر أنها بداية فقط»؛ و«كل شيء كان في غزّة هذه ينتفض حزنًا على ساق نادية المبتورة من أعلى الفخذ، حزنا لا يقف على حدود البكاء، إنه التحدي، بل أكثر من ذلك، إنه شيء يشبه استرداد الساق المبتورة».

هذه خاتمة قد تُتهم، في ضوء تطورات القصة القصيرة الراهنة، بتقصّد النهايات السعيدة أو حتى الميلودرامية؛ غير أنّ إنصافها يقتضي أن تُقرأ في زمن كتابتها الفنّي، أوسط خمسينيات القرن المنصرم، حين كان أمثال يحيى حقي ونجيب محفوظ وتوفيق يوسف عواد ويوسف إدريس وشاكر خصباك يشتغلون على مقترحات مكينة لهذا الفنّ الفريد، لم يكن في وسعها النأي بعيدًا عن محاسن اختتام جذوة الحكاية.

عدا، بالطبع، عن حقيقة سِيَرية تخصّ انسياق كنفاني الطبيعي، في تلك الحقبة من سنّه (20 سنة) ومنافيه (سوريا والكويت)، نحو تكريم المكان الفلسطيني؛ ليس عند عائد إلى حيفا فقط، بل كذلك عند غزاوي يستعيد روح المدينة بعد تيه واغتراب.

الفهرست

توطئة 5

1: ما قبل 9

حرب غزّة: ثمن إسرائيلي فادح لقاء ظفر حمساوي معلَن 11

نتنياهو والهولوكوست: اسألْ مَن كان بها خبيرا! 19

«مسيرة العودة الكبرى» واستنفار السرديات..... 25

أليس ووكر في قفص معاداة السامية 28

منتدى الهولوكوست»: هدايا الذكرى والذاكرة..... 32

«إعلان القدس» والعداء للسامية: جسارة أكاديمية لا تغلق صراع السرديّات 37

بلينكن بين خيبر مائير ولحوم كوخافي 43

2: ما بعد، وأبعد..... 47

«طوفان الأقصى»: حروب الانحياز وترجيع أصداء الأكاذيب..... 49

نتنياهو في هارفارد: تحوّلات الحقّ والباطل 55

الكتابة بنار الحصار..... 58

اختزالات «حماس»: الاجتماع السياسي خلف العقيدة الإسلامية... 62

واشنطن والـ«فيتو»: لا وقف لإراقة الدم الفلسطيني..... 68

حروب الصورة والوردة الإسرائيلية..... 71

فرنسا والعقدة الإسرائيلية: «الفلسفة» خلف تخبّط الدبلوماسية..... 75

جيجيك في غزّة: الراقص والضحية 81
إدوارد سعيد في الليلة الظلماء 84
غزّة و«العمّال» البريطاني: أبعد من ستارمر والتصهين المتأصل 88
زيمور في غلاف غزّة: طنبور «الحروب الحضارية» 94
«صهيون الجديدة» أم غزّة المعمدانية؟ 97
فرنسا والعداء للسامية: اجترار المكرّر وتكرار المجترّ 101
قبل «أرض الميعاد» وأبعد منها 107
اعتناق الإبادة الجماعية 111
في غزّة كما في واشنطن: مجمّع الشفاء واستباحة الجسد البشري . 115
العاطفة» الإسرائيلية: من أينشتاين ونتنياهو إلى بايدن 121
يهوشع بن نون في غزّة 124
«حماس» والاحتلال الإسرائيلي: هدنة مع 90 قنبلة نووية؟ 128
فتيان فلسطين الأسرى: «تخشيب» لا يَقرأ بالمقلوب 134
في الأدب كما في الصيرفة 137
من فييتنام وتشيلي إلى العراق وفلسطين: كيسنجر في مزابل التاريخ 141
أثر بعد عين: شلومو أفنيري والتمركس الصهيوني 147
لماذا يصمت لويس فرقان عن غزّة؟ 151
عن ذهنية ألمانية: من ذَنْب الهولوكوست إلى ذَنَبية غزّة 155
تشرشل إلى ستارمر: فلسطين ومِذْوَد بريطانيا العنصري 161
السينما الإسرائيلية ومسوخ الصهيونية 164
وأد حرية التعبير: قواسم الديمقراطيات الغربية والكيان الصهيوني 168
«مفاجأة أكتوبر»: غزّة في الولايات الأمريكية المتأرجحة 174
بكائيات دافيد غروسمان 177
عمومة الإيديولوجيا بين الصهيونية والهندوتفا 181

بايدن ونتنياهو: هذي الضجة الكبرى علاما؟..... 187
أركيولوجيا فلسطين: ناصرة يسوع وقدس أللنبي..... 190
غزّة والعداء للسامية: اهتراء متصاعد لفزّاعة عتيقة..... 194
هويات بلينكن: قاب قوسين من الصهيونية... أم أدنى؟ 200
معين بسيسو وأحمد سوسة 203
غزّة بين شبكة **CNN** والرقيب الإسرائيلي: الخضوع طواعية.....207
صهيونيات غوش قطيف بين ماضٍ من الزمان وآت 213
أشعيا برلين في غزّة..... 216
الأصولية المسيحية الأمريكية وتجميل الإبادة الإسرائيلية 220
هرتزوغ في دافوس: استشراق قبائح الاحتلال 226
فلسطين إيزابيلا حمّاد: قبل الاستعمار وبعده 229
غزّة في سؤال الغرب: ديمقراطية الأغلبية أم طغيان الأقلية؟.....233
العدل الدولية وصيد السَحَرة: إقلاق عظام كيسنجر 239
خان يونس وحاخامات أوبئة الإبادة.....242
المخابرات المركزية في غزة: بالتي كانت هي الداء! 246
بين وقاحة واحتباس: دموع الهستيريا الصهيونية 252
مطبخ غزّة والكعكة المعادية للسامية..... 255
«عقيدة بايدن»: رجيع من قديم أمريكي مكرور..... 259
ورقة كنفاني الغزاوية 264
الفهرست 269

مكتبة
t.me/soramnqraa

أعمال صبحي حديدي من منشورات الأهلية

تأليف:

ـ شعريات التعاقد العسير: ألق التجريب وأرق القراءة

ـ زوال لا يزول: قراءة في شعريات باقية

ـ إدوارد سعيد الناقد: آداب التابع وثقافات الإمبريالية

ـ الرواية والتاريخ: وقائع الأرشيف ومجازات السرد

ترجمة:

ـ مصائر المخيّلة: بين قصيدة النثر والأقنوم الطروادي

ـ كين كيسي: طيران فوق عش الوقواق

ـ ياسوناري كاواباتا: ضجيج الجبل

ـ ياسوناري كاواباتا: أستاذ الـ«غو»

ـ مونتغمري وات: الفكر السياسي الإسلامي

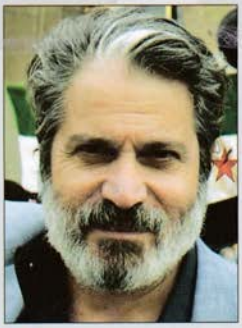

سرديّات الطوفان

غزّة المعمدان وصهيون الإبادة

مقالات هذا الكتاب لا تنأى عن وقائع السياسة ولا عن مفاعيل الثقافة، بل تدأب على الجمع بينهما، في اللغة والنطاق والمقاربة والموضوعات؛ وتسعى إلى تكريم ما ينطوي عليه المزيج من فضائل، غير غافلة عن مجازفة التشابك أيضًا. وهي تشتغل على تحليل معطيات كانت جارية ساعة الكتابة، أو تضعها في سياق نُظُم دراسيّة مختلفة لا تبدأ من السياسة والتاريخ ولا تنتهي عند الأركيولوجيا والأنثروبولوجيا. وإذا كانت حرب الإبادة الإسرائيليّة ضدّ الفلسطينيّين من أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزّة هي الدافع الأوّل وراء نشرها هنا، فإنّ الانشغال بمسارات الإيديولوجيا الصهيونيّة المعاصرة يشكّل ركائز كبرى ومحوريّة تنتظم المقالات.

القسم الأول يعود قليلًا إلى ما قبل **طوفان الأقصى**، لاعتبارات أُريد لها أن توفّر خلفيّة متعدّدة الميادين لما ستسفر عنه جرائم الحرب الإسرائيليّة من باطن أبعد في التاريخ من يوم 7 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023. القسم الثاني يتناول مسارات ما بعد ذلك الطوفان، ولا يتحاشى إعادة التأكيد على مسارات المنحى المركزيّ ذاته في تحوّلات الصهيونيّة المعاصرة، أو "ما بعد الصهيونيّة" كما يحلو للبعض القول، نحو التضخّم الاستيطانيّ والاستعماريّ والعنصريّ، واللهاث الحثيث صوب منظومات الأبارتيد.

صبحي حديدي

الأردنّ، عمّان، وسط البلد، بناية 12، وبناية 34
ص.ب 7855 هاتف 4638688 6 00962
فاكس 4657445 6 00962 ◆ منشورات 2024
الغلاف: ستوديو ® ☎ 95297109 7 00962